التعاون

ATTAAWUN

مجلة فصلية محكمة شاملة تصدر عن قطاع الشئون الثقافية والإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

السنة التاسعة والعشرون _ العدد الرابع والثمانون _ رمضان ١٤٣٥هـ _ يوليو ٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

خالد بن سالم الغساني — المشرف العام

الأمين العام المساعد للشئون الثقافية والإعلامية

حسن بن علي الشيخ — مدير التحرير

الهيئة الاستشارية

أ . د . سيف المريخي (قطر)

د . عبد الله الكندي (عمان)

د . محمد الحيزان (السعودية)

ⓒ حقوق الطبع والنشر محفوظة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويجوز إعادة النشر بعد الاستئذان من الأمانة العامة، كما يجوز الاقتباس مع الإشارة إلى المصدر.

- الآراء والمعلومات تنشر على مسئولية أصحابها، ولا تعتبر بالضرورة معبرة عن رأي الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أو هيئة تحرير المجلة.
- يتم ترتيب مواد كل عدد وفقاً لاعتبارات فنية.
- تصفح المجلة عبر موقع الأمانة : www.gccsg.org

٠٥١,٥٦٩

ت ع أ

التعاون : مجلة فصلية محكمة شاملـــة / إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربيـــة . ـــ س ٢٩ ، ع ٨٤ ـــ يوليـــو ٢٠١٤م.

ـــ الرياض : الأمانـــة العامـــة ، ٢٠١٤ م

مج ؛ ٢٤ سم .

فصليـــة.

١. الخليج العربي ـــ الأحوال السياسية ـــ دوريـــات .

٢. الخليج العربي ـــ الأحوال الاقتصادية ـــ دوريـــات . ٣ . الخليج العربي ـــ الأحوال الاجتماعيـــة ـــ دوريـــات . ٤ . الخليج العربي ـــ الثقافة ـــ دوريـــــات . أ . مجلس التعاون لدول الخليج العربـــية . الأمانة العامـــة ، الريـــاض.

مراسلات هيئة التحريـــر :

يكتب للعنوان التالـــي :

رئيس تحريـــر مجلة التعاون ـــ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص . ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ ـــ المملكة العربية السعودية

هاتف وفاكسميلي : ٤٨٨٠٤١٢

E.mail: attawun@gcc-sg.org

قواعـــد النشـــــر

سعيا إلى تطوير مجلة التعاون وحرصا على تفعيل دورها في التواصل مع صناع القرار والباحثين والمهتمين بمسيرة مجلس التعاون، رأت الهيئة الاستشارية للمجلة إعادة تنظيم المجالات والموضوعات التي تنشرها ، وتعديل مستويات تركيزها بحيث تتوجه إلى معالجة القضايا التي تأتي في صلب الاهتمامات المباشرة لمجلس التعاون أو دوله . وعليه فإن المجلة تنشر موضوعاتها في أقسام رئيسة تشمل : الدراسات ، المقالات التحليلية ، التقارير ، ومراجعة الكتب، إضافة إلى أقسام أخرى تتصل بأنشطة ومجالات عمل المجلس . ويسر المجلة أن تدعو الكتاب والباحثين إلى المساهمة في هذه الأقسام من خلال تحليل وبحث القضايا ذات الأهمية لمسيرة مجلس التعاون أو الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها ، وطرح الأفكار والرؤى والمقترحات في موضوعاتها .

وتقبل المجلة المساهمات الكتابية وفق القواعد التالية :

١ ـ يكون العدد التقريبي لكلمات البحث أو الدراسة بين ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ كلمة ، والمقالات التحليلية والتقارير بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ كلمة ، ومراجعات الكتب بين ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ كلمة .

٢ ـ قد تعمد هيئة التحرير ، بغرض الوضوح أو تحسين الصياغة ، إلى إدخال بعض التعديلات الشكلية أو التصحيحات على المواد المقدمة للنشر في المجلة .

٣ ـ تقدم المجلة مكافأة مالية للمشاركين وفق نظام المكافآت الخاص بها .

٤ ـ تراسل المجلة على العنوان الآتي:

رئيس تحرير مجلة التعاون

ص. ب. ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢

ويفضل أن تكون جميع المراسلات عن طريق البريد الإلكتروني:
attawun@gccsg.org

الفهـرس

افتتاحيـــة العـــــدد ١٣

الدراسـات :

ـ العمل الخليجي الإحصائي المشترك.
د. عبد الحميد محمد عبد الغنـــي ١٧

ـ أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون.
د. هيثم عبد الله سلمـــان ٣٠

ـ المعوقات والحلول المقترحة لتوطين وظائف تجارة التجزئة في مدينة الطائف من وجهة نظر أصحاب الأعمال .
د. خليل عليان عبد الرحيـــم ٦٦

عرض كتـاب :

ـ القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية.
إعداد : سماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي
عرض : أ . أحمد بن علي الشرياني ١١٥

التقاريـــر :

ـ تقرير عن "دورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير نظم العمل" .
أ . رانية رضي فضل ١٢٥

مؤشرات إحصائية : ١٤٣

الوثائق :

ـ آلية عمل لجان الخبراء المختصين المكلفة من وزراء العدل بدول المجلس وخطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء ـ ٢٠١٣م ١٤٩

افتتاحيـة العـدد

افتتاحية العـدد

إن نجـــاح أي دراسة علمية لأي عمل تقوم به جهـــة حكومية أو قطاع خاص تعتمد بـــالدرجة الأولى على صحة المدخلات مـــن بيانات ومعلومات وإحصاءات، لتعطي تلكم الدراسة نتـــائجها المثمرة والمرجوة . وقد قـــامت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا السياق بالاهتمام بالعمل الإحصائي منذ نشأتها. وتوج هذا الاهتمام بتدشين مركز إحصائي متخصص لدول المجلس في سلطنة عمان، ليقدم الدعم اللازم لتبني استراتيجيات وقرارات سليمة تخدم مسيرة التعاون والتكامل لمجلس التعاون في جميع المجـــالات . وقد قمنا بنشر ورقة الـــدكتور عبدالحميد محمد عبدالغني، الأمين العام المساعد لشئون المـــعلومات، التي قدمها بمناسبة تدشين المركز والتي تناول فيها منـــظومة الإحصاء في الأمانة العـــامة لمجلس التعاون ، تطور العمل الإحصائي الخليجي المشترك ، الإنجازات في مجال العمل الإحصائي الخليجي المشترك ، وأخيرا المعوقات والتحديات التي تواجه العمل الإحصائي ونظرة مستقبلية لتطويره .

وأما الدكتور هيثم عبدالله سلمان، من مركز دراسات البصرة والخليج العربي بجامعة البصرة ، فقد بين في بحثه " أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون " أن من البديهي أن سياسة الطـــاقة العالمية تؤثر على منتجي الطاقة ، ولا سيما من مصادرها الرئيسة . وتناول بالتفصيل سياسة الطاقة في كل من الولايات المتحدة الأمريكـــية والاتحاد الأوروبي واليابان والصين ومن ثم عرج على سيـــاسة الطاقة في بعض دول المجلس وأوصى في نهاية دراسته بضرورة صياغة سياسة طاقة مـــوحدة في كل من السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ، بغية الـــتغلب على الصعوبات التي تواجهها اقتصاداتها في المستقبل، سواء من ناحية تغيرات أسعار النفط العالمية أم من حيث تغيرات الطلب عليه .

وفي دراسة ثالثة حول "المعوقات والحلول المقترحة لتوطين وظائف تجارة التجزئة في مدينة الطائف من وجهة نظر أصحاب الأعمال" تناول الباحث الدكتور خليل عليان عبدالرحيم ، من جـــامعة الطائف ، مشكلة ومعوقـــات توطين الوظائف مبينا أهمها: التوظيف الوهمي للعمـــالة الوطنية، وساعات العـــمل الطويلة، انخفاض الأجور، عدم الأمان الوظيفي، انعدام التأمين الـــصحي والضمان الاجتماعي، وتدني فرص التدريب والابتعاث. وأوصى بـــاقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة، مكافحة التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، رفع جودة مخرجات التعليم، وتوعية الشباب بأهمية العمل الحر.

وفي ثنايا المجلة تجد أخي القارئ الكريم مراجعة لكتاب "القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية" إعداد سماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلـــي ، المفتي العام لسلطنة عمان، ومراجعـــة أحمد بن علي الشرياني، مدير إدارة البيئة بالأمانة العامة. وفي نهاية هـــذا العدد نقدم استعراضا لتقرير عن "دورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير نظم العمل"، من إعداد الفاضلة : رانيه رضي فضل .

وكما جرت العادة فإننا نقدم في العدد أيضا بعض الإحصاءات الصادرة حديثا، كـــما نقدم وثيقة حول " آلية عـــمل لجان الخبراء المختصين المكلفة من وزراء العدل بـــدول المجلس وخطة العمل الإجـــرائية لتفعيل التعـــاون بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء ، ٢٠١٣ " .

ومع العدد نرفق الكتـــاب السابع من "سلسلة مجلة التعاون وهو عبارة عن: مؤشر الابتكار لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، يقيس به مستوى الأنشطة الابتكارية والسياسات التحفيزية المطبقة حيالها، للدفع قدماً بمنظومة الابتكار في دول المجلس نحو العالمية .

نأمل أن تكون مواضيع العدد مفيدة ومتوائمة مع جميع اهتمامات قراء المجلة وتحوز على رضاهم من خلال كل ما هو جديد ومفيد .

والله ولـــي التوفيـــق ،،،

الدراسات

العمل الخليجي الإحصائي المشترك
مراجعة وتقويم*

د . عبد الحميد محمد عبد الغني
الأمين العام المساعد لشئون المعلومات
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

المقدمة :

بداية أود أن أتوجه بالتهنئة للإخوة والأخوات في المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون بمناسبة تدشين مقرّه الجديد ، والذي هو في الواقع تدشين لمرحلة جديدة في العمل الإحصائي الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون . وانني لعلى يقين بأن هذا المركز الفتي سيقود عملية التنمية الإحصائية على مستوى مجلس التعاون بكفاءة واقتدار ، وسيقدم الدعم اللازم لتبني استراتيجيات وقرارات سليمة تخدم مسيرة التعاون والتكامل الخيّرة لمجلس التعاون في جميع المجالات ، وصولاً إلى مخرجات إحصائية تلبي متطلبات العمل المشترك.

إن تدشين المقر الجديد للمركز الإحصائي الخليجي اليوم ، وقبل ذلك القرار الصائب بإنشاء المركز ذاته ، وعقد هذه الندوة ، التي تضم نخبة من المختصين من المنطقة وخارجها ، لهي مؤشرات تدل على الأهمية التي يحظى بها العمل الإحصائي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والرغبة الأكيدة لدى دول المجلس في إحداث النقلة المطلوبة في العمل الإحصائي الخليجي المشترك.

---

* ورقة قدمت في ندوة "التحول في النظام الإحصائي لدول المجلس : الإنتاجية وتحديات الطلب المتزايد للإحصاء"، في ٩ و ١٠ أبريل ٢٠١٤ ، بمدينة مسقط ، سلطنة عمان.

الورقة التي سأقدمها إلى هذه الندوة المـــوقرة تستعرض وبإيجاز تطور العمل الإحصائي الخليجي المشتـــرك ، والتي أجد في طياتها سلـــسلة من الاستحقاقات الإحصائية والتحديات المتراكمة في الإطار ذاته والتي أفرزتها مسيرة مجلس التعاون، و لم تجد الاستجابـــة الكافية والـــسريعة في حينـــه ، ولأسباب عدة . لكن تلك الاستحقاقات مثّلت محفـــزات لتطوير العمل الإحصـــائي المشترك ، وصولاً إلى منظومة إحصائية قادرة على تلبية متطلبات مسيرة مجلس التعاون.

أولاً : منظومة الإحصاء في الأمانة العامة لمجلس التعاون :

تتكون منظـــومة الإحصاء في الأمانة العامة لمجلس التعاون من إدارة الإحصاء في قطاع المعلومات وإدارة التخطيط في قطاع الشئون الاقتصادية:

(١) **إدارة الإحصاء** : تعنى إدارة الإحصاء بجمع البيانات الإحصائية من مصادرها الرسمية في الدول الأعضـــاء بشكل رئيس ، بالإضافـــة إلى المصادر الدولية كصـــندوق النقد الدولي وغيره، ثم تصنيفها وحفظها وتحليلها. وبشكل أكثر تفصيلاً ، تقوم الإدارة بعد جمع المعلومات وتـــصنيفها بتطوير قواعد بيانات إحصائية ، كما تقوم بإعداد بيانات ومؤشرات إحصائية عن مجلس التعاون ، تزود بها الـــدول الأعضاء ، كما تؤمن لقطاعات الأمانة العامة ما تحتاجه من تـــلك البيانات. بالإضافة إلى ذلك تتـــولى الإدارة إصدار نشرات إحصائية عامة ومتخصصة، كالنشرة الإحصائية السنوية التي أصدرتها الأمانة العامة منذ بداية الثمـــانينيات من العقد المـــاضي وحتى العام ٢٠١٣ ، حيث انتقلت مسؤولية إعدادها ونشرها إلى المركز الإحصائي الخليجي ، كما هو الحال مع نشرات أخرى مثل : "نشرة الحـــسابات القومية" ، و"نشرة الأرقام القياسية في دول مجلس التعـــاون" ، و "اللمحة الإحصائية" السنوية" . كما تعد إدارة الإحصاء وتصدر "نشرة السوق الخليجية المشتركة : حقائق وأرقام".

بالإضافة إلى كل ذلك ، تشارك الإدارة في اجتماعات اللجان الوزارية والفنية لتقديم الدعم لقطاعات الأمانة العامة في تنفيذ المهام الموكلة إليها والتي تتطلب عملاً أو منتجاً إحصائياً.

(٢) **إدارة التخطيط** : تتولى إدارة التخطيط في قطــاع الشئون الاقتصادية مهام الــتحضير والإعداد ومتابعــة أعمال لجنة وزراء التخــطيط ، ولجنة رؤساء الأجهزة الإحصائية في دول مجلس التعاون ، وتنظيم مهام لجان وفرق العمل الإحصــائية الأخرى ، مثل لجــنة الإحصاءات الاقتصــادية ، ولجنة مدراء الحسابات القومية ، ولجنة الإحصاءات الاجتماعية ، ولجنة التعداد وغيرها.

إن الــدور الذي قامت به هاتان الإدارتان ، الإحصاء والتخطيط ، في الأمانة العامة خلال الأعوام الماضية، مثّل عامل دفع وتطوير للعمل الإحصائي المشترك في إطار مجلس التعاون ، وإن تم ذلــك بخطوات صغيرة في العقدين الأول والثاني من عمر مــسيرة مجلس التعاون ، نظراً لأن تجربــة مجلس التعاون كانت هي ذاتها في البدايات ، والحاجة الفعلية لمنتج إحــصائي خاص بالعمل المشترك كان محدوداً ، وربما أيضاً للمعوقات التي اعترضت النهوض بالجهد الإحصائي الخليجي المشترك . كما أن إمكانيات الإدارتين من الكوادر البشرية المتخصصة لم تكن كافية.

وأود في هذا السياق أن أثني على الدور المهم الذي اضطلعت به لجنة رؤساء الاجهزة الإحصائية في الدفع قدماً بالعمل الإحصائي المشترك ، سيما منذ منتصف تــسعينيات العقد المــاضي، حيث انتظمت الاجتمــاعات، وأصبحت الأهداف والمعوقات أكثر وضوحاً . ولقد تزامن ذلك إلى حد كبير مع انتقال مجلس التعاون من مرحلة التعــاون إلى مرحلة التكامل ، ليصــبح الطلب على المنتج الإحصائي الخليجي أكثر تنوعاً واكثر الحاحاً ، وهو ما سأتطرق إليه في النقطة التالية.

ثانياً : تطور العمل الإحصائي الخليجي المشترك : التحدي والاستجابة :

تتألف مســـيرة مجلس التعاون لدول الخليج العـــربية ، التي انطلقت في العام ١٩٨١ ، من مجموعة كبيرة من المسارات التعاونية والتكاملية التي انبثقت عن النظام الأساسي لمجلس التعاون، الذي نصت المادة الرابعة منه على شمولية أهداف المجلس للتنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين ، ومن الطبيعي أن يشمل ذلك التعاون المجال الإحصـــائي ، الذي بدأ منذ السنوات الأولى للمسيرة بإنشاء إدارة للإحصاء في الأمانة العامة ، والتي أشرت إليها آنفاً.

وبدأت لجنة رؤساء الأجهزة الإحصائية لدول مجلس التعاون في عقد اجتماعاتها، التي لم تكن منتظمة في السنـــوات الأولى من المسيرة ، إلا أن تطور العمل الخليجي المشترك دفع وبشـــكل تدريجي نحو المزيد من الاهتمـــام بالعمل الإحصائي المشترك ليكون من الأولويات ، حيث اتضح تدريجياً النقص الكبير في المنتج الإحصائي الذي يخدم قضايا وموضوعات مسيرة مجلس التعاون بشكل مباشر. ولقد أحسن المسؤولون في المركز الإحصائي الخليجي في اختيـــار عنوان هذه الندوة الذي اختزل الكثير من الشـــرح عن حالة العمل الإحـــصائي المشترك ، وجـــاء معبراً : "التحول في النظام الإحصائي لدول المجلس : الانتاجية وتحدي الطلب المتزايد للإحصاء ".

المنتج الإحصائي على المســـتوى الخليجي المشترك لم يلب الطلب المتزايد الذي فرضه تطور مـــسيرة مجلس التعاون ودخولها مراحل جـــديدة متقدمة من التكامل ، فالاستجابة كانت جزئية وبطيئة . مع ذلك ، فإن ما تم من تحسن في المنتج الإحصائي الخليجي المشترك كان إلى حد بعيد جزءاً من تلك الاستجابة المتأخرة وغير الشاملة . وللتوضيح، لا بد من التوقف عند عدد من المحطات الرئيسة في مسيرة العمل الخليجي المشترك ، والتي أرى أنها أسهـــمت ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، في الدفع بالعمل الإحصائي المشترك نحو المزيد من الاهتمام والأهمية ، وفي النهاية التطوير.

(١) إقامة منطقة تجارة حرة :

أولى هــذه المحطات اتخاذ دول مجلس التعاون قراراً بإقــامة منطقة تجارة حرة بينها اعتباراً من مــارس ١٩٨٣ ، مما أدى إلى انتقال السلع الوطنية بين الدول الأعضاء بحريــة ودونما رسوم جمركية وعلى أساس معــاملتها كسلع وطنية . تلك الخطوة أفرزت اهتمامــاً مبكراً بإحصائيات التجــارة البينية ، و لم يكن من اليسير آنذاك تطوير قاعدة بيانات إحصائية دقيقة للتجارة البينية الخليجية . ولكن المهم أن تحرير التجارة أظهر الحاجة إلى منتج إحصائي بمواصفات ومتطلبات لم تكن موجودة قبل ذلك ، كما أن تحقيقه واجه العديد من العقبات.

(٢) المفاوضات التجارية :

ثاني هذه المحــطات ، دخول دول المجلس في مفاوضات تجارية جماعية مع دول ومجموعات أخرى ، بهدف إيجاد ظروف وشــروط متكافئة في التعامل التجاري ، وخلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية . وبالفعل دخلت دول المجلس مع الاتحاد الأوربي في مفاوضات تجارية بهدف تحرير التجارة بين الجانبين منذ العام ١٩٩١. إلا أن الجانب الأوربي وضع عدداً من الشروط على تلك المــفاوضات ، مما أجّل المفاوضات إلى ما بعد العام ٢٠٠٣ ، وهو عام إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي . وتلا ذلك خلال السنوات اللاحقة توقيع مجلس التعاون عدداً من الاتــفاقيات الإطارية مع دول وتجمعــات أخــرى ، تشمل الدخول في مفاوضات لإقامة منطقــة تجارة حرة مع الهنــد ، والصين ، وباكستــان ، وتركيا ، ودول الميركسور ، واليابــان ، ورابطة التجارة الأوربية الحــرة ، وكوريا ، وسنغافورة، وأستــراليا ، ونيوزلندا ، والآسيــان وماليزيا . هذه المفــاوضات استوجبت منتجاً إحصائيــاً يتيح احتساب المكاسب والتكاليف ، يــشمل إحصائيات دقيقة للتجارة الخارجية ، وإحصائيات الاستثمارات المتبادلة ، والتحويلات المالية ، وغير ذلك.

(٣) قيام الاتحاد الجمركي الخليجي :

المحطة الـــثالثة كانت في اعلان دول المجلس قـــيام الاتحاد الجمركي الخليجي اعتباراً من يناير ٢٠٠٣ ، مما أكـــد مجدداً الحاجة إلى تطوير قاعدة إحصائية دقيقة وسليمة وشاملة للتجارة البينية الخليجية . والمتوقع بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية التي تمتد حتى العام ٢٠١٥ ، تطوير قـــاعدة إحصائية لجميع أنواع الواردات التي تدخل دول مجلس التعـــاون من خارج الاتحاد الجمركي ، بالإضافة إلى السلع التي يتم تبادلها فيما بين الدول الأعضاء.

(٤) قيام السوق الخليجية المشتركة :

المحطة الرابعة تمثلت في إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من شهر يناير ٢٠٠٨ . والـــواقع أن عدداً من المســـارات التي تضمنهـــا إعلان السوق المشتركة كان قد أقـــرّ عملياً قبل ذلك ، كجزء من تنفيـــذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للعام ١٩٨١ . لقد دفع إنشاء الـــسوق الخليجية المشتركة إلى قيام إدارة الإحصاء في الأمانة العامة لمجلس الـــتعاون ، بتطوير قاعدة بيانات إحصائية تشمل معظم مسارات السوق المـــشتركة ، بهدف متابـــعة تطبيق القرارات ذات الصلة بالسوق والمـــواطنة الاقتصادية الخليجية ، وقـــياس مدى استفادة المواطنين منها . وأعتقـــد ، رغم شيء من النقص في بعض البيانـــات ، أنها إحدى أفضل القواعد الإحصائية التي تخدم العمل المشترك . وللتوضيح ، فإنها تشمل ما يلي:

ـ إحصائيات تنقل المواطنين فيما بين الدول الأعضاء.

ـ إحصائيات مواطني دول المجلس العاملين في القطاعين الحكومي والأهلي في الدول الأعضاء الأخرى.

ـ إحصائيات المواطـــنين المستفيدين من مد الحمايـــة التأمينية في الدول الأعضاء الأخرى.

_ إحصائيات أعداد الطلاب في التعليم العام والجامعي من مواطني دول المجلس في المدارس الحكومية في الدول الأعضاء الأخرى.

_ إحصائيات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى.

_ إحصـــائيات مزاولة مواطـــني دول المجلس للأنشطة الاقتصـــادية والاستثمارية والخدمية في الدول الأعضاء الأخرى.

_ إحصائـــيات أعداد الشركات المســـاهمة في دول المجلس المسموح لمواطني دول المجلس تملك أسهمها.

_ إحـــصائيات عدد المســـاهمين من مواطني دول المجلس في الشـــركات المساهمة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى.

_ إحصائيات التجارة البينية لدول مجلس التعاون.

(٥) قيـــام الاتحاد النقدي الخليجـــي ودخول اتفاقية الاتحـــاد النقدي والنظام الأساسي للمجلس النقدي حيز النفاذ في مارس ٢٠١١م :

يمـــثل قيام الاتحاد النقدي محـــطة أخرى مهمة في سيـــاق الإسهام في تأكيد الحاجة إلى تطـــوير العمل الإحصائي الخليجي المشترك ، وما يترتب على ذلك من التزامات بتوفير بيانات إحصائية تتميز بالدقة والشفافية.

الخلاصة ، أنه بـــالرغم من أن العمل الإحصائي المـــشترك كان دائما ضمن اهتمامات مسيرة مجلس التعـــاون ، إلا أن نضج العمل التعاوني الخليجي وانتقاله بشكل تـــدريجي من التعاون إلى التكامل ، مروراً بالمحطات التي أشرت إليها آنفاً ، قد دفع نحو الارتقاء بالعمل الإحصائي المشترك نحو آفاق جديدة ، وليصبح تطوير المنتج الإحصائي المشـــترك ضرورة لتلبية الحاجة الـــفعلية التي تولدت عن العملية التكاملية ذاتها ، والتي تـــستوجب استحداث نظام إحصـــائي شامل ترتكز عليه سياسات وقرارات العمل المشترك واستراتيجيات الشراكة والتفاوض مع الآخرين.

ثالثاً : الإنجازات في مجال العمل الإحصائي الخليجي المشترك :

تؤكد الإنجـــازات التي تحققت في مجال العمل الإحصائي الخليجي المشترك ما تذهب إليه هذه الورقـــة بالتأكيد على أن تطـــور مسيرة مجلس التعاون ودخولها مراحل متقـــدمة من التكامل قد انعكس إيجـــاباً على العمل الإحصائي الخليجي المشترك ، ويلاحظ ان أحد أهم الإنجازات في هذا الإطار يتمثل في ما يلي :

(١) إصدار الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية :

كان من الطبيعي أن يحظى توحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية بالأولوية، فهو بالتأكيد مثّل ، وما يزال ، أحد معوقات تطوير المنتج الإحصائي المشترك . لذا تم اصدار الدليل في العام ٢٠٠٣ ، ثم تـــطويره في العام ٢٠١٠ ، لتسهيل المقارنات وإعـــداد الجداول الموحدة وتطوير قواعد البيانات المشتركة ، وتطوير الدليل ذاته، جاء في جانب مهم ليلبي المستجدات في العمل الخليجي المشترك ، لذا فهو يشمل المفاهـــيم والمصطلحات المستخدمة في الاتحاد النقدي، ومفاهيم البيئة ، والتنمية البشـــرية ، والطاقة ، والســـياحة ، والاســـتثمار الاجنبـــي ، والخدمـــات في دول المجلس ، وجعله مطابقاً لمتطلبات الأدلة الدولية.

(٢) إعداد مؤشر التضخم :

الاتفاق علـــى إعداد مؤشر التضخم (CORE INFLATLON) ونشر بيانات الأرقام القياسيـــة لأسعار المستهلك بشكل شهري ، وبناء على سنة الأساس ٢٠٠٧ من قبل الدول الأعضاء . من جانبها قامت إدارة الإحصاء في الأمانة العامة لمجلس التعاون بإصدار نشرة سنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون . ولقد صدر من النشرة ستة أعداد ، وسيتولى المركز الإحصائي الخليجي إعداد وإصدار النشرة اعتباراً من العام الجاري.

(٣) تنفيذ مسوح مشتركة :

تم تنفيذ عدد من المسوح المشتركة ، منها مسح إنفاق ودخل الأسرة ، ومسح القوى العاملة ، ومسح الاستثمار الأجنبي ، ومسح القوى العاملة بالعينة.

(٤) إنجاز التعداد العام للسكان والمساكن :

قامت دول المجلس في العام ٢٠١٠ بإنجاز التــعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بشكل مشترك ، وذلك تــنفيذاً لقرار اتخذه المجلس الأعلى لمجلس التعاون في ديسمبر ٢٠٠١ بإجراء تعداد مشترك في العام ٢٠١٠ ، وأن يتم توحيد الفترات الزمنية للتعدادات.

(٥) إقرار الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون :

يمثل إقرار الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون في نهاية العام ٢٠١٠ نقلة نوعية كبيرة في العمل الإحصائي الخليجي المشترك، وليس مصادفــة أن تتزامن هذه الخطوة مع نهاية العقد الثالث من عمر مجلس التعاون الذي شهد خطوات ملموسة على طريق تطوير العمل المشترك ، كما سبقت الإشارة.

ويتضمن الإطار العام للاستراتيجــية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون تقييماً للعمل الإحــصائي بدول المجلس ، وصياغة للأهداف الكلية والجزئية للعمل الإحصائي الخليجي المشترك ، والتي تشمل :

(أ) بناء وتعزيز القــدرات الإحصائية والمؤسسيــة لدول مجلس التعاون لمواكبة المتطلبات الإحصائية على مستوى الدول الأعضاء . وألحق بهذا الهدف الكلي أهداف جزئية مثل تطوير وتقريب التشريعات التي تحكم العمل الإحصائي في دول المجلس ، وتطوير قدرة الأجهزة الإحصائية المركزية لتزويد الأمانة العامة بالمعلومات الإحصائية ذات الجودة في الأوقات المناسبة وفقاً للمعايير الدولية.

كما نصـــت الأهداف الجزئية علـــى تطوير القـــدرات الإحصائية لإدارتي التخطيط والإحصاء بالأمانة العامة.

(ب) تعزيز وتحسين نوعية وكمية المنتجات الإحصائية بشكل مستدام.

(ج) تطوير وتوسيع النشر الإحصائي ، بما في ذلك بناء قاعدة بيانات مركزية لدول المجلس تغذى بالبيانات المباشرة من قبل الدول الأعضاء.

(د) تطوير وتحسين آليات التنســـيق فيما بين الأجهـــزة الإحصائية بدول المجلس من جهة ، وفيما بينها والأمانة العامة لمجلس التعاون من جهة أخرى . وذلك للوصول إلى تبني برامج ومشـــاريع مشتركة بين الأجهزة الإحصائية في دول المجلس تلبي الاحـــتياجات الإحصائية للأمانة العامة لمجلس التعاون. كما شملت الأهداف الجزئية إعداد مؤشرات إحصائية واحدة على مستوى الاقليم.

(هـــ) العمل على إعداد وتقريب الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في دول المجلس بما يتماشى مع المـــتطلبات والبرامج الإحصائية الخليجية المشتركة ومع أفضل الممارسات الدولية.

والمأمول أن تتحول هذه الاستراتيجية إلى خطة عمل تنفذ وفق برنامج زمني محدد ، وذلك كفيل بإحداث النقلة المطلوبة في العمل الإحصائي الخليجي المشترك.

(٦) إنشاء المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون :

تم تتويج إنجازات العمل الإحصـــائي المشترك بإنشاء المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون ، والذي نحتفي جميعاً هذا اليوم بتدشين مقرّه الجديد في مدينة مسقط العريقة والزاهرة.

رابعاً : معوقات وتحديات :

ما يزال أمام العمل الإحصائي الخليجي المشترك مصاعب ومعوقات وتحديات بحاجة إلى معالجة ، وانني على ثقة تامة من أنها بالفعل ضمن دائرة الاهتمام الرئيسة

للمركز الإحصائـــي الموقر ، وأنها ستجد طريقها إلى الإزالة والحل بشكل تدريجي وضمن إطـــار زمني معقول . إلا أنه لا بد من التطرق ولـــو بإيجاز إلى ما يعترض العمل الإحصائي الخليجي المشترك من معوقات وتحديات :

(١) التفاوت في المصطلحـــات الإحصائية : ويمثل أحد أهم معوقات إنشاء قواعد بيانات إحصائية خليجية دقيقـــة وشاملة. وبالرغم من اعتماد مجلس لتعاون للدلـــيل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية في العام ٢٠٠٣ ، إلا أن المصطلحات الإحصائية المســـتخدمة في الدول الأعضاء بحاجة إلى المزيد من الجهد لتوحيدها.

(٢) مضمون الـــبيان الإحصائي : هناك تبايـــن في مضمون البيان الإحصائي بين الدول الأعضـــاء ، فمثلاً قد تدرج بعض الـــدول صادرات منتجات النفط والغـــاز ضمن إحصاءات التجارة البينـــية ، بينما لا تدرج دول أخرى تلك الصادرات.

(٣) عدم توفر إحـــصائيات لبعض المؤشـــرات ، وهي مؤشـــــرات مهمة مثل الاســـتـــثمار الأجنبي ، والاستثمـــارات الخارجية ، إحصـــاءات العمالة ، إحصـــاءات البيئة ، إحصاءات السياحة ، إحصاءات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، إحصاءات الهجرة ، وغير ذلك.

(٤) تفـــاوت مواعيد نشر البيانات الإحصائية ، مما يحول دون إجراء مقارنات بين الدول الأعضاء ، كما أن ذلك يجعل عملية المتابعة والتنسيق أكثر تعقيداً.

(٥) في السنوات الماضية لم تكن إمكانيات الوحدات الإدارية المعنية بالإحصاء في الأمانة العامة ، تلبي متطلبـــات العمل الإحصائي المشترك التي استجدت في إطار مجلس التعاون.

خامساً : نظرة مستقبلية :

يبـــقى التساؤل : ما هو المطلوب لإحداث نقلة جوهرية في العمل الإحصائي الخليجي المشـــترك بحيث يســـتجيب المنتج الإحصائي الخليجي لاحتياجات العمل الجماعي في إطار مجلس التعاون ، كماً ونوعاً ؟

والإجابة العريضة تبدأ بالإشارة إلى النقلة الكبيرة والواعدة التي أحدثها إنشاء المركز الإحصـــائي الخليجي، والذي تبنى برنامج عـــمل حافل للعام الحالي جدير بالإطـــراء والتقدير ، لما يتضمنه من مشـــاريع إحصائية مهمة ، تقع بالفعل ضمن دائرة الاستجابة للتحديات والاحتياجات الفعلية.

لكن، بشيء من التفصيل ، يمـــكن الإشارة إلى عدد من الأهداف ، التي قد يـــكون جميعها ضمن أهداف وبرنامج المركز الإحصائي الخليجي ، إلا أن الإشارة إليها هي من باب التأكيد على أهميتها ، ومن ذلك :

(١) وضع خطة لتنفيذ الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية لدول مجلس التعاون ، وفق إطار زمني محدد ومتفق عليه.

(٢) تطوير منظومة شاملة للإحصاء الخليجي ترتكز على تكامل العمل الإحصائي الخليجي بين جميع الأجهزة الإحصائـــية العاملة في المنظمات والهيئات التابعة لمجلس التعاون ، واعـــتبارها شريكـــة في تنفيذ الإطار العـــام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون ، لما في ذلك من استفادة من الخبرات والامكانيات لدى هذه الأجهزة والمخزون الإحصائي المتراكم لدى كل منها، والذي يمثل حصـــيلـــة يمكن الإفادة منها في دعم العمل الإحصائي الخليجي المشـــترك . كما أن من شأن مثل هـــذه الخطوة القضاء على التضارب في البيانات والمعلومـــات الإحصائية . وقد يكون من المناسب البدء بعقد ورشة عمل تجمع إدارات ووحدات الإحصاء في هذه الهيئات والمنظمات العاملة في

إطار مجلس التعاون للخروج بتوصيات تهيأ الأرضية لتطوير منظومة إحصائية خليجية متكاملة ومتطورة تعمل وفق منهجيات موحدة.

(٣) التسريع بإنشاء قواعد بيانـــات إحصائية مركزية لدول مجلس التعاون ضمن المركز الإحصائي الخليجي ، تغذى مباشرة من الدول الأعضاء.

(٤) استكمال قواعد البيانات الإحصائية الحالية ، بحيث تغطي جميع المجالات التي لا تتـــوفر لها بيانات إحصائية دقيقة وشاملة، مثل البيئة والمناخ والعمالة والهجرة والاستثمار الأجنبي والاتصالات وتقنيـــة المعلومات والسياحة والثقافة وغير ذلك ، مما ورد في الإطار العام للاستراتيجية الإحصائية الموحدة.

(٥) أن تأخذ الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية في الدول الأعضاء بمجلس التعاون بعين الاعتبار المتطلبات الإحصائية للعمل الخليجي المشترك .

أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د . هيثم عبد الله سلمان
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة ــ الجمهورية العراقية

المقدمة :

مما لا ريب فيه أن يتحدد مسار التنمية الاقتصادية العالمية بمدى تطبيق سياسة الطاقة العالمية التي مرت خلال العقود الماضية بمراحل نضوج متعددة، ابتدأت باستخدام مصدر الفحم الحجري، ثم مصدري النفط الخام والغاز الطبيعي، ثم المصدر النووي، وأخيراً مصادر الطاقة المتجددة، وذلك تبعاً لمقتضيات مسار التنمية الاقتصادية العالمية، الأمر الذي استدعى استخدام أوفر مصادر الطاقة إتاحة وأرخصها سعراً، ومتجاهلةً مقبوليتها على المجتمع الدولي لآثارها البيئية المدمرة.

غير أن الأمر لم يدم طويلاً حتى استفاق العالم على كوارث بيئية ابتدأت بحادثة تشرنوبيل، وأخيراً وليس آخراً، حادثة فوكوشيما النووية في اليابان، الأمر الذي أزاح عن العالم حالة الطمأنينة من استخدام الطاقة النووية وتذكرهم بأوقات الرعب والخوف من استخدامها.

ومن البديهي هنا أن تؤثر سياسة الطاقة العالمية على منتجي الطاقة، ولاسيما أن من مصادرها الرئيسة النفط الخام الذي يُعد السلعة الاستراتيجية في ميزان الطاقة العالمية، ومن ثم ستتأثر اقتصادات دول مجلس التعاون بسياسات الطاقة العالمية لكونها تساهم بنسبة أكثر من ٥٠ بالمائة من الاحتياطيات النفطية.

فرضية البحث:

إن تغير سياسات الطاقة العالمية له آثار سلبية على صادرات نفط دول مجلس التعاون لكونها دولاً منتجة للطاقة الأحفورية.

مشكلة البحث:

إن إدخال عنصر حماية البيئة ضمن عــناصر سياسات الطاقة العالمية انعكس على ارتفاع تكلفة استهلاك الطاقة الأحفورية وارتفاع أسعارها وانخفاض الطلب عليها .

المحور الأول

الإطار المفاهيمي لسياسات الطاقة العالمية

أولاً _ تعريف سياسات الطاقة وأهميتها وأنواعها :

الــسياسة بشكل عام هي فن إدارة الواقع، أي بمعنى هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقــتصادية(١)، ومن ثم يمكن تعريف سياسة الطاقة على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الإدارة الحكومية بهدف تحقيق المصلحة المشتركة للدولة من خلال إدارة قطاع الطاقة.

ونظراً للأهمية الاستــراتيجية للطاقة في جميع دول العالم، لكونها أساس الحياة العصرية ... حتى بلغت من أهم المؤشرات الاقــتصادية للحد من الفقر، إذ ليس هناك دولــة في العالم تستطيع تخفيض معدل الفقر فيها دون اللجوء إلى الاستخدام المتنامي الأمثل للطاقة مــن خلال زيادة مؤشر استهلاك الطاقة لكل نسمة(٢)، إذ شكّل هاجس نضــوب الطاقة الأحفورية وما رافقه من تدهور للنظام البيئي نتيجة الاستخدام غير المستدام للطاقة بدايــة التسعينيات من القرن الماضي، فقد اتخذت معظم الدول مجموعة من التشريعات البيئية بهدف الحد من التدهور البيئي وتحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

وبالرغم مـــن أن لدى معظم الدول خططاً واضحة في مجال إنتاج واستخدام مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أنه ليس لـــدى معظمها سياسات واضحة في مجال استخدام الطاقة المتجددة من أجل التنمية المستدامة، كما حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستـــدامة في قمة الأرض والمسماة بمعادلة جوهانسبرغ في سبتمبر ٢٠٠٢ التي تحوي ثلاثـــة عوامل مجهولة وهي الطاقة والبيئة والتنمية الاقتصادية(٣)، أي إن سياسات الطاقة العالمية سابقاً لم تأخذ بنظر الاعتبار الإمكانات من مصادر الطاقة المتوافرة، وإنما اعتمدت على إمكانيات الطاقة المستخدمة، الأمر الذي أهملت معها بعض مصـــادر الطاقة المتجددة الـــتي يمكن أن تشاطر في أهميتهـــا مصادر الطاقة الأحفورية ضمن سياسات الطاقة المتكاملة التي ينبغي أن تشمل جميع مصادر الطاقة بغض النظر عن مصـــادرها وأسعارها وتكلفة إنتاجها، والـــتركيز بأولوياتها على احتياطياتها فقط، بيد أن تشابه سياســـة الطاقة العالمية بسياسة أو استراتيجية نظم الطاقة الكهربائية العالمية الـــتي قد أدى إلى انقسامها إلى نوعين هما: سياسة إدارة عرض الطاقـــة، وسياسة إدارة طلب الطاقة(٤)، فالأولى أكدت على تأمين الطاقة، فيما أكدت الأخرى على أهمية رفع كفاءة الطاقة وترشيدها.

ثانياً _ واقع سياسات الطاقة في الدول المستهلكة:

لكي تنجح سياسة الـــطاقة العالمية في تحقيق أهدافهـــا التنموية على الصعيد الدولي، لا بـــد أن تأخذ بنظر الاعـــتبار ما آلت إليه البيئـــة من تدهور متسارع بأنظمتها الطبيعية، فضلاً عمّا صاحب ذلك من طلب متزايد على الطاقة خاصة من الصين والهند، الأمر الذي حقق معدلات نمو غير مستدام لمختلف الاقتصادات.

ومن هنا فقد سعت وكـــالة الطاقة الدولية لتنظيـــم سياسة طاقة عالمية لتلائم مخـــتلف الاقتصادات علـــى حدٍ سواء، معـــتمدةً على آخـــر المستجدات للأدوار والاعـــتبارات التي وضعتها سياســـة الطاقة لكل دولة عـــلى حدة، وبما ينسجم مع

إمكانات الطاقة المتوافرة ومعــدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المطلوب، فضلاً عمّا تمليه مؤشرات الطــاقة المستدامة لحماية البيئة من التلوث، إذ اقترحت مجموعة البنك الدولي أن أية سياسة طاقة في الدول النامية ينبغي أن تحقق هدفين مزدوجين هما(٥):

- تحسين إمكانية الحصول على إمدادت الطاقة .
- تسهيل التحول إلى مسار تنمية للطاقة أكثر استدامة من الناحية البيئية.

ولأجل تحقيقهما ينبغي تحسين الأداء التشغيلي والمالي لقطاع الطاقة، فضلاً عن تعزيز الحوكمة من أجل تحسين إسهام الطاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية العادلة.

أما شركة شل فقد وصفت سياسة الطاقة العالمية التي ستتبع من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ ستتحدد بسيناريوهين هما(٦): سيناريو التدافع(٧)، وهو الذي يسود فيه عالم التنافس الشديد بين كل دولة والدول الأخرى، بحيث تتدافع من أجل تأمين مزيد من الطاقــة لكل منها على حدة، كــما أن الاستجابات السيــاسية للأزمتين المتعلقتين باستخلاص الطاقة وتغير المناخ غــالباً ما تكون تلقائية وحادة، مما يؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في الأسعار وإلى فترات تتسم بالتباطؤ الاقتصادي وزيادة الاضطرابات، فيما سيتحدد السيناريو الآخر بسيناريو المخططات(٨)، وهو سيناريو غير منظم في البداية، إذ تــسفر المبادرات المحلية عن مزيج من السيــاسات والأساليب المختلفة للتعامل مع تحديات التنمية الاقتصــادية وتأمين الطاقة وتغير المناخ، وتصبح هذه الجهود متناسقة بسرعــة نسبية، إذ تنجح المبادرات الفردية وينتهجها آخرون على نطاق أوسع، كما يبرز إطار للسياسة العالمية- مصحوباً بتكلفة عالمية لانبعاث ثاني أوكسيد الكربون - بحيث يؤدي ذلك إلى تحفيز الابتكــار، وزيادة إنتاجية الطاقة، والحد من آثار ارتفاع الطلب على الطاقــة، وارتفاع حرارة الجو المحيط بالأرض، والمساهمة في الحفاظ على نمو اقتصادي مــطرد، وفي كل منهما يتزايد استخــدام الطاقة بشكل سريع، ولكن يكون أسرع في سيناريو التدافع، ولا يستطيع مصدر طاقة واحد أو تكنولوجيا واحدة

بمفردها الوفاء بالطلب وتخفيض انبعـــاثات ثاني أوكسيد الكربون، وبدلاً من ذلك، ستكون هناك حاجـــة للمزيد من الطاقة، وتستمر مصادر الوقود الأحفورية في تقديم أكثر من نصف الطاقة العـــالمية، مع أن نسبتها ستكون أقل بكثير من نسبة مساهمتها الحالية والبالغة أكثر من ٨٠ بالمائة من إجمالي إمدادات الطاقة[٩]. وفيما يلي أهم تلك السياسات:

١ _ سياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد طورت الولايات المتحـــدة الأمريكية منذ عقود كثيرة ماضية من سياسات طاقتها التي تُعد جزءاً من أمنها القـــومي وحسب ما تُمليه عليها سياستها الخارجية، سيما وأن سياستها الطـــاقوية تعتمد عليها كثير مـــن الدول سواء المتقدمة منها أو النـــامية، لذا فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بتحديث سياستها المتعلقة بالطاقة على الدوام بغية تأمين إمـــداداتها الاستراتيجية، فبفضل سياسة الطاقة وقانون حفظها لعام ١٩٧٥[١٠] أمنت الـــكثير منها ووفرته، ومن ثم فإن فلسفـــتها ببساطة كانت تتمحور بأنها أسست نموها الاقتصادي ورفاهيتها على طاقة وفيرة ورخيصة ولا داعي لتغييرها[١١]، غير أن الأحداث والتـــطورات على المستوى العالمي أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير سياستهـــا من سياسة إدارة عرض الطاقة المتبعة في فترة السبعينيات إلى سياســـة إدارة طلب الطاقة التي طبقتها لأول مرة بين دول العالم عام ١٩٩٣م[١٢]، ولذلك عُد قانون الطـــاقة لعام ٢٠٠٥ أول تشريع شامل وهام منذ أكثر من عقد لمعـــالجة تحديات الطاقة والبيـــئة والنمو الاقتصادي، في ظل توجهات جديدة في سياسة الطـــاقة الأمريكية مع بداية عام ٢٠٠٩ من خلال التركيز على ما يسمى بالاقتصـــاد الأخضر[١٣]، وبالتالي أصبحت سيـــاستها تعطي للتغير المناخي وانبعاثات غازات الدفيئة الكثير من اهتماماتها، بعد أن كانت لا تمثل أولوية قومية.

٢ _ سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي :

لقد مرت سياسة الــطاقة في الاتحاد الأوربي منذ تأسيسه عام ١٩٥٧ بجملة من التطورات من أهمهــا تأمين مصادر الإمداد بمصادر الطاقة التي لا سبيل لتوفيرها محلياً، في ظل توسع الدول الأعضاء فيه مــن (٨) أعضاء إلى (١٥) عضواً ثم (٢٥) عضواً وأخيراً إلى (٢٧) عضواً، وصعوبة التوصل إلى سياسة طاقة موحدة تتلاءم مع إمكانات كل دولة على حــدة، إذ تعرف المفوضية الأوربية علــى أنها مجموعة من الدول التي قررت تدريجياً ربط خبراتها ومصائرها، حيث أقاموا سوياً خلال فترة انضمام تجاوزت (٥٠) عاماً منطقة تمتع بمــستوى عالٍ من الاستقرار والديمقراطية والرخاء الاقتصادي والمــالي، مع الاحتفاظ بالتنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية يلتزم خلالها الاتحاد الأوربي بتقاسم إنجازاته وقيمه مع الدول والشعوب خارج حدوده(١٤).

غير أن هاجس تأمين مصادر الطــاقة كان الهم الشاغل للمفوضية الأوربية، وذلك لضمان استمرار نسبة المخزون من المنتجات النفطية تعادل على الأقل (٩٠) يوماً، ففتحت الباب على مصــراعيه لمناقشته منذ نوفمبر ٢٠٠٠، في ظل اعتماد دول الاتحاد على استيراد ٥٠ بالمائة من احتياجاته من الطاقة عام ٢٠٠٠ وقد تصل إلى ٧٠ بالمائة عــام ٢٠٣٠، وبذلك حددت سياسة الطاقة في الاتحاد على مبادئ عدة أهمها: رفع كفاءة الطــاقة، وتنويع مصادرهــا، وتأمين إمداداتها، والبحث والتنميــة(١٥)، و لم تقتصر سياسة الطاقة على المبادئ تلك، إذ أقر الاتحاد مع نهاية عام ٢٠٠٧ الخطة ٢٠/٢٠/٢٠ بهــدف تحسين كفاءة الطاقة بــنسبة ٢٠ بالمائة وتخفيض الانبعاثات بنسبة ٢٠ بالمائة وزيادة نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة بنسبة ٢٠ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٠م(١٦)، وهذه الخطة تُعد بمثابة سياسة طاقة للاتحاد الأوربي فهي تدل على:

- رفع كفاء الطاقة من خلال استخدام أرقى التكنولوجيات المتاحة.

- خفض الانبعاثات باستخدام أقل مصادر الطاقة تلوثاً للبيئة، خاصةً وأن ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة تنتج عن عمليات إنتاج الطاقة وتحويلها لكهرباء(١٧).
- الاستعانـــة بمصادر الطاقة المتجددة التي أثبتت جدواها الاقتصادية، ولاسيما عند تضمين التكاليف البيئية في حساب التكاليف الإجمالية، فضلاً عن أن الإمكانات الكبيرة المحتملـــة للطاقة المتجددة وسرعة مساهمتها في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة يتوقف على قوة الـــدعم الحكومي لجعل تكلفتها قادرة على منافسة مصادر أنواع الطاقة الأحفورية(١٨).

٣ _ سياسة الطاقة في اليابان :

من المعروف أن تبنى سياسة الطاقة يعتمد على ماهو متاح من احتياطيات لمصادر الطاقة المحلية، بيد أن بعض الدول، ومن بينها اليابان، لا تملك على أراضيها أية مصادر للطاقة الأحفورية (النفط والغـــاز الطبيعي)، الأمر الذي جعل من تبنيها لسياسة طاقة معينة تكتنفه بعض الخفايا والصعوبات، إذ يعتقد أن الحكومة ينبغي أن تدعم الأنشطة الاستكشافية المتعلقة بمنظومة الطـــاقة المستقبلية ، من خلال وضعها لشروط متكافئة للتنـــافس تضمن تقييماً منصفاً للخيـــارات المختلفة النووية وغير النووية(١٩)، حيث سعت منذ تسعينيات القـــرن الماضي إلى تبني سياسة طاقة 3E التي تعني تأمين الطاقة، والبيئة، والكفاءة الاقتصادية، غير أن التحـــدي الذي واجهته اليابان هو عدم وجود ربط شبكي دولي مع جيرانها لمنظومة الطاقة الكهربائية(٢٠)، الأمر الذي جعل سياستها الطاقويـــة تركز على التكنولوجيا بهدف تنـــويع مصادر الطاقة وتقليل اعتمادها على النفط، فضلاً عن التزاماتهـــا بحماية البيئة من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، وإدخالها الجيل الأول من خلايـــا الوقود لسياراتهـــا الهجينة(٢١)، ولاسيما بعـــد حادثة محطة فوكوشيمـــا النووية في مارس ٢٠١١، الأمر الذي أجبر صنـــاع سياسة الطاقة على إدخال مبدأ السلامة في ضمـــن سياستها التي أصبحت 3ES(٢٢)، ومن المتوقع تزايد

طلب اليابان على النفط إلى ٦,٣ مليون برميل يومياً والغاز الطبيعي إلى ٣,٧ تريليون قدم مكعب عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيجعلها تفكــر بتعديل سياستها الطاقوية من خلال إضافة محــور أمن الطاقة، وخاصة حيال منطقة بحر الصين الجنوبي، لمواجهة أي احتمالات لتهــديد صيني محاولاً الاستحواذ عليها(٢٣)، الأمر الذي يحتم عليها إجراء تعديلات دائمة على سياستها وبما ينسجم مع متطلبات سياستها العامة.

٤ _ سياسة الطاقة في الصين :

تُعد الــصين من بين أهم الدول التي سطع نجمهــا في مجال استهلاك الطاقة في العالم، إذ تشير المعطيات الحالية إلى أن الصين تحاول تغيير سياسة طاقتها باتجاه التركيز على إمداد الطــاقة ورفع كفاءتها من جهة، وتنويع مصادر الطاقة وطرق إمدادها من خلال تشجيع شركاتها على الاستثمار في مشاريع استكشاف وتطوير النفط والغاز في خارج حــدودها(٢٤)، في ظل توقع ارتفاع نسبة الطلب النفطي إلى إجمالي استهلاك الطاقــة خلال عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٣٠ من ٤٦ بالمائة إلى ٧٧ بــالمائة للعامين على التوالي(٢٥)، وأن ذلك ســيجعل من الضروري تبني سياســة طاقة تهدف إلى تأمين مــصادرها من الطاقة بأية وسيلة كانــت، وما مشروع الخوانق الثلاثة لإنتاج الطاقة الكهرومائية بــطاقة ١٨,٢ كيلواط، كأكبر مشروع لإنتــاج الطاقة الكهربائية من مصادرها المتجددة في العالم المزمع إنشاؤه إلا تجسيد لأهمية الطاقة لاقتصادها(٢٦).

وفي ضوء سياسات الطــاقة المعتمدة في الدول المــستهلكة، يبدو أن التخوف الأكبر للــدول المنتجة للنفط، ومن بينها السعودية والكويت والإمارات، ليس وصول إنتاج النفط في العالم إلى ذروته، بل وصول الطلب العالمي على النفط إلى ذروته(٢٧)، الأمر الذي سيجعل من تأمين طلب الطاقة، وليــس تأمين عرض الطاقة، العقبة أمام استمرار تحقيق التنمية في الدول المنتجة للنفط الخام.

ثالثاً _ مشهد الطاقة العالمية :

من المتوقع أن يتـــضاعف طلب دول آسيا من الطـــاقة بحلول عام ٢٠٣٥، وخاصة لكل من الصين والهند اللتين تمثلان حوالي ثلث وخُمس إجمالي الزيادة على الطلب العالمي على التوالي، وقد ترجع أسباب ذلك التحول في طلب الطاقة العالمي من دول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى دول آسيا إلى أسباب عدة أهمها:

١ _ تغير نظرة الدول الآسيوية إلى اعتبار الطاقة ضرورية من أجل تحقيق التنمية، ومن ثم تزايد مشاركة الدولة بتحقيقها من خلال السيطرة على أسواق الطاقة(٢٨).

٢ _ الاقتنـــاع والتسليم بأن تطوير مصادر الطاقـــة المتجددة لإنتاج الطاقة الكهربائية بشكل عام لا تتم بفعل آلية السوق وحدها(٢٩)، وإنما بفعل القطاع العام الذي يستطيع أن يقدم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من التسهيلات والضمانات للتعرفة التفضيلية لأسعار الوحدة المنتجة من مصادرها المتجددة.

٣ _ تغير سياسة الطاقة العالمية، في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية، بما ينسجم مع الإمكانات والتطلعات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية.

٤ _ الـــرواج والازدهار الاقتصادي اللذان يتمتع بهـــما الاقتصاد الصيني والهندي بتحقيقهما لمعدلات نمو كبيرة.

٥ _ تنسيق سياسات الطاقة في الدول الصناعية بغية الحيلولة دون حصول مزايدات وعداوات قد تؤدي إلى صراعات(٣٠).

ومن أهم النتائج المـــتوقعة لتلك الأسباب هو ارتفاع أسعار الطاقة، وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي، وذلك نـــتيجة انخفاض مستوى الأمن في منطقة الخليج العربي، إذ بـــالرغم من تأمين طرق إمداد الـــطاقة ومنع الاضطرابات والـــتهديدات الإرهابية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها القومية خارج صلتها بالطاقة(٣١)، بهدف ردع الدول الغربية ومن أهمها ألمانيا الاتحاديـــة وبريطانيا وفرنسا لتبني سياسات

متناقضة مع سياستها، وعدم الإخلال بالتوازن العسكري القائم من الدول الآسيوية ومن أهمها الصين واليابان والهند، فــضلاً عن البقاء في القطب الوحيد المهيمن على المستوى العالمي(٣٢)، إلا أن انخفاض طلب الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية على الطاقة سيخفض من وجودها العسكري والدبلوماسي لتحقيق أمن الطاقة الذي يمكن أن تســتفيد منه دول آسيا وخاصة الصين والهند مجــاناً، وبالتالي لا ترى الولايات المتحدة الأمريكية من الجدوى أن تقارن ما بين مبــادئها ومصلحتها القومية، فالمصلحة القومية أسمى من المبادئ التي من الممكن تأجيلها حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية التي تمر بها حالياً، خصوصاً إذا ما كانت تكاليف تحقيقه تصل للغير بدون جهد ولا ثمن، فإذا ما انطبقت المبادئ مع المصالح الــقومية، فإن المصالح تصبح حيــوية، أما إذا خالفتها فإن المصالح تصبح هــامشية أو طرفيــة(٣٣)، مما يدلل على أن مصــالح الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت هامشية في الوقت الحاضر في ظل تجاوز دينها الحكومي الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن بلــوغ الإنفاق العسكري حوالي ٩٢٨,٥ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة ٦,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ١٥ تريليون دولار وبنسبة ٢٥ بالمائة من الميزانية العامة(٣٤).

رابعاً _ واقع الطاقة العالمية :

مما لا شك فيه أن تتــوزع مصادر الطاقة إلى مجمــوعتين رئيسيتين، أولاهما الطاقة الأحفورية التي تضم النفط والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، وثانيتهما الطاقة المتجددة الــتي تضم الطاقة الشمسية وطاقة الــرياح والطاقة المائية والطاقة الجوفية وطاقة الكتلة الإحيائية وغيرها، ومن ملاحظة بيانات الجدول (١) يتبين أن نسبة مساهمة مصادر الطاقة قــد تفاوتت كثيراً باتجاه ارتفاع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة من ٥,٤ بالمائــة عام ١٩٧٠ إلى ٧,٨ بالمائة عام ٢٠١٠، على حساب انخفاض الطاقة الأحفورية من ٩٤,٦ إلى ٩٢,٢ بالمائة للعامين على التوالي، بالرغم

من تدني حالـــة الانخفاض بين النسبتين، إلا أن تحقـــيقها تطلب كثيرا من الجهود التنموية في مسار تحقيق التنمية المستدامة.

ففي ظل التنمية المستدامة العالمية لا يقتصر تحقيقها في رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة فقط، وإنمـــا في رفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة الأحفورية الأقل تلوثاً للبيـــئة وهو الغاز، فضلاً عن تخفيض أكثر مصادر الطاقة تلوثاً وهما الفحم والنفط، إذ يلاحظ من بـــيانات الجدول (١) أن نسبـــة مساهمة النفط والفحم قد انخفـــضت خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، على حســـاب ارتفاع نسبة مساهمة الطاقة النوويـــة والغاز، وذلك نتيجة نجاح مساعي حماة البيئة من التلوث في مضمار منظمـــات ومؤسسات واتفاقات الأمم المـــتحدة، ناهيك عن تغير اتجاهات سياسات الطاقة العالمية من سياسة إدارة عرض إلى إدارة طلب الطاقة.

الجدول (١)

توزيع نسب إجمالي استهلاك الطاقة العالمية (%) حسب مصادرها

الإجمالي: مليون طن مكافئ نفط

السنوات	النفط	الغاز	الفحم	النووي	المتجددة	الإجمالي
١٩٧٠	٤٥,٨	١٨,٢	٣٠,٣	٠,٣	٥,٤	٤٩٤٥
١٩٧٥	٤٦,٩	١٨,٦	٢٧,٥	١,٤	٥,٦	٥٧٦٧
١٩٨٠	٤٤,٩	١٩,٦	٢٧,٣	٢,٤	٥,٨	٦٦٢٤
١٩٨٥	٣٩,٤	٢٠,٨	٢٨,٨	٤,٧	٦,٣	٧١٣٧
١٩٩٠	٣٨,٨	٢١,٨	٢٧,٤	٥,٦	٦,٤	٨١٠٩
١٩٩٥	٣٨,٢	٢٢,٥	٢٦,٣	٦,١	٦,٩	٨٥٧٨
٢٠٠٠	٣٨,٤	٢٣,٢	٢٥,٣	٦,٢	٦,٩	٩٣٨٢
٢٠٠٥	٣٨,٥	٢٣,٢	٢٥,٦	٥,٨	٦,٩	١٠٨٠١
٢٠١٠	٣٣,٦	٢٣,٨	٢٩,٦	٥,٢	٧,٨	١٢٠٠٢

Source: (BP), Statistical Review of World Energy June 2012.
www.bp.com/statisticalreview -

المحور الثاني

سياسات الطاقة في بعض دول مجلس التعاون

بالرغم من أن دول مجلس التعاون تــتبع النظام الاقتصادي الرأسمالي، إلا أن بعض سياساتها الاقتصادية، ومن بــينها سياسة الطاقة، قد اتخذت منحى آخر من خلال تولي الحكومات وضع الأولويات والاعتبارات والأهداف التي يجب مراعاتها لتــنفيذ سياسة الطاقة المعتمــدة في كل دولة على حدة، وذلك لأن سياسة قطاع الــطاقة تخضع لاختصاص الحكومة المركزية ومتوافقة مع سياسة الضرائب وسياسة الإنفاق الحكومي(٣٥)، غير أن السياستين الأخيرتين لم تؤخذا بالاعتبار عند وضع سياسة الطاقة فيها، وذلك نتيجة لكــونها دولاً ريعية يستدعي تدخلها المباشر في رسم سياسة الطــاقة لتلبية متطلبات تحقيق دولة الــرفاه لشعوبها عن طريق تقديم الدعم الحكومي لقطاع الطاقة، فــضلاً عن أنها لم توافق سياسة الاستثمار، الأمر الذي أفرز آثاراً سلبية، خصوصاً فــيما يتعلق بالفوائض المالية المستثمرة في الدول المتقدمة لتطوير بدائل للطاقة(٣٦).

لذا فقد فرضت الإرادة السياسيــة في حكومات دول مجلس التعاون سياسة طاقــة تحافظ على مواردها من الطاقــة الأحفورية، ومن أهمها النفط الخام والغاز الطبيعي، غير أن الــتحدي الرئيس الذي واجهته سياسات الطاقة في القرن الحادي والعشرين يتمثل ما بين خيارين هما(٣٧):

- تحسين أداء طــاقة الفحم والنفط الذي تتبــناه دول الأوبك والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاهتمام الكبير بحجم الطاقة.
- دعم الطاقة المتجددة الذي تتبناه دول الاتحاد الأوربي.

وبشكل عام قد تمحورت سياســات الطاقة العربية عــلى سياسات الطاقة

النفطية، غير أن ذلك لم يمنعها من تطوير سياستها تجاه الطاقة بمجملها وليس النفط بذاته. وفيما يلي أهم سياسات الطاقة المتبعة في بعض دول مجلس التعاون :

١ _ سياسة الطاقة في المملكة العربية السعودية :

لقد ترأست السعودية بقية الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك) في رسم سياسة الطاقة لكونها أكبر منتج للنفط في العالم، إذ انحازت نحو الاستمرار بسياسة اقتصاد النفط الحالية لما تملكه من احتياطيـــات ضخمة من الطاقة الهيدروكربونية (النفط والغاز)، الأمر الـــذي يجعل من إقرار سياسة طاقـــة متكاملة تضم معظم مصادر الطاقة المتاحة في غاية الصعوبة، وذلك يعود إلى أسباب عدة أهمها:

- إنها دولة ريعية بامتياز، وإن معظم إيراداتها النفطية تذهب لتحقيق اقتصاد الرفاه.
- تركز معظم صناعاتها على أنهـــا صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، ومن ثم لا يمكن التخلي عن قاعدتها الصناعية.
- توقع ارتفـــاع الطلب على الطاقة الكهربـــائية من ٢٣٩٨٩٢ كيلوواط ساعة عام ٢٠١٠ إلى ٤٤٣٨٢٥ كيلوواط ساعة عام ٢٠٢٠ أي بنسبة زيادة ٨٥ بالمائة.
- إنها غير مضطرة للالتزام بمعايير جودة حمـــاية البيئة من التلوث الناتج من إنتاج واستهلاك الطاقـــة الأحفورية، إذ يتوقع ارتفاع انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكل كيلـــوواط ساعة من الكهـــرباء عن ٨١٠ غرام / كيلـــوواط ساعة عام ٢٠١٠ ، خلال عام ٢٠٢٠ وفق السيناريوهات الأربعة(٣٨).

غير أن ذلك لم يمنع صناع السياسة الحكومية في السعودية من تبني تعديلات إضافية في مضمون سياستها الطاقوية من خلال:

- تبني سياسة رسمية منذ منتصف التسعينيات بضرورة الحفاظ على ما يتراوح بين (١,٥- ٢) مليون برميل يومياً كطاقة إنتاجية فائضة(٣٩).

- إقامة مشاريع ومــؤسسات تعنى بالبحث والتطوير والإنتاج، ومنها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيــة، ومدينة الملك عبدالله للطاقة النووية والمتجددة عام ٢٠١٠(٤٠).
- إدخــال مصادر الطاقة المتجددة ضمن ميزان الــطاقة، إذ حددت نسبة مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة (٦-٧) بالمائــة في إجمالي القدرة الكهربائية المركبة عام ٢٠٢٠(٤١).
- وقف التنقيب عن آبار جديدة للنفط منذ عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان إطالة العمر الافتراضي(٤٢).

الجدول (٢)

نسب الزيادة المتوقعة لإنتاج الطاقة الكهربائية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

في بعض دول مجلس التعاون

الدولة	إنتاج الكهرباء (كيلوواط ساعة)		نسبة الزيادة (%)	انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون غم / كيلوواط ساعة ٢٠١٠
	٢٠١٠	٢٠٢٠		
السعودية	٢٣٩٨٩٢	٤٤٣٨٢٥	٨٥	٦١٠
الإمارات	٨٨١٨٤	٢٤٢٦١٩	١٧٥	٨٥٥
الكويت	٥٧٠٢٩	١١٦٠٥٥	١٠٣	٨٠٤

المصدر: الأسكوا، دور الطاقة المتجــددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢، ص ٤٠.

٢ _ سياسة الطاقة في دولة الكويت :

لقد واكبت سياسة الطاقة في الكويت نظيرتها السعودية، بتبنيها سياسة طاقة منحازة للنفط، ومن ثم لم تتجه نحو إعادة تشكيل سياسة طاقة متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة الطاقة وترشيدها، فضلاً عن تنويع مصادرها في إنتاج الطاقة الكهربائية، وبالتالي ظلت في سياق نمط سياسة اقتصاد النفط، بيد أنها مؤخراً أدخلت بعض الاعتبارات من أهمها:

- التخطيط لمضاعفة إنتاج النفط وبلوغه ٤ مليون برميل/ يوم في عام ٢٠٢٠[٤٣].
- حددت من ضمن أهدافها المعلنة بلوغ نسبة استخدام الطاقة المتجددة ٥ بالمائة في إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٢٠، فيما أعلن مسئول في وزارة الكهرباء والماء عام ٢٠١١ عن السعي لمساهمة مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ١٠ بالمائة من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٢٠[٤٤].
- توقع ارتفاع نسبة زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ بنسبة ١٠٣ بالمائة (لاحظ بيانات الجدول ٢).
- التخطيط لتحويل ١٠ بالمائة من العوائد النفطية إلى صندوق أجيال المستقبل.
- التخطيط لدمج وزارة النفط ووزارة الكهرباء والمياه في وزارة واحدة تُسمى وزارة الطاقة بهدف وضع سياسة طاقة متكاملة تلبي جميع متطلبات قطاع الطاقة في البلاد[٤٥].

وتأسيساً على ما سبق يتبين أن الكويت لم تضع سياسة طاقة واضحة المعالم والأهداف، يمكن من خلالها تحليل اتجاهات سياستها الطاقوية، ومن ثم مدى تلاؤمها مع الواقع الاقتصادي، فضلاً عن تحديد نجاحها أو إخفاقها.

٣ _ سياسة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة :

اقترنت سياسة الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة ببقية سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتركيزها على مورد النفط الخام، بيد أن بعض

الاعتبارات البيئية حتمت عليها تعديل أو إضافة بعض الخطط على سياستها، ومن بين تلك الاعتبارات(٤٦):

- إنشاء أكبر مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، وهي مدينة مصدر في إمارة أبو ظبي منذ عام ٢٠٠٦.
- إنها تضم مقر الوكالــة الدولية للطاقة المتجددة (ANERI) على أرضها منذ عام ٢٠٠٩، الأمر الذي يجعلها قريبة من مشاريعها التنموية المستدامة.
- حددت من ضــمن أهدافها المعلنة بلوغ نسبة استخدام الطاقة المتجددة ٧ بالمائة في إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٣٠(٤٧).
- إطلاق البرنامج النووي للأغــراض السلمية منذ عام ٢٠٠٨، وأنشأت مؤسسة الإمارات للطاقة النــووية لبناء أربعة مفاعلات نووية من المقرر اكتمالها في عام ٢٠٢٠ ، لتسهم بنسبة ٢٥ بالمائة من احتياجاتها للطاقة الكهربائية(٤٨).
- إعداد مسودة قانون شامل للطاقــة النووية من شأنه أن يدعم البرنامج النووي السلمي بهدف إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادرها النووية(٤٩).
- توقع ارتفاع نسبــة زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠ بنسبة ١٧٥ بالمائة (لاحظ بيانات الجدول ٢).

وفي ضوء سياسات الطاقة في الدول المنتجة للنفط المشار إليها وهي السعودية والكــويت والإمارات يتضح أن سياساتها إن وجدت تحمل صفة التبعية لسياسات الطاقة العالميــة، إذ لم يعد من الممكن وجود سياسات طاقة وطنية(٥٠)، يمكن أن تتجلى بــوضوح في سياق السياسة العامــة للدول، وذلك نتيجة لكون سياسات الطاقة في الدول المنتجة للنفط وهي السعودية والكويت والإمارات تابعة لسياسات الطاقة العالمية للدول المستهلكة للنفط، ومن ثم فإن تبعيتها للغرب هي تبعية مشتقة

من طلب الطاقة للدول المستهلكة، وبالمقابل فإن الدول المستهلكة للطاقة هي دول تابعة للدول المنتجـــة للنفط، وذلك لتبعيتها لعرض الطاقة في الدول المنتجة للنفط، بيد أن الفرق بين التبعيتين تأتي من خلال الآتي:

- إن تبعية الدول المنـــتجة للطاقة تتسم بطابع التبعية الهيكلية التي أهم ما يميزها هو تأثرهـــا بتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق الـــدولية، ومن ثم تأثيرها على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن أن الاستمرار في تدفق الاستثمارات في الغرب لتطـــوير إنتاج الطاقة المـــتجددة سيحكم القبضة عليهـــا ويدعم مركز الدول المستهلكة من خلال تخفيف عبء التبعية الفنية.
- إن تبعية الدول المستهلكة للطاقة تـــتسم بطابع التبعية الفنية، وذلك نظراً لتوافر مصادر طاقة بديلة تتسم بـــطلب ذي مرونة عالية في ظل ارتفاع أسعار الطاقة الأحفورية.

المـــحور الثالـــث

أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون

من البـــديهي أن تتجلى بوضوح آثار سياسة الـــطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون علـــى المديين المتوسط والبعيد فقط دون المدى القريب، وذلك نتيجة لضمور النتائج المتـــرتب عليها لسياسة الطاقة العالمية التي تتفاوت في تـــطبيقها ومحتواهـــا من وقت إلى آخر ومن دولة إلى أخـــرى في المدى القريب، ولاسيمـــا أن هموم حماية البيئة تتجســـد في أولوياتها، الأمر الذي يمكن أن يعكس بعض الآثار الاقتصادية على الدول المنتجة للطاقة ولاسيما النفط الخام.

ويمكن تحليل أثر سيـــاسة الطاقة العالميـــة على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون مـــن خلال دراسة تغيرات الطلب العالمي علـــى النفط ، فضلاً عن كمية الصادرات النفطية لبعض دول مجلس التعاون .

١ _ الطلب العالمي على النفط :

بالرغم من التهويل الإعلامي الذي تبنته التقارير العالمية بشأن القضايا التي تتعلق بأزمة نضوب أحد أهم مصادر الطاقة وهو النفط الخام، إلا أن جميع تلك التكهنات لم تصل بعد إلى حالة اليقين بحتمـــية نضوبه في المدى القصير، بيد أن الاهتمام بأزمة الطاقة العالمية المتوقع حدوثها لأسباب فنية لا تتعلق باحتياطيات النفط الخام فحسب، وإنما تتعلق بمستوى التلوث المتوقع في ظل تنامي الطلب على النفط الخام.

ومن خلال ملاحظـــة بيانات الجدول (١) يتبين أن نسبة مساهمة النفط الخام في إجمالي استهلاك الطاقة العالمية قد انخفضت من حوالي ٤٦ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٣٤ بالمائة عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة لتنامي دور حماة البيئة من التلوث في منظمات ومـــؤسسات دولية وإقليمية ومحلية، بيد أنه سيبقى إلى وقت ليس بقصير كأحد أهم مصـــادر الطاقة العالمية، ومن ثم مزيد من الاهتمام بدول الأوابك ومن أهمهـــا السعودية والكويت والإمارات لضخامة احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام البالغة نسبتها ٣٨ بالمائة من الاحتياطيات المؤكدة العالمية عام ٢٠١٠[٥١].

ولغرض الوقوف على مـــسار الطلب العالمي على النفط الخام يمكن ملاحظة بيانـــات الجدول (٣) الذي يبين أن معدل النمـــو المركب لكل خمس سنوات قد تذبذب خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٠)، غير أنها اتجهت نحو الانخفاض بشكل عام مـــن ٣,٧ بالمائـــة خلال المدة (١٩٧٠-١٩٧٥) إلى ٠,٨ بالمـــائة خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، وذلك نتيجة لتغير اتجاهات سياسات الطاقة للدول المستهلكة، بحيث اتجهت مساراتها التنموية نحو الاستدامة من ناحيتي إنتاج الطاقة واستهلاكها، الأمر الذي ألقى بظلاله على انخفاض نسبة ومعدل النمو المركب لاستهلاك النفط الخام، فضلاً عن أنها جاءت منسجمـــة مع اتجاهات انخفاض معدل النمو المركب لأسعار النفط الخام، بيد إنه في الأعوام الأخيرة لوحظ أن فرق معدل النمو المركب

لأسعار النفط الخام المنخفض، البالغة ٦ بالمائة خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، قد جاوز فرق معدل النمو المركب للطلب العالمي على النفط المنخفض لأسعار النفط الخام الـــبالغة ١,١ بالمائة للمدة نفسها، وذلك نتيجة لتنويع حافظة مصادر الطاقة، وتنفيذ إجراءات تحسين كـــفاءة الطاقة، فضلاً عن تحسين الاستعداد لتقلب أسعار الطاقة واحتمال حدوث صدمات في المستقبل[٥٢]، الأمر الذي لا يدع أدنى شك في بقاء مرونة الطلب السعرية على النفط الخام منخفضة (قليلة) المرونة بالرغم من كل التهويل بحتمية قرب بلوغ ذروة النفط وفق نموذج هيوبرت.

الجدول (٣)

تطور الطلب العالمي على النفط (ألف برميل/ يوم) وسعره (دولار/ برميل)
ومعدل نموه المركب (%) لسنوات مختارة

السنوات	الطلب العالمي	النمو المركب	سعر النفط	النمو المركب
١٩٧٠	٤٥٤٠٦	....	١,٨	....
١٩٧٥	٥٤٣٥٧	٣,٧	١١,٥	٤٥
١٩٨٠	٦١١٧٧	٢,٤	٣٦,٨	٢٦
١٩٨٥	٥٩٠٩٠	٠,٧ -	٢٧,٦	٥ -
١٩٩٠	٦٦٥٠٣	٢,٤	٢٣,٧	٣ -
١٩٩٥	٦٩٨٦١	١,٠	١٧,٠	٦ -
٢٠٠٠	٧٦٦٠٥	١,٩	٢٨,٥	١١
٢٠٠٥	٨٤١٢٦	١,٩	٥٤,٥	١٤
٢٠١٠	٨٧٣٨٢	٠,٨	٧٩,٥	٨

Source: (BP), Statistical Review of World Energy June 2012.
www.bp.com/statisticalreview

٢ _ الصادرات النفطية في السعودية والكويت والإمارات :

من الطبيعي أن يتــركز الهيكل السلعي للصادرات في دول الأوابك، ومن بينها السعــودية والكويت والإمارات، على الصادرات الــنفطية، بيد إن ذلك التركز من حيث كمية الصادرات النفطية قد يتخلله بعض الاختناقات سواء من الناحية التنظيمية من خلال التقيد بحصص التصدير، أو من الناحية الفنية من خلال الاكتشافات النفطية التي لا ترقى إلى مستوى الآبــار الضخمة التي اكتشفت في الماضي، فضلاً عن بلوغ بعض حقول النفط التاريخية فــيها إلى ذروة إنتاجها(٥٣)، الأمر الذي قد يكون من الصعب بلوغ حالة الرواج في صادراتها النفطية في المستقبل.

فمن ملاحظة بيانــات الجدول (٤) يتبين أن الصادرات النفطية في السعودية والكويت والإمارات قد اتخذت مساراً متذبذباً، وذلك نتيجة حالة عدم اليقين التي تتســم بها أسواق النفط العــالمية، إذ يلاحظ أن بعض معــدلات النمو المركب للصادرات النفطية قد حققت معدلات سالبة، قد ترجع أسبابها إلى:

- التزايد الكبــير في الاستهلاك المحلي للنفط الخام وعلى حساب حصة الصادرات النفطية، الأمر الذي يــدل على أن قيمة الصادرات ستعتمد بشكل أساس على تطورات أسعار النفط العالمية وليس على كميات صادراته(٥٤).
- عدم تناغم حجم الاستثمار في القطاع النفطي مع سياسة الطاقة الوطنية.
- انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام بســبب إعادة صياغة سياسات الطاقة العالمية في ظل معادلة جوهانسبرغ.
- ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى مستويات تتيح لمصادر الطاقة المتجددة للمنافسة في بعض استخدامات النفط الخام.

في الوقت الذي ينبغي أن تحقق معدلات نمو مــوجبة طيلة السنوات الماضية لأسباب تتعلق بأزمة الطاقة العــالمية، فضلاً عن بلوغ إنتاج النفط العالمي ذروته،

الأمر الذي قد يـــعكس بلوغ الصناعات الأساســـية المعتمدة على النفط الخام في الاقتصـــادات العالمية حالة الإشباع، علـــى حساب الرواج في الناتج غير الحقيقي (الرقمي)، ومن ثم تآكل معدلات نمو الـــصادرات النفطية في السعودية والكويت والإمارات، الأمـــر الذي لا يدع أدنى شك بضرورة اتخاذ سياسات عامة على نحو الاقتصاد الكلي تجعل من سياسة الطاقة وسياسة الإنفاق وسياسة الضرائب وسياسة الاستثمار والسياســـة التجارية والسعرية متناغمة مع بعضها البعض، لكسب مزيد من المنافع أو للحد من الأضرار.

الجدول (٤)

تطور الصادرات النفطية (ألف برميل/ يوم) ومعدل نموها المركب (%)

في السعودية والكويت والإمارات

السنوات	السعودية		الكويت		الإمارات	
	الكمية	النمو	الكمية	النمو	الكمية	النمو
١٩٩٠	٤٥٠٠	...	٦٤٥	...	١٨٩٥	...
١٩٩٥	٦٢٩١	٦,٩	١١٨٦	١٢,٩	١٩٢٦	٠,٣
٢٠٠٠	٦٢٥٣	٠,١ -	١٢٣١	٠,٧	١٨١٥	١,٢ -
٢٠٠٥	٧٢٠٩	٢,٩	١٦٥١	٦,٠	٢١٩٥	٣,٩
٢٠١٠	٦٦٤٤	١,٦ -	١٤٣٠	٢,٨ -	٢١٠٣	٠,٨ -

المصدر: الأوابك، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٦ و ٢٠١١، الكويت، صفحات متفرقة.

٣ _ مساهمة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي :

يمكن القول في ضمن هذا المؤشر إنه كلما انخفضت تلك النسبة في ظل تحقيق معدلات نمو موجبـــة في العوائد النفطية كلما دل علـــى نجاح العوائد النفطية في

تكوين القيمة المضافــة للناتج المحلي الإجمالي لبقية القطاعات الاقتصادية وبما يحقق ضرورات التنمية الاقتصاديــة والعكس صحيح، وبما أن القرارات الخاصة بالشأن النفطــي أصبحت جزءاً من قرارات الدولة(٥٥)، فمن المــنتظر أن تساهم العوائد النفطية في كل من السعودية والكويت والإمارات في التنمية الاقتصادية من خلال الروابط الأمامية والخلفية بين القطاع النفطي وباقي القطاعات الاقتصادية، بيد إنه لــيس في كل الحالات أن تحقق العوائد النفطية التنــمية الاقتصادية المنشودة، كما يــرى الدكتور نادر فرجاني ذلك، إذ يمكن تــعظيم فرص إحداث تنمية جادة إذا استغلت أحسن استغلال تلك العوائد(٥٦)، من خلال استثمارها مختلف الأنشطة الاقتصادية المحلية. فمن ملاحظة بيانات الجدول (٥) يتبين أن الإمارات قد حققت خطوات تنموية جوهرية في مجال استثمار العوائد النفطية من خلال تحققيها لمعدل نمو مــركب بلغ ٦,٨ بالمائــة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) في ظل انخفــاض نسبة مــساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦,٤ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٤ بالمائة عام ٢٠١٠، الأمر الذي يعكس نجاح عملية التنويع الاقتصادي في تكوين الناتج. أما في الــسعودية، فبالرغم مما حققته عوائــدها النفطية من معدل نمو مركب بلغ ٧,٩ بالمائــة للمدة نفسها، فضلاً عن التذبذب في نسبة مساهمة العوائد النفطية في النــاتج المحلي الإجمالي بشكل عام خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وارتفاع نسبتها مــن ٣٨,٣ بالمائة عــام ١٩٩٠ إلى ٤٠,٤ عام ٢٠١٠، إلا أنها حققت تغيرات تنمويــة يمكن أن يعتد بها من خلال تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تحقق الكويت تغيرات تنمــوية إثر العوائد النفطيــة الكبيرة التي تجنيها من الثروة النفطية، إذ ارتفعت نسبتها من ٣٤,٦ بالمائة إلى ٥١,٥ بالمائة للعامين على التوالي.

الجدول (٥)

تطور العوائد النفطية (مليار دولار) ونسبة مساهمتها

في الناتج المحلي الإجمالي (%) في السعودية والكويت والإمارات

السنوات	السعودية		الكويت		الإمارات	
	العوائد	نسبتها	العوائد	نسبتها	العوائد	نسبتها
١٩٩٠	٤٠,١	٣٨,٣	٦,٣	٣٤,٦	١٥,٦	٤٦,٤
١٩٩٥	٤٢,٧	٣٠,٠	١٢,٠	٤٤,١	١٣,٣	٢٠,٢
٢٠٠٠	٧١,٠	٣٧,٧	١٨,٢	٤٨,٣	٢٦,١	٢٥,٠
٢٠٠٥	١٣٧,٠	٤٣,٤	٤٤,١	٥٤,٦	٤٣,٥	٢٤,١
٢٠١٠	١٨٤,٤	٤٠,٤	٦١,٧	٥١,٥	٥٧,٩	٢٠,٤
النمو المركب %	٧,٩	...	١٢,١	...	٦,٨	...

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

الاستنتاجات والتوصيات

إن الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل إليه هو عدم تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي، أي بمعنى إن تغير سياسات الطاقة العالمية ليس له آثار سلبية على اقتــصادات دول مجلس التعاون ، وذلك نتيجة لتعويض العوائد النفطية المتولدة من انخفاض معدلات نمو الصادرات النفطيــة بارتفاع أسعار النفط العالمية. ومن أهم الاستنتاجات الفرعية الأخرى هي أن كلاً من السعودية والكويت والإمارات، لم تضع لها سياســات طاقة بشكل متكامل، لا مع سيــاسات الطاقة العامة ولا مع السياسات القطاعية المختلفة .

لذا يمكن أن نوصي بمجموعة من التوصيات وهي:

١ _ ضرورة صياغــة سياسة طاقــة موحدة في كل من السعــودية والكويت والإمارات، بغية التغلب على الصعوبات التي تواجهها اقتصاداتها في المستقبل سواء من نــاحية تغيرات أسعار النفط العــالمية أو من حيث تغيرات الطلب عليه.

٢ _ تــوخي الحذر الشديد في اتجاهات الاستثــمار من الصناديق السيادية أو من استثمار الفوائض النفطية في الدول المستهلكة للطاقة باتجاه بدائل الطاقة، لئلا تستخدم ضدها من خلال تغيير ميزان الطاقة العالمي لصالحها.

٣ _ إعادة هيكلة قطاع الطاقة في كل من السعودية والكويت والإمارات من ناحية تقييم أسعار الطاقة الحقيقية وتوجيه الدعم للطبقات الفقيرة فقط، فضلاً عن الصناعات الاستراتيجية ذات القيم المضافة المرتفعة.

٤ ــ فرض أسعار طاقـــة حقيقية للمشاريع الصناعية المماثلة الجديدة التي تستخدم الطاقة بشكل كثيف، لكي لا تنافـــس الصناعات المماثلة الأخرى، ومن ثم تنخفض أسعار منتجاتها التصديرية.

٥ ــ إن عدم تأثر اقتصادات دول مجلس التعاون بسياسات الطاقة العالمية ليس ناتجاً عن قدرة اقتـــصاداتها على مواجهـــة الصدمات الخارجـــية الناجمة من تغير معدلات نمو طلب الطاقـــة العالمية، وإنما لقدرة أسعـــار النفط العالمية على المحافظة على نمو اقتصاداتها.

الهوامـــش

(١) د. مصطفى عبد العزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة: مدخل نظـــري مع إشارة إلى التجربة الخليجية،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٢٣)، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٣٣ .

(٢) نادر سلطـــان، دور الطاقة في مكافحة الفقر ونشر الازدهار، ندوة إكسفورد الـــ ٢٩ للمدة ٢٧ أغسطـــس- ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، حول الطـــاقة: نتائج وتحديات جديدة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (١٢٣)، منظمة أوابك، الكويت، خريف ٢٠٠٧، ص ١٧٣.

(٣) لمزيد من المعلومات راجع: - جـــان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، الطبعة الأولى، كتـــاب العربية: الترجمة (٤)، الرياض، ٢٠٠٩.

(٤) لمزيد من المعلـــومات راجع: - د. محمود سرى طه، تـــرشيد الطاقة وإدارة الطلب عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.

(٥) مجموعة البنك الدولي، وثيقة نهج استراتيجية الطاقة، شبكة التنمية المستدامة، باريس، أكتوبر ٢٠٠٩، ص. ص ١٥-١٦.

(6) http://siteresources.worldbank.org/EXTESC/Resources/Arabic_Final_101609.pdf?resourceurlname=Arabic_Final_101609.pdf

(٧) تقرير شل حول التنمية المـــستدامة لعام ٢٠٠٧، الطاقة المسئولة، ترجمة: آدم أحمد حرب، مركز الترجمة العربية، لندن، ٢٠٠٧، ص ٥.

(8) http://reports.shell.com/sustainability-report/2012/servicepages/previous/files/arabic_sustain_report2007.pdf

(٩) المصدر نفسه، ص ٥.

(١٠) مايكل كلير، دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين ؟، ترجمة: أحمد رمو، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٦٠.

(١١) جان ماري شوفالييه، معارك الطـــاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، الطبعة الأولى، كتاب العربية: الترجمة (٤)، الرياض، ٢٠٠٩، ص ٦٨.

(١٢) دوارد س. كاسيدي، و بيتـــر ز. غروسمان، مدخل إلى الـــطاقة: المصادر والتكنولوجيا والمجتمع، ترجمة صباح صديق الدملوجي، الطبعة الأولى، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، بيـــروت، ٢٠١١، ص ٣٥٠.

_ عرّف برنامج الأمم المتحدة للبـــيئة الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد الذي يسمح بتحسين رفـــاهية الإنسان والحد من اللامساواة على المدى الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية وندرة إيكولوجية خطيرة.

(١٣) أوابك، مستجدات سيـــاسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، الإدارة الاقتصادية، الكويت، كانون الثاني ٢٠١١، ص ٤.
http://www.oapecorg.org/Studies/Study33.pdf

(١٤) الاتحاد الأوربي ومصر: شراكة من أجل الازدهار، المركز الإعلامي للآلية الأوربية للحوار والشراكة الذي يموله الاتحاد الأوربي، المفوضية الأوربية، ٢٠١٠.
http://www.enpi-info.eu/files/publications/arabic_02.pdf

(١٥) جان ماري شوفالييه، مصدر سابق، ص ٦٦.

(١٦) أوابك، مصدر سابق، ص ٤.

(١٧) جان بيير انجولييه، ثـــورة الطاقة الثمينة لن تحـــصل، تحرير: برتران بادي، وساندرين تولوتي، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠٠٩، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١١٧.

(18) (IEA), International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, Paris, 2011, p 9. www.iea.org/about/copyinght.sap

(١٩) شونسوك كوندو، مشهد من اليابان: جسر العبور إلى مستقبل طاقي سالم وآمن، مجلة الـــوكالة الدولية للطاقة الذريـــة، العدد (١)، هيئة الطاقة الذرية السورية، دمشق، حزيران ٢٠٠٤، ص ٢٦.

(20) Jun Arima, Japans Energy Policy – Per and Post Fukushima, World Energy Council, World Energy Insight 2011, London, 2011, P 38.

(٢١) أوابك، مصدر سابق، ص ٤.

(22) Jun Arima, op. cit, p 39.

(٢٣) عبد الصمد سعدون عبــدالله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٥)، الجمعية العربية للعلوم الــسياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف ٢٠٠٧، ص ١٠٨.

(٢٤) أوابك، مصدر سابق، ص ٤.

(٢٥) د. حسين عبدالله، السياسات النفطية العربية تقييم نقدي، أوراق عربية (٢٥)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠١٢، ص ١٩.

(26) Three Gorges Project.
http://www.chincold.org.cn/dams/rootfiles/2010/07/20/1279253974143251-1279253974145520.pdf

(٢٧) أوابك، مصدر سابق، ص ٦.

(٢٨) تقرير مركز بروكنجز الدوحة، ومبادرة أمن الطاقة، موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة ٢٠١٢، الدوحة، ٢٠١٢، ص ٩.

http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=57426&Ext=pdf

(٢٩) جان ماري شوفالييه، مصدر سابق، ص ٢٣٠.

(٣٠) بيار مايبه، ومارتين كاسيت كاري، الطاقة ضرورة حياتية، ترجمة: سهيل غماشي، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٨٩، ص ١٩٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٣٢) د. عبد الستــار قاسم، أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية، مجلة حمورابي للدراســات، مركز حمورابي للبحوث والــدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، بغداد، كانون الأول ٢٠١٢، ص. ص ١٧٢- ١٧٣.

(٣٣) بالاعتماد على: حسام محمد مطـــر، السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الانكفاء، مجلـــة حمورابي للدراسات، العدد (٤)، مـــركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٥٢.

(٣٤) د. جواد كـــاظم البكري، المنحـــدر المالي ... العصف القـــادم للاقتصاد الأمـــيركي، مجلة حمورابي للدراسات، العـــدد (٤)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الأول ٢٠١٢، ص ٣٦.

(٣٥) صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ٢٠٠٧، ص ٣٨.
http://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf

(٣٦) منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المـــستقبل العربي، العدد (٣٥٣)، مركز دراســـات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

(٣٧) د. إدوارد مورس، سياسة الطاقة الأمريكية، ندوة إكسفورد الـــ ١٨ للمدة (٤-١٤) أيلول ٢٠٠٦، حول الطاقة العالمية: حقبة جديدة بتحديات، مجلة النفـــط والتعاون العربي، العـــدد (١٢٠)، منظمة أوابـــك، الكويت، شتاء ٢٠٠٧، ص ٢٣٠.

(٣٨) الأسكوا، دور الطاقـــة المتجددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢، ص. ص ٤٠- ٤٦.

(٣٩) د. ماجد عبدالله المنيف، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الجنادرية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص ١٠.
www.saudiaee.org/site/wp-content/.../Janadriah_DR_Majin_Muneef.docx

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤١) التقرير الاقتصادي الفصلي، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، نوفمبر ٢٠١٠، ص ٤٢.
http://www.fgccc.org/uploads/images/5425488221293257967.pdf

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٤٣) الأسكوا، التقدم الإقليمي المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة في دول الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٤٤) الأسكوا، دور الطاقــة المتجددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الأسكوا، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٤٥) الأسكوا، التقدم الإقليمي المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة في دول الأسكوا، مصدر سابق، ص. ص ١٧-١٨.

(٤٦) د. دانيال رايش، سياسات الطــاقة المتجددة في دول الخليج: دراسة مدينة مصدر الخالية من الكربون في أبو ظبي، منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبــيئة في العالم العربي، الجامعــة الأمريكية في بيروت، بيروت، أيار ٢٠١١، ص ١.

http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/climate_change/ifi_cc_texts/Documents/policy_memos/ifi_cc_memo09_masdar_city_arabic.pdf

(٤٧) الأسكوا، دور الطاقــة المتجددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الأسكوا، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٤٨) وزارة الاقتصاد، تقريــر التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العــربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطــاع شؤون السياســات الاقتصادية، أبوظبي، ٢٠١٢، ص ٦٥.

http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/

(٤٩) السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة، ص ٦.

http://eaa.abudhabi.ae/Sites/EAA/Content/AR/PDF/nuclear-whitepaper-arabic,property=pdf,bereich=eaa,sprache=ar,rwb=true.pdf

(٥٠) إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة: سمير سعد، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٤، ص ٨.

(٥١) الأوابك، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١، الكويت، ٢٠١١، ص ٨.

(٥٢) مجموعة البنك الدولي، مصدر سابق، ص ٧.

(٥٣) د. حسن لطـــيف كاظم الزبيدي، النفط والسياسة النفطية في العراق: رؤية مستقبلية، صاحب الامتيـــاز: محمد صادق الهاشمي، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي، الطبعة الأولى، سلسة كتب (١٥)، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٦٦.

(٥٤) د. ماجد عبدالله المنيف، مصدر سابق، ص ١٣.

(٥٥) د. عاطف سلمان، الـــثروة النفطيـــة ودورها العربي: الـــدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، الطبعـــة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٠٤.

(٥٦) المصدر نفسه .

المصـــادر والمراجـــع

أولا : الكتب :

١ _ إسماعيل خناس، تحدي الطاقة في حوض المتوسط، ترجمة: سمير سعد، الطبعة الأولى، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٤.

٢ _ بـــيارماييه، ومارتين كاسيت كاري، الطـــاقة ضرورة حياتية، ترجمة: سهيل غماشي، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٨٩.

٣ _ جـــان بيير أنجولييه، ثورة الطـــاقة الثمينة لن تحصل، تحـــرير: برتران بادي، وساندرين تولوتي، في سلسلة أوضاع العالم ٢٠٠٩، الطبعة الأولى، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٩.

٤ _ جان مـــاري شوفالييه، معارك الطاقة الـــكبرى، ترجمة: لميس عزب، الطبعة الأولى، كتاب العربية: الترجمة (٤)، الرياض، ٢٠٠٩.

٥ _ حسين عبدالله، السياسات النفطية العربية تقييم نقدي، أوراق عربية (٢٥)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ٢٠١٢.

٦ _ دوارد س. كـــاسيدي، و بيتر ز. غـــروسمان، مدخل إلى الطـــاقة: المصادر والتكنولوجيا والمجتمع، ترجمة صباح صديق الدملوجي، الطبعة الأولى، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١١.

٧ _ مايكل كلير، دم ونفط أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين ؟ ترجمة: أحمد رمو، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، ٢٠١١.

٨ _ محمود سرى طه، ترشيد الطاقة وإدارة الطلـــب عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.

ثانياً : الدوريات :

١ ــ إدوارد مورس، سياسة الطاقة الأمريكية، ندوة إكسفورد الـــ ١٨ للمدة (٤-١٤) أيلول ٢٠٠٦، حول الطاقة العالمية: حقبة جديدة بتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (١٢٠)، منظمة أوابك، الكويت، شتاء ٢٠٠٧.

٢ ــ جواد كاظم البكري، المنحدر المالي ... العصف القادم للاقتصاد الأميركي، مجلة حمورابي للدراسات، العـــدد (٤)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، كانون الأول ٢٠١٢.

٣ ــ حسام محمد مطر، السياسة الخارجية الأميركية: ضرورة الانكفاء، مجلة حمورابي للدراسات، العـــدد (٤)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.

٤ ــ شونسوك كوندو، مـــشهد من اليابان: جسر العبور إلى مستقبل طاقي سالم وآمن، مجلة الـــوكالة الدولية للطاقة الذريـــة، العدد (١)، هيئة الطاقة الذرية السورية، دمشق، حزيران ٢٠٠٤.

٥ ــ عبد الستار قاسم، أمن النفط في الخليج في ظل التغييرات الجارية، مجلة حمورابي للدراسات، مـــركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، بغداد، كانون الأول ٢٠١٢.

٦ ــ عبد الصمد سعدون عبدالله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٥)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف ٢٠٠٧.

٧ ــ مصطفى عبد العـــزيز مرسي، التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة: مدخل نظـــري مع إشارة إلى التجربة الخليجية،حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٢٣)، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٣.

٨ _ منير الحمش، مقاربة الواقع الــعربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨.

٩ _ نادر سلطان، دور الطاقة في مكافحة الفقر ونشر الازدهار، ندوة إكسفورد الــ ٢٩ للمــدة ٢٧ أغسطس _ ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، حــول الطاقة: نتائج وتحديات جديدة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (١٢٣)، منظمة أوابك، الكويت، خريف ٢٠٠٧.

ثالثاً : المنظمات الدولية :

١ _ الأسكوا، التقدم الإقليمي المحرز في مجال الطاقة من أجل التنمية المستدامة في دول الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٥.

٢ _ الأسكوا، دور الطاقة المتجددة في الحــد من تغير المناخ في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢.

٣ _ الأوابك، التقرير الإحصائي السنوي ٢٠١١، الكويت، ٢٠١١.

رابعاً : المواقع الإلكترونية :

١ _ الاتحاد الأوربي ومصر: شراكــة من أجل الازدهار، المركز الإعلامي للآلية الأوربيــة للحوار والشراكة الذي يمــوله الاتحاد الأوربي، المفوضية الأوربية، ٢٠١٠.

http://www.enpi-info.eu/files/publications/arabic_02.pdf

٢ _ الأوابك، مستجــدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الأعضاء، الإدارة الاقتصادية، الكويت، كانون الثاني ٢٠١١.

http://www.oapecorg.org/Studies/Study33.pdf

٣ _ تقرير (شل) حول التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧، الطاقة المسئولة، ترجمة: آدم أحمد حرب، مركز الترجمة العربية، لندن، ٢٠٠٧.

http://reports.shell.com/sustainability-report/2012/servicepages/previous/files/arabic_sustain_report2007.pdf

٤ ــ تقرير مركز بروكنجز الدوحة، ومبادرة أمن الطاقة، موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة ٢٠١٢، الدوحة، ٢٠١٢.
http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=57426&Ext=pdf

٥ ــ دانيال رايش، سياسات الطاقة المتجددة في دول الخليج: دراسة مدينة مصدر الخالية من الكـــربون في أبو ظبي، منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، أيار ٢٠١١.
http://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/climate_change/ifi_cc_texts/Documents/policy_memos/ifi_cc_memo09_masdar_city_arabic.pdf

٦ ــ السياسة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة في تقييم إمكانية تطوير برنامج للطاقة النووية السلمية في الدولة.
http://eaa.abudhabi.ae/Sites/EAA/Content/AR/PDF/nuclear-whitepaper-arabic,property=pdf,bereich=eaa,sprache=ar,rwb=true.pdf

٧ ــ ماجد عبدالله المنيف، الاقتصاد السعودي ومستقبل الطاقة، المهرجان الوطني للتراث والثقافة، الجنادرية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص ١٠.
www.saudiaee.org/site/wp-content/.../Janadriah_DR_Majin_Muneef.docx

٨ ــ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد ٢٠٠٧.
http://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/guidea.pdf

٩ ــ مجموعة البنك الدولي، وثيقة نهج استراتيجية الطاقة، شبكة التنمية المستدامة، باريس، أكتوبر ٢٠٠٩.
http://siteresources.worldbank.org/EXTESC/Resources/Arabic_Final_101609.pdf?resourceurlname=Arabic_Final_101609.pdf

١٠ ــ وزارة الاقتصاد، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العـــربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطـــاع شؤون السياســـات الاقتصادية، أبوظبي، ٢٠١٢.
http://www.economy.gov.ae/Arabic/EconomicStatisticsReports/

خامساً : المصادر الأجنبية :

1. (IEA), International Energy Agency, World Energy Outlook 2010, Paris, 2011. www.iea.org/about/copyinght.sap
2. Jun Arima, Japans Energy Policy – Per and Post Fukushima, World Energy Council, World Energy Insight 2011, London, 2011, P 38.
3. (BP), Statistical Review of World Energy June 2012.

   www.bp.com/statisticalreview
4. Three Gorges Project.

   http://www.chincold.org.cn/dams/rootfiles/2010/07/20/1279253974143251-1279253974145520.pdf

المعوقات والحلول المقترحة لتوطين وظائف تجارة التجزئة في مدينة الطائف من وجهة نظر أصحاب الأعمال

د . خليل عليـــان عبدالرحيـــم
كلية العلوم الإدارية والماليـــة ـــ جامعة الطائـــف
المملكـــة العربيـــة السعوديـــة

ملخص الدراســـة :

تهدف الـــدراسة إلى تسليط الضوء على مشـــكلة توطين الوظائف في قطاع تجارة التجزئة بمدينة الطائف، للتعرف علـــى المعوقات وحلولها المقترحة. منهجية الدراسة وصفية تحليلية تعتمد على دراسة ميدانية لعينة قصدية من مؤسسات تجارة التجزئة في الطائف. خلصت الدراسة إلى أن معوقات توطين وظائف تجارة التجزئة في الطـــائف مرتبة حسب أهميتها هي:التوظيف الـــوهمي للعمالة الوطنية، ساعات العمل الطويـــلة، انخفاض الأجور، قلة الإجازات، انخفـــاض فرص الترقية، انعدام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، تدني فرص التدريب والإبتعاث، عدم ملاءمة مكان العمل، عدم الأمان الوظيفي، ارتفاع تكلفـــة العمالة الوطنية، عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات تجارة التجزئة، عدم ضبط استقطاب الأيدي العاملة، تفشي ثقافة العيب للعمل الحرفي والفني، تفشي تجارة التأشيرات والتستر في سوق العمل، عـــدم تعويض إصابـــات العمل. وهذه المعوقـــات ذات انحراف معياري متوسط، وإن معظم هذه المعوقات ذات دلالة إحصائية حسب اختبار t.

أوصت الدراســة بتبني الحلول التالية لمشكلــة توطين وظائف تجارة التجزئة مرتبة حسب أهميتها: اقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة، ترحيل العمالة السائبة المخالفة، مكــافحة التوظيف الوهمي للعمالــة الوطنية، تحفيز عمل المرأة السعودية في تجارة التجزئة، الدعم الحكومي لأجر السعودي، رفع جودة مخرجات التعليم، توعية الــشباب السعودي بأهمية العــمل الحر واتباع سياسة الحد الأدنى للأجور .

أولاً : المقدمــة :

تقديــم :

تبنت الحكومة السعودية سياسة توطين الوظائف منذ ما يزيد عن عقدين من الزمــن من أجل توظيف السعوديين ومحــاربة البطالة الــتي تزايدت معدلاتها إلى ١٢,٢% وهي نسبة مرتفعة ذات آثار سلبية على سوق العمل(مصلحة الإحصاءات العامــة:٢٠١٢). في العام ٢٠١١م، وبناء على توجيهات خادم الحرمين الشريفين بمعــالجة مشكلة البطالة، قامت وزارة العــمل باستحداث برنامج نطاقات يصنف مؤسســات القطاع الخاص إلى أربعة نــطاقات حسب التــزامها بتحقيق نسب السعودة المطلوب تحقيقهــا واستحدثت برنامج حافــز لتعويضات العاطلين عن العمل. ثار الجدل بين الاقتصاديين حول مدى فعالية توطين الوظائف في الحد من بطالة السعوديين وهل هي السياسة الصحيحة الواجب اتباعها أم أن الأولوية تكون لمعالجة الخلل الهــيكلي في سوق العمل، وعــدم المواءمة بين مخــرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وضرورة التركيز على برامج التدريب المهنية والفنية التي تزيد من مهارات السعوديين في سوق العمل، وعلى ضرورة إصلاح نظام الأجور قبل البدء في توطين الوظائف؟ ومن هذه المعطيات انطلقت فكرة الدراسة.

مشكلة الدراسة :

تشكل سيطرة العمالة الوافدة على قطاع التجزئة خللا كبيرا على الاقتصاد المحلي، يفرز الكثير من الآثار الاقتصادية السلبية بتزايد التحويلات الأجنبية غير المشروعة للخارج، بالإضافة إلى خلق منافسة غير عادلة مع العامل السعودي مما يستدعي مواجهة معوقات توطين العمالة السعودية في قطاع تجارة التجزئة والحاجة للقضاء على التستر التجاري، حيث تشير بيانات وزارة التجارة إلى أن قطاع تجارة التجزئة في العام ٢٠١٢م يحتل نسبة ١٦% من قطاعات التستر . ولكون معدل توطين الوظائف في قطاع تجارة التجزئة هو الأقل بين القطاعات الاقتصادية (١١%) بالرغم من توظيفه أكبر عدد من العمالة في القطاع الخاص، تم اختيار قطاع التجزئة لمعرفة المعوقات والحلول المقترحة لمشكلة توطين الوظائف في مدينة الطائف. يمكننا بلورة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:ما هي المعوقات والحلول المقترحة لتوطين الوظائف في تجارة التجزئة بمدينة الطائف؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

(١) تشخيص واقع سوق العمل السعودي.

(٢) معرفة سياسة وبرامج توطين الوظائف في المملكة العربية السعودية .

(٣) التعرف على هيكل تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية .

(٤) التوصل إلى نتائج حول المعوقات والحلول المقترحة لتوطين وظائف تجارة التجزئة بالطائف .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من تسليطها الضوء على مشكلة توطين الوظائف في تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية من أجل تحديد المعوقات والحلول المقترحة،

إضافة إلى نــدرة البحوث الميدانية حول موضــوع الدراسة. لذلك تعتبر الدراسة رائــدة في هذا المجال، كما تنبع أهمية الدراســة من نتائج وتوصيات الدراسة التي سيتم رفعها إلى الجهات المعنية بتوطين الوظائف في المملكة.

منهجية الدراسة وأدوات البحث :

إعتمد الباحث المنهج الوصفي التــحليلي في جمع وتبويب وتحليل البيانات، لكون معظم بيــانات الدراسة من النــوع الوصفي المرتبطــة بقياس الاتجاهات للمتغيرات الإسمية والترتــيبية، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتكون من مــوافق الذي أعطي درجة (٥) ، أعطي درجة (٤) موافق إلى حد ما ، أعطي درجة (٣) لا أوافق ، أعطي درجة (٢) لا أوافق بشدة ، أعطي درجة (١).

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤســسات تجارة التجزئة في مدينة الطائف، ونظرا لعدم توفر قوائم رسمية بعدد مؤسســات تجارة التجزئة في الطائف تم اختيار عينة قصدية مكونة من ١٠٠ من أصحاب الأعمال في تجارة التجزئة في مدينة الطائف للحصول على وجهات نــظرهم في المعوقات والحلول المقتــرحة لمشكلة توطين وظائف تجارة التجزئة.

تم الحصول على البيانات الأولية من واقع أداة الدراسة، وهي الاستبانة التي تم بناؤها بعد الاطلاع على أدبيات تــوطين الوظائف والدراسات السابقة. وتتكون استبانة الدراسة من ثلاثة محاور وهي:

_ المحــور الأول : يشمل خصائص عينة الدراسة المتعلقة بالعمر والخبرة والمستوى التعليمي .

_ المحــور الثاني : يشمل المعوقات ، وعدد فقراته ١٦ .

_ والمحور الثالث : يتعلق بالحلول المقتــرحة لمشكلة توطين الوظائف ، وعدد فقراته ٢١.

قام الباحث بعرض استبانة الدراسة على لجنة تحكيم مؤلفة من أربعة من أساتذة الاقتصاد في جامعة الطائف، من أجل فحص مصداقية الاستبانة، وقد تم إجراء التعديلات في ضوء آراء المحكمين. وقد بلغ معامل اختبار كرونباخ الفا لثبات الاستبانة ٠,٨٦٤ ، وهي نسبة مرتفعة لهذا النوع من الدراسة وكانت نسبة استرجاع الاستبانة ٩٠% وهي نسبة ملائمة .

أما البيانات الثانوية للدراسة ، فقد تم الحصول عليها من تقارير وزارات العمل والتجارة والخدمة المدنية وغرفة الصناعة والتجارة ومصلحة الإحصاءات العامة ، وصندوق تنمية الموارد البشرية، بالإضافة للدراسات المنشورة في الدوريات المحلية والأجنبية.

تشمل أدوات التحليل الإحصائي المتوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس للتشتت، والتكرارات والنسب المئوية، كما تم استخدام اختبار (t) لاختبار فرضيات الدراسة .

فرضيات الدراسة :

- الفرضية العدمية الأولى (Ho 1) : لا يوجد معوقات لتوطين الوظائف في تجارة التجزئة في الطائف من وجهات نظر رجال الأعمال.
- الفرضية العدمية الثانية (Ho 2) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أصحاب الأعمال حول معوقات توطين وظائف تجارة التجزئة بالطائف .
- الفرضية العدمية الثالثة (Ho 3) : لا يوجد حلول لمشكلة توطين الوظائف في تجارة التجزئة في الطائف من وجهات نظر رجال الأعمال.
- الفرضية العدمية الرابعة (Ho 4) : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أصحاب الأعمال حول الحلول لمشكلة توطين الوظائف في تجارة التجزئة بالطائف.

حدود الدراسة :

تغطي الدراسة توطين الوظائف في مؤسسات تجارة التجزئة في مدينة الطائف، وتستثني توطين الوظائف في القطاعات الأخرى كما تستثني تجارة التجزئة في مدن أخرى في المملكة العربية السعودية.

الهيكل التنظيمي للدراسة :

تشمل الدراسة خمس نقاط وهي:

أولا: المقدمة.

ثانيا:: الإطار النظري لتوطين الوظائف والدراسات السابقة.

ثالثا: هيكل وخصائص تجارة التجزئة وسوق العمل السعودي.

رابعا: سياسات وبرامج توطين الوظائف في المملكة العربية السعودية.

خامسا: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية .

سادسا: الخاتمة والتوصيات:

- الخاتمــة .
- التوصيات .

المراجــع .

الملاحق :

_ الملحق الاول :توصيات مجلس الوزراء السعودي حول توطين الوظائف .

_ الملحق الثانى :استبيان الدراسة .

الإطار النظري لتوطين الوظائف والدراسات السابقة :

يعتبر توطين الوظائف أو السعودة (Saudization) سياسة حكومية اتبعتها المملكة منذ العام ١٩٧٧م لتشجيع استبدال العمالة الوافدة بالعمالة السعودية في القطاع الخاص بشكل رئيسي. انطلقت سعودة الوظائف من القرار الوزاري رقم ٥٠ لعام ١٤١٥هـ وفي العام ١٤٣٢هـ زاد الاهتمام بسعودة الوظائف، بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين . اهتمت خطط التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥) والسادسة (١٤١٥-١٤٢٠)، والسابعة (١٤٢٠-١٤٢٥) ، والثامنة (١٤٢٥-١٤٣٠) والتاسعة (١٤٣٠-١٤٣٥) بسعودة الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل الوافدة وإيجاد عمل لكل مواطن قادر على العمل، من خلال خطط تهدف إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة ورفع إنتاجية العمالة السعودية وتوافق مهارات السعوديين مع احتياجات سوق العمل وزيادة حصول المرأة السعودية على فرص عمل.

يشمل مفهوم السعودة إحلال المواطن السعودي محل الوافد أو المقيم الغير سعودي في وظيفة معينة، على أن تتوافر في السعودي القدرات والمؤهلات والكفاءة التي يحتاجها العمل، والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة والزيادة المطلقة لنسبة إسهام العنصر الوطني في القوى العاملة من خلال استيعابهم في الوظائف أو إحلالهم محل العمالة الوافدة أو كليهما (الدخيل: ١٤١٤ ،٣٤) وأن تصبح نسبة العمالة الوطنية أكثر من نسبة العمالة الأجنبية. وهناك من يرى أن السعودة تعني أن يتم شغل جميع الوظائف الحالية والمستقبلية بالوطنيين أو الاستغناء عن العمالة الأجنبية مقابل الاستعانة بالعمالة الوطنية بشرط توافر المهارات المطلوبة، وهناك رأي آخر بأن السعودة تعني الاستعانة بالعمالة الأجنبية بجانب العمالة الوطنية. يتبين أن ليس هناك توافق على مفهوم محدد للسعودة وهذا الأمر ينعكس على إمكانية تطبيق السعودة في مؤسسات الأعمال (كامل:١٩٨٩، ٣) .

هناك عدة مستويات لتوطين الوظائف ، وهي:

(١) السعودة على مستوى الشركة .

(٢) السعودة على مستوى النشاط الاقتصادي .

(٣) السعودة على مستوى القطاع الخاص .

(٤) السعودة على مستوى القطاع العام .

(٥) السعودة على مستوى الاقتصاد الكلي .

اعتمـــد برنامج نطاقات لتشجيع سعودة الوظائف في القطاع الخاص، والذي أطلقـــته وزارة العمل في أواخر عام ٢٠١١م. والمعادلة التـــالية تستخدم لحساب نسبة الســـعودة في مؤسسات القطاع الخاص لأغـــراض تصنيفها حسب التزامها بالسعودة (برنامج نطاقات: ٢٠١٢):

$$\text{نسبة التوطين} = \frac{\text{متوسط عدد العمالة السعودية في مؤسسات الأعمال}}{\text{متوسط عدد العمالة الوطنية + متوسط عدد العمال الوافدين+عدد التأشيرات الممنوحة}}$$

تشمل إجراءات توطين الوظائف حصـــر عدد من الوظائف للمواطنين وتحديد بعض الوظائف التي يمكن للوافدين العمل فيهـــا، وتحديد نسب معينة لهم من القوى العاملة وضرورة المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وضرورة رفع مستوى تدريب وتـــأهيل السعوديين الراغبـــين في العمل للدخول إلى سوق العمل، بالإضافة إلى رفع مستوى الأجور في القطاع الخاص للسعوديين وإعادة النظر في تحديد ساعات العمل والإجازات في القطاع الخاص ليصبح العمل أكثر جاذبية للسعوديين.

هناك نـــظريتان حول التوظيف (Employment) همـــا النظرية الكلاسيكية والـــنظرية الكينـــــزية. تقوم النظـــرية الكلاسيكية (Classical Theory) على افتراض التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية والاتجاه نحو التشغيل الكامل للعمالة، وهي الحالة الطبيعية، وإن حدوث ظاهرة البطالة هي مشكلة مؤقتة ناتجة عن عوامل

خارجية لا علاقة لها بالعرض والطلب على العمالة. وتتمثل هذه البطالة المؤقتة في البطـــالة الاختيارية والاحتكاكية، وأن البطالة ستختفي عندما يقرر العمال تخفيض أجورهم، وتفترض النظرية أن مـــرونة الأجور والأسعار والعرض هو الذي يحدد الطلب وأن البـــطالة الاحتكاكية ناتجـــة عن انتقال العامل من مهنة إلى أخرى أو كنتـــيجة لاستغناء المنتجين عن العمالة الـــزائدة أوقات الكساد ولا حاجة لتدخل الحكومة في سوق العمل (خليفة:٩٢ ، ٢٠٠٨).

في النظرية الكينـــزية (Keynes Theory) أشار جون كينـــز في النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود عام ١٩٣٤م حدوث البطالة في ظل توازن الإنتاج والأجور، وأن الأسعار غير مرنة وقد لا يتحقق التشغيل الكامل للعمالة. وأعتقد كينـــز أن الحالة الطبيعيـــة في النظام الرأسمالي هي تـــقلب مستوى التوظيف، وانتقـــد كينـــز النظرية الكلاسيكية بأن جمود الأجور هو السبب الرئيسي في البطالة. ويرى كينـــز أن حجم التـــوظف يحدده الطلب الفعال، وأن البطـــالة ليست اختياريـــة بل تفرضها الظروف الاقتصادية، وخاصة قصـــور الطلب الكلي الفعال وحدوث الكساد الاقتصادي، كما حدث في الكـــساد العالمي الكـــبير عام ١٩٣٠م. فرق كينـــــز بين المعدل الطبيعي للبطالة والمصاحبة للـــتشغيل الكامل والتي تبلغ نسبتها ٤% - ٦% وبين البطالة الغير تطوعية ومعظمها بطالة هيكلية، تحتاج المعالجة بتقليص الأجور في المدى الطويل، ودعا كينـــز إلى عمل مقاصة (Trade of) بين البطالـــة والتضخم لكي لا يحدث الركود التضخمي (Stagflation)، وأقترح زيادة الاستثمارات الرأسمالية وزيادة الطلب الكلي الفعال كوسائل لمكافحة البطالة الهيكلية (Sylvie Rivot: 2011) .

البـــطالة (Unemployment) : هي الشريحة من الأفراد الذين يسعون جديا للبحـــث عن العمل أو ينتظرون الاستـــئناف لعملهم القديم. والـــبطالة تعتبر غير اختيارية (Involuntary) أي وجود عمال مؤهلين ممن يرغبون في العمل بالأجور

الســـائدة في السوق ولكنهم لا يجدون وظائف. أما التعريف الرسمي لمكتب القوى العاملة الأمريكية(US Bureau of Labor Statistics) فيعتبر العامل عاطلاً عندما لا يشغل وظيفة حالية أو يكون بانتظـــار العودة للعمل بعد التسريح ويسعى جاهدا للحصول علـــى وظيفة على مدار الأربعة أسابيع الـــسابقة. حدد قانون (أوكان) العلاقة التي اكتشفها الاقتصادي Arthur Okun عام ١٩٦٢م بين نمو الناتج المحلي والبطالة، فعندما يهبط الناتج المحلي بنسبة ٢% في حالة التشغيل الكامل فإن البطالة تزداد بنسبة ١% أي أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي كما في الشكل ١ (Samuelson & Nordhaus:2006) .

معدل البطالة١%

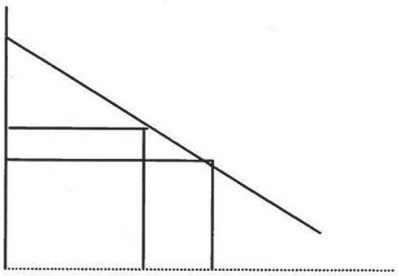

النمو لاقتصادي ٢%

الشكل ١

قانون Okun

أظهـــرت دراسة (Mosa:2008) عدم انطباق قـــانون (أوكان) على البلدان العربية ووجود علاقة طرديـــة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، أي أن النمو الاقتصادي لا يساهم في تقليل البطالة بسبب تركز النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية ذات الكثافة الرأسمالية القليلة الاعتماد على العمالة.

أشار الاقتصادي الأسترالي (Arthur Philips) إلى منحنى فيليبس ، الذي يبين وجـــود علاقة عكسية بين البطالة والتـــضخم، فكلما انخفض معدل البطالة ارتفع معدل التضخم. ويمكن تفـــسير ذلك بأن انخفاض معدل البطالة يعني زيادة تشغيل

الأيدي العاملة وزيادة الطلـــب على العمال، فيرتفع مستوى الأجور النقدية وهذا بدوره يزيد من تكلفة المنتجين مما يدفعهم إلى زيادة أسعار منتجاتهم فيرتفع معدل التضخم كما في الشكل ٢ (Samuelson & Nordhaus:2003) :

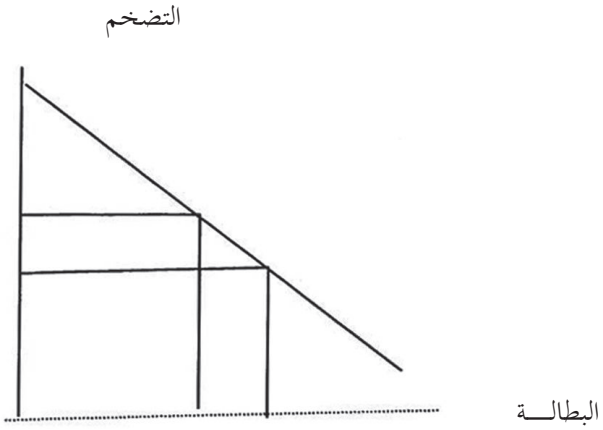

الشكل ٢: منحنى فيليبس

وقد أثـــار منحنى فيليبس الجـــدل بين الاقتصاديين، وتعتبر ظـــاهرة الركود التضخمي (Stagflation) التي أشار إليها كينـــز من أهم الحجج المعارضة لفكرة منحنى فيليبس .وحول علاقة التوظيف بالأجـــور في ظل المنافسة الكاملة فالأجر المنخفض يؤدي إلى عرض منخفض للعمل كما في الشكل ٣:

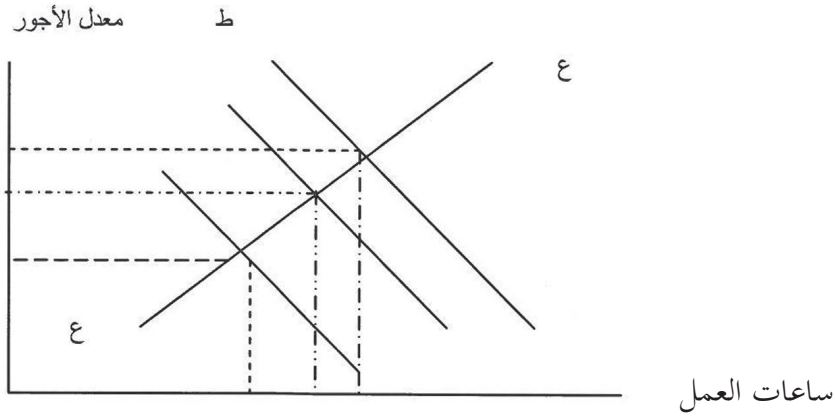

الشكل٣: العلاقة بين الأجور وكمية العمل

لجأت عدد من البلــدان لتطبيق الحد الأدنى للأجور (Minimum Wages) نتيجة لارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الــشرائية للطبقات العاملة، من أجل توفير الدخل لسد حاجــات العاملين المعيشية ورفع مــستوى معيشتهم. تحرص بعض البلدان على دراسة الآثار الاقتصادية لسياسة الحد الأدنى من الأجور والعمل على التقليل من الآثار السلبية على التضخم وزيادة الاستهلاك والاستيراد وزيادة تكلفة الإنتاج وتراجع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، مما يدفع هذه الدول إلى وضع الحد الأدنى للأجــور ضمن حزمة اقــتصادية، وليــس بمعزل عن بقية المتغيرات الاقتصادية كالدخل والاستهلاك والاستثمار الأجنبي والإنتاجية والاستيراد والبطالة وارتفاع تكلفة الإنتاج والتنافسية.

فيما يلي استعراض للدراسات السابقة حول توطين الوظائف:

١ _ دراسة شركة الواني السعودية، مركز تمكين المرأة وهارفي نيوكلز (٢٠١٣) حول تصور الرأي العام لعمل النساء في قطاع تجارة التجزئة:

أجريت الدراسة على عينة عشوائية من ١٠٠ امرأة تتراوح أعمارهن بين ١٨-٣٦ عاماً من مخــتلف المناطق، قُدمت لهن استبانــة الدراسة. أظهرت الدراسة أن ٤٢% من النساء يؤيدن العمل في تجارة التجزئة بينما عارضها ٥٨% بسبب العقبات التي تواجهها الــنساء في العمل في قطاع التجزئة ومنها ساعات العمل الطويلة وقلة وعي أولياء الأمور بعمل المرأة في قطاع التجزئة . وقد استحوذ العمل في مجال بيع مستحضــرات التجميل على نسبة قبــول ٣٧% من النساء ، يليها ٣٣% في بيع الملابس وبنــسبة ١٤% في بيع الملابــس الداخليــة و١٦% في العمل بمعارض الأثاث.أوصت الدراسة بضرورة شرح قانون العمل فيما يتعلق بقطاع البيع بالتجزئة وضــرورة تخفيض ساعات عمل المــرأة في القطاع وبإعطــاء الفرصة لعمل المرأة الجزئي (www.alwatan.com.sa/economy/news/ Article ID=113063) .

٢ _ دراسة مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تحت عنوان "القوى العاملة في المملكة العربية السعودية" للنصف الأول في عام ٢٠١٢ :

والتي خلصت إلى أن عدد القوى العاملة في المملكة يبلغ ١٠,١٣٦,٣٩٣ موزعة على ١٦ قطاعاً يـــبلغ عدد السعوديين (٤,٢٥١,٧٢٣) بنسبة سعودة ٤٢% ، بينما يبلغ عدد الوافدين ٥,٨٨٤,٦٧٠ بنسبة ٥٨% . وتوزع القوة العاملة من السعوديين بنسبة ٨٨,١% للذكـــور وبنسبة ١١,٩% للإناث. وتتركـــز العمالة السعودية في الـــوظائف الحكومية بنسبة تقـــارب ٩٢% ، كما خلصت الدراسة إلى وجود فجوة في البطالة بين الذكـــور بنسبة ٦,٩% مقابل ٣٤% للإنـــاث وارتفاع البطالة بين الشباب في السن ٢٥-٢٩ بنـــسبة ٣٨% وانخفاض نسبة مشاركة السعوديين في قوة العمل والبالغة ٣٦,٣% ممن هم في سن العمل. كما أن نسبة السعودة منخفضة جدا تتراوح (١% - ١٩%) في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة (١١%) والتشييد والبناء والفنادق والمطاعم والصناعات التحويـــلية والمنظمات والهيئات الدولية.كما أن نسبة الـــسعودة منخفضـــة (٣٤% -٤٥%) في قطاعات الـــزراعة والأنشطـــة العقارية والخدمات الاجتماعيـــة والتعهدات والاتصالات والنقل والتخـــزين. وكانت نسبة السعودة متوسطـــة (٥٠%-٦٠%) في قطاعات الكهرباء والغاز والكهرباء والصحة والعمل الاجتمـــاعي، كما أن نسبة السعـــودة مرتفعة (٦١%-٧٥%) في قطاعات التعدين والوساطة المـــالية. ولكن نسبة الـــسعودة مرتفعة جدا (٧٥%-٩٨%) في قطاعات الإدارة العامة والتعليم (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات :٢٠١٢).

٣ _ دراسة نبيه عبد الرحمن الجبر (٢٠٠٧) بعنوان"توطين الوظائف من وجهة نظر العاملين في قطاع التجارة":

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات العاملين في قطاع التجارة نحو العمالة الوافدة والمشاكل المصاحبة لتشغيل العمالة في قطاع التجارة، وقد استخدمت الإستبانة في جمع

البيانات الأولية واستخــدم التحليل الاستدلالي والتحليل الاستنباطي للبيانات الثانوية. خلصت الــدراسة إلى وجود فجوة لصالح الطلب على العــمالة الوافدة في المملكة مما استدعى سد هذه الفجــوة باستيراد العمالة الوافــدة، وأن نسبة ٨٠% من إجابات الاستــبيان قد أعطت أهمية لتوطين الوظــائف، وأن عدم الانضباط والالتزام بساعات العمل هي علــى رأس مشكلات توظــيف العمالة الــوطنية وأن المشــاكل الأمنية والاقتصادية ذات أهمية عند تشغيل العمــالة الوافدة. أوصت الدراسة بإنشاء صندوق دعم بــرنامج سعودة الوظائف علــى غرار صندوق تنمية المــوارد البشرية، وإصدار تشريعات حكومية ملزمة بتقنين عمليات استقدام العمالة الوافدة والتعهد ببرنامج وطني للتدريب المستمر والتركيز على جودة ونوعية التعليم، وإعادة النظر في القوانين واللوائح الخاصة باستقدام العمــالة الوافدة والعناية بــأخلاقيات العمل، والعمل على استقدام العمالة العربية المتوافقة مع عادات وتقاليد المملكة (الجبر:٢٠٠٧، ٩١-١٤١).

٤ _ دراســة محمد بن عبد الله الهران (٢٠٠٤) بعــنوان "إيجاد نموذج مقترح لتوطين الوظائف في القطاع الخاص السعودي":

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء علــى مفاهيم توطين الوظائف والتعرف على خصائص ســوق العمل السعودي وحجم العمالة الوطنية والوافدة، وتوضيح الآثار الإيجابية والسلبية لتوطين الوظائف، واستعراض معوقات توطين الوظائف في المملكــة وطرح نموذج لتوطين الوظائف في المملكــة العربية السعودية في القطاع الخاص، لتحقيق التوازن بين متطلبات الدولة ومتطلبات رجال الأعمال ومتطلبات المجتمع. يرتكز النمــوذج على ثلاثة أبعاد هي تحفيز الــعمالة والتعليم والتدريب والتوعية الإعلامية. وخلصت الــدراسة إلى أن سعودة الوظائف تعتبر تحدياً كبيراً يواجه المجتمع السعــودي، وإعطاء الأولوية للعمالــة الوطنية، وأن إحلال العمالة الوطنية بالعمالة الأجنبية يعتبر غاية وهدفاً استراتيجياً (الهران:٢٠٠٤، ٧٧-١١٨).

٥ _ دراسة البنك الدولي (٢٠١٢) تحت عنوان" سوق العمل السعودي":

تطرقت الدراسة لجانبين: الأول يختص برواتب السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص، ومقارنتهم مع العاملين في دول الخليج وأوروبا، والجانب الثاني يختص بتقويم مستجدات السوق السعودي وهو نظام نطاقات الذي طرحته وزارة العمل لتوطين الوظائف وبرنامج حافز لتعويض العاطلين عن العمل. خلصت الدراسة إلى أن متوسط أجور السعوديين في القطاع الخاص ٦٤٠٠ ريال شهريا وهي أقل من متوسط أقرانهم في دول الخليج والبالغة ١٥٢٠٠ريال و ٢٣٦٠٠ ريال في أوروبا. وهذه الأجور أقل من متوسط أقرانهم في القطاع الحكومي.متوسط أجور السعوديات في القطاع الخاص بلغت ٣٩٠٠ ريال مقارنة مع أقرانهن في دول الخليج والبالغة ٨٧٠٠ ريال وفي أوروبا ١٥٠٠٠ريال، وأن نسبة توطين الوظائف في القطاع الخاص لا تتعدى ١٠% وأن قدرة الاقتصاد السعودي لتوليد فرص العمل تزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ سنويا. انتقدت الدراسة برنامج نطاقات لتسببه في إحداث وظائف وهمية وتوظيف موظفين غير مرغوبين وظيفياً وعدم مراعاة نوعية الوظائف، حيث تم التوطين في وظائف منخفضة المستوى وأن برنامج حافز أدى إلى ترك عدد من السعوديين وظائفهم للحصول على تعويض بطالة.

٦ _ دراسة بنك الخليج في دولة الكويت (٢٠١٠) معوقات توطين الكوادر الوطنية في الكويت الصادرة عن إدارة الموارد البشرية:

بينت الدراسة أن أهم معوقات توطين الوظائف في دولة الكويت هي عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتفضيل الشباب الكويتي للعمل في القطاع العام دون القطاع الخاص نتيجة لانخفاض الأجور وتدني فرص الترقية وطول فترات الدوام وعدم توفر التأمينات الاجتماعية وحرص القطاع الخاص على تعظيم الربحية على حساب العمال، والمغريات التي يقدمها القطاع الحكومي لموظفيه، وعدم الرغبة في الوظائف الحرفية والفنية والخدمية.

ويرى الباحث أن الدراسات السابقة كان تركيزها بالدرجة الأولى على مسائل البطـــالة والعمالة الوافدة في المملكة العربيـــة السعودية بشكل عام و لم تتناول توطين الوظـــائف في قطاع محدد كما هوالحال في دراسة الـــباحث مما يعطي للدراسة أهمية خاصة ويجعلها مختلفة عن الدراسات السابقة.

٧ _ دراسة عبد البـــاسط عبد الله عثامنـــة (٢٠١١) إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافد وإمكانية الإحلال :

دراسة قياسيـــة للحالة الأردنية (١٩٧٣-٢٠٠٩). أبحاث اليرموك . سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. التاريخ ١-١-٢٠١١ . قام الباحث بقياس إنتاجية العمالة الوافدة مقابل الأردنية من خلال أربع معادلات لجانب العرض في الاقتصاد، وقدر بواسطة المربعات الصغرى على مرحلتين ثم قياس مرونة الإحلال بين العمالة الأردنية والوافدة بمعادلة واحدة بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وكانت النتائج أن العمالة الوافدة أكثر إنتاجية من العمالة الوطنية وأن إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة لم تعد مجدية كالســـابق، بسبب تفوق إنتاجية العمالة الوافدة على الوطنية بعد عام ١٩٩٥ . وبالتالي فإن سيـــاسة الأجور أصبحت ذات فعالية منخفضة . أوصت الدراسة بـــرفع الحد الأدنى للأجور والمضي قدما برفع تكلفة العامل الوافد ودعم التوظيف في قطاع التصدير.

٨ _ دراسة الجزيرة كابيتال للدراسات المالية (٢٠١٢) :

تحت عنـــوان قطاع التجزئة السعودي إدارة الأبحاث. يوليو ٢٠١٢ ، النتائج التالية:

(١) زيادة معدل إنـــفاق الفرد على تجارة التجزئـــة : زادت مبيعات الفرد بنسبة ٩% سنويا أو ما يقارب ١٣,٢٤٣ ريالاً سعودياً للفرد أو ٣,٥٣٢ دولاراً سنوياً. وهذا الرقم يفوق عدداً من الدول المتقدمة .

(٢) ارتباط مبيعات تجارة التجزئة في السعودية بزيادة الدخل القابل للإنفاق ارتفع بنسبة ١٠,٧% عام ٢٠١١، وبلغ الدخل الفردي ٧٦,٧٨٨ ريالاً سنوياً، طبقا لصندوق النقد الدولي.

(٣) الزيادة في تغطية الإترنت أدت إلى زيادة التجزئة الإلكترونية، حيث بلغت نسبة استخدام الإنترنت ٤٧,٥% عام ٢٠١١، وزادت التجارة الإلكترونية من قبل النساء في السعودية على الماركات العالمية للبضائع الكمالية ومواد التجميل وملابس النساء والأكسسوارات.

(٤) توسع نطاق التجارة المنظمة ساهم في تعزيز الطلب، وبلغ عدد الأسماء التجارية المستخدمة في قطاع تجارة التجزئة السعودي ٤٣% من إجمالي ٢٩٦ علامة تجارية عالمية، وهي نسبة عالية عالمياً وزيادة المساحة المخصصة للعرض إلى ٤,٢ مليون ميل مربع .

(٥) زيادة (المولات) والأسواق الموازية .

(٦) ازدياد القادمين للحج والعمرة في المملكة العربية السعودية زاد من الطلب على تجارة التجزئة والتي تساهم بنسبة ٨,١٦ % من الناتج المحلي، بما يقارب من ١٢ مليون زائر سنوياً، مما أدى إلى زيادة عدد محلات التجزئة في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

ثالثا: هيكل وخصائص تجارة التجزئة وسوق العمل السعودي :

تحتل المملكة المرتبة ١٢عالميا والثالثة عربياً في قطاع تجارة التجزئة بعد الإمارات والكويت، وتوطين الوظائف في قطاع تجارة التجزئة في حدود ١١% وهي تمثل الملاك لمنشآت تجارة التجزئة . وتشكل العلامات التجارية العالمية والمحلية نسبة ١٠% من المبيعات ونسبة مرتفعة من قطاع تجارة التجزئة يقع في القطاع غير الرسمي أو اقتصاد الظل، ويمارس فيه بيع السلع المقلدة والمغشوشة. تسيطر العمالة الوافدة المتسترة على ما يزيد عن ٧٥% من الأنشطة التجارية في المملكة، كما

ينمو انتشار التجارة الإلكترونية في قطـــاع تجارة التجزئة وخاصة على الماركات العالمية في المملكة، (القحطاني:٢٠١٣).

يسهم قطـــاع التجارة بالمملكة بتـــوظيف ١,٧مليون عامل بينهم ٨٩٩ ألف عامل وافد (٥١%) و ٨٠٠ ألف عامل سعودي (٤٩%)، ويشكل قطاع التجارة من حيث توزيع العمالـــة في المملكة نسبة ١٤,٣% من مجموع العمالة البالغة ٧,٥ مليون عامل عـــام ١٤٢٤هـــ، وبنسبة نمو ٧% سنويا حيث بلغت مبيعات القطاع عام ١٤٢٤هـــ (٥١,٩) مليار ريال وعدد التراخيص ٥٦٠,٠٠٠ ترخيص، وهناك فائض في الطلب على خدمات عمال التجارة تم تغطيته باستقدام العمالة الوافدة من الخارج (الجبر:٢٠٠٧).

يعتبر قطاع التجـــزئة السعودي من أكبر قطـــاعات التجزئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العـــربية، ويشكل ٤٢%، منه الإمارات ٢٩% قطر ١١% أغلب السوق غـــير منظم وتوقعات حجـــم السوق السعودي لـــتجارة التجزئة ٧٠,٦مليار دولار عام ٢٠١١م ونمو مبيعات التجزئة ٣,٨% سنويا وصنف قطاع تجارة التجزئـــة السعودي ضمن أكثر سبعة أسواق تجـــزئة عالمية جاذبة من حيث وجود فرص استثمارية _ تعتبر نسبة مساحة تجارة التجزئة لكل فرد هي الأقل في الـــسعودية ٠,٢% قدم مربع وفي دبي ١,٦ قدم مربع _ تحتل أكبر ٥ شركات في القطـــاع ما نسبته ١١,٩% كحصـــة سوقية وهذا دليل عـــلى انخفاض مستوى الاحتكار في تجارة الـــتجزئة، وهي أقل من نظيراتها في بريـــطانيا والدول الغربية، حيـــث بلغت ٥٩% لأكبر ٥ شركـــات. من أكبر شركـــات قطاع الـــتجزئة السعودي: صافولا والعثيم والحكير وجرير للتسويق (الجزيرة كابيتال :٢٠١٢).

يعتبر قطاع تجارة التجزئـــة (البقالة) استراتيجياً من حيث الحجم ومن حيث

العمالة وهو أكثر القـــطاعات الموظفة للعمالـــة الوافدة. يبلغ حجم قطاع تجارة التجزئة في المملكة ٢٠٠ مليار ريال سنـــويا من حيث قيمة المبيعات منها تشكل مبيعات محال التجزئة الصغيرة (البـــقالات وغيرها) ١٤٠ مليار ريال، بينما تبلغ مبيعات المراكز التجارية لـــلأغذية ٥٤ مليار ريال سنويا، وتعتبر تجارة التجزئة في المملكة من أكبر القـــطاعات المستحوذة على الوظائف بنسبة ١٦,٧% أي حوالي ١,٦٩ مليون وظيفة يشكل السعوديون نسبة ١٧,٣% مقابل ٨٢,٧ % للأجانب. ولو تمت سعودة هذا القـــطاع لتم توفير ما يقارب ٧٠٠ ألف وظيفة للسعوديين. قطاع تجارة التجزئة يشكل حوالي ٦٠% من حجم التوظيف في سوق العمل في القطاع الخاص. تلزم وزارة العمل قطاع التجـــزئة بتوطين وظائف عددها ٦٠٠ ألف . يشمل قطاع تجارة التجزئة معظم المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والقليل منهـــا متوسطة أو كبيرة مثل مجموعـــات بندة والعثيم والحكير وبن داوود وجرير والراية. وتهيمن على القطاع المؤسسات العائلية وتنمو مبيعات القطاع بنسبة تزيد عن ٣,٥% سنويا خلال الفتـــرة ٢٠٠٦-٢٠١٠ . ويتسم القطاع بـــالمنافسة الشديـــدة وانخفاض الاحتكار حيث تحتل أكبر خمس شـــركات في القطاع نسبة ١١,٩% من الحصة السوقية كما في الجدول ١ :

جدول (١) : أكبر خمس شركات تجارة التجزئة في المملكة العربية السعودية للعام ٢٠١١

الشركة	عدد المتاجر	المساحة م٢	متوسط مساحة البيع م٢	مبيعات البقالة مليون دولار	الحصة السوقية %
العزيزية بندة	١٤٤	٦٢٨,٥	٤,٣	١٧٤٢	%٤,٢
بن داود	٣٠	٢٠٥,٠	٦,٨	٩٢٩	%٢,٣
العثيم	١٠٨	١٦٢.٤	١,٥	٨٧٩	%٢,٠
كارفور	١٧	١٠٧,٠	٦,٢	٦٨٣	%١,٧
المزرعة	٤٣	١١٥,٨	٢,٦	٣٢٧	%٠,٨
الإجمالـــي	٣٤٢	١٢١٨,٧	٤,٣	٤٥٦٠	١١,٩

المرجع : شركة الجزيرة كابيتال (٢٠١٢) تقرير حول قطاع التجزئة السعودي يوليو ٢٠١٢م الرياض .

حسب مؤشر نمو تجارة التـــجزئة العالمي، فإن قطاع تجارة التجزئة السعودي يحتل المركز السابع في العالم، وأن درجة المخـــاطرة وتشبع السوق تعتبر متوسطة كما هو مبين في الجدول ٢:

جدول (٢) : مؤشر تجارة التجزئة العالمي

المركز	الدولة	جاذبية السوق %٢٥	درجة المخاطرة %٢٥	تشبع السوق %٢٥	عامل الوقت %٢٥	مجموع النقاط
١	البرازيل	١٠٠	٧٩,٤	٤٢,٩	٦٣,٩	٧١,٦
٢	الأوروجواي	٨٥	٧٣,٨	٦٣,٦	٣٩,٦	٦٥,٥
٣	التشيلي	٨٤,٣	١٠٠	٣٠,٣	٤٤,٣	٦٤,٧
٤	الهند	٢٨,٩	٥٩,٩	٦٣,١	١٠٠,٠	٦٣,٠
٥	الكويت	٨٠,٤	٨٠,٦	٥٧,٣	٢٧,١	٦١,٤
٦	الصين	٤٩,٥	٧٦,٥	٣١,٠	٨٧,٧	٦١,٢
٧	السعودية	٨٠,٧	٨٠,٧	٥٠,٦	٣٥,٧	٥٩,٥

المرجع : شركة الجزيرة كابيتال (٢٠١٢) تقرير حول قطاع التجزئة السعودي يوليو ٢٠١٢م. الرياض .

طبقا لمسح مصلحة الإحـــصاءات العامة والمعلومـــات حول القوى العاملة في المملكة في أغسطس٢٠١٢م، تعـــتبر تجارة التجزئة في المملـــكة من أكبر القطاعات المستحوذة على الوظائف ، كما هو مبين في الجدول ٣ :

الجدول (٣)

توزيع العمالة ونسب السعودة في القطاعات الاقتصادية في النصف الأول ٢٠١٢

م	القطــاع الاقتصادي	سعــودي		وافــد		إجمالــي العامليــن في القطــاع	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
١	تجارة الجملة والتجزئة	٢٩٣٨٤٧	١٦,٧	١٤٠٣٩١٦	٨٢,٣	١٦٩٧٧٦٣	١٧,٣
٢	الإدارة العامة	١٦٠٢٨٠٨	٩٨	٣٩٩٩٥	٢	١٤٦٢٨٠٣	١٦
٣	التشييد والبناء	١١٢٧٠١	٨	١٣٥٧٨٤٤	٩٢	١٤٧٠٥٤٥	١٥
٤	التعليم	١٠٤٩٥٧٤	٨٩	١٣٢٣٣٧	١١	٩٥٣٨١٦	١٢
٥	الأسر الخاصة	٢٢٧٦	١	٩٥١٣٤١	٩٩	١١٨١٩١١	٩
٦	الصناعات التحويلية	١٣٤٠١٩	١٩	٥٧٦٧٦٠	٨١	٧١٠٧٧٩	٧
٧	الصحة والعمل الاجتماعي	٢٦٢٢٣	٥٤	٢٢٢٦٢٢	٤٦	٤٨٤٨٤٥	٥
٨	الزراعة والصيد والغابات وصيد السمك	١٦٠١٦٥	٣٦	٢٨٢١٨٠	٦٤	٤٤٢٣٤٥	٤
٩	النقل والتخزين والاتصالات	١٩٥٧١٨	٤٥	٢٣٨٠٠٥	٥٥	٤٣٣٧٢٣	٤
١٠	الأنشطة العقارية	١٣٧٥٠٨	٣٩	٢١٠٦٢٦	٦١	٣٤٨١٣٤	٣
١١	الفنادق والمطاعم	٢٣٦١٦	٨	٢٧٣٣٩٧	٩٢	٢٩٧٠١٣	٣
١٢	الخدمات الجماعية والاجتماعية	٥٥١٨٢	٣٤	١٠٧٠٢١	٦٦	١٦٢٢٠٣	٢
١٣	التعدين واستغلال المحاجر	٨٨٦٤١	٨٦	١٤٩٣٠	١٤	١٠٣٥٧١	١
١٤	الوساطة المالية	٧٤٠٣٢	٧٣	٢٧٠١٢		١٠١٠٣٥	١
١٥	الكهرباء والغاز والمياه	٥٧٧١١	٦٠	٣٨٣١٠	٤٠	٩٦٠٢١	١
١٦	المنظمات والهيئات الدولية	١٧١٢	١٧	٨٣٧٤	٨٣	١٠٠٨٦	١
	إجمالي الوظائف	٤٢٥١٧٢٣	٤١,٩	٥٨٨٤٦٧٠	٥٨,١	١٠١٣٦٣٩٣	١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، مسح القوى العاملة في أغسطس ٢٠١٢م، الرياض .

تشكل سيطرة العمالة الوافدة على قطاع التجزئة خللاً كبيراً للاقتصاد المحلي يفرز الكثير من الآثار الاقتصـــادية . وهناك ضرورة لإيجاد تشريعات للقضاء على تكتلات العمـــالة الوافدة في قطاع تجـــارة التجزئة والحاجة لـــلقضاء على التستر التجاري ، حيث تشير بيانـــات وزارة التجارة إلى أن قطاع المقاولات يحتل نسبة ٤٣% من قطاعات التســـتر التجاري ، ثم السلع الاستهلاكية ١٩,٢%، وتجارة التجـــزئة ١٦%، والسلع الغـــذائية ٨%، وأعمـــال أخرى ١٥,٨%. إن أكثر القطاعات مساهمة في خلق الوظـــائف لدى السعوديين قطاع تجارة التجزئة بنسبة ٢٣,٢% يليه الأنشطة العقارية بنسبة ١٨,٤٥% ثم التشييد والبناء بنسبة ١٦,٤% ثم الصناعة التحويلية بنسبة ١٥,٧% كما في الجدول ٤ :

جدول (٤)

المشتغلون السعوديون حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

النشاط الاقتصادي	عــام ٢٠٠٠	عــام ٢٠١٢	نسبة النمو %	نسبة المساهمة في نمو الوظائف
التشييد والبنــاء	٣٩١٢٤	١١٢٧٠١	%١٨٨	%١٦,٤
الوساطة الماليــة	٢٨٥٩٤	٧٤٠٢٣	%١٥٩	%١٠,١
الأنشطة العقارية	٥٥٠٣٠	١٣٧٥٠٨	%١٥٠	%١٨,٤
الفنادق والمطاعم	١٠٣٣٥	٢٣٦١٦	%١٢٩	%٣,٠
الصناعة التحويلية	٦٣٥٠٢	١٣٤٠١٩	%١١١	%١٥,٧
تجار الجملة والتجزئة	١٨٩٨٢٠	٢٩٣٨٤٧	%٥٥	%٢٣,٢
النقل والتخزين والاتصالات	١٥٠٦٨٧	١٩٥٧١٨	%٣٠	%١٠,١
التعدين واستغلال المحاجر	٧٨٥٨٠	٨٨٦٤١	%١٣	%٢,٢
الكهرباء والغاز والمياه	٥٤١٤٧	٥٧٧١١	%٧	%٠,٨
الزراعة والصيد والغابات	١٨٩٩٧٣	١٦٠١٦٥	%١٥,٧	%٧,١
الإجمالي	٨٥٩٧٩٢	١٢٧٧٩٤٠	%٤٨	%١٠٠

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٢)، التقارير لعدد من السنوات. الرياض.

كما أن العاملين في قطــاع تجارة التجزئة يتقاضون رواتب منخفضة تتراوح بين ١٠٧٢ريالاً شهرياً للوافــد ، و ٢٥١٣ ريالاً للسعودي ، كما هو مبين في الجدول ٥:

جدول (٥)

متوسط رواتب السعوديين الشهرية مقارنة مع الوافدين في القطاع الخاص عام ٢٠١٠ (بالريال)

النشاط الاقتصادي	سعوديـــون			غير سعوديـــون			الإجمالـــي		
	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المتوسط	ذكور	إناث	المجموع
الزراعة والصيد والغابات	٢٤٤٠	١٩٦٦	٢٤٢٣	٧٠٨	٨٠٠	٧٠٨	٧٣٨	١٦٣٦	٧٣٩
التعدين واستغلال المحاجر	٨٤٩١	٨٦٥٢	٨٤٩٣	٤٥٩٣	٥٩٥١	٤٧٤٤	٧٠٣٠	٦٣١٠	٦٩٩٣
الصناعة التحويلية	٣٤٠٥	١٧٠٧	٣٣٢٧	١٠٧١	٨٨٣	١٠٦٨	١٣٤٥	١١٣٩	١٣٤٢
الكهرباء والغاز والمياه	٥٨٥٣	٢١٣٩	٥٨٢١	١٨١٩	٦٢٧٨	١٨٢٤	٣٣٢٥	٢٨٩٥	٣٣٢٣
التشييد والبناء	٢٥٧٢	٢٥٣٢	٢٥٧١	٩٣٧	٦٦٧	٩٣٦	١٠٤٤	١١٧٤	١٠٤٥
تجار الجملة والتجزئة	٢٥١٣	١٩٩١	٢٤٨٤	١٠٧١	١١٩٣	١٠٧٢	١٢٤٥	١٦٢٤	١٢٥٠
الخدمات الجماعية والاجتماعية	٤١٠٤	٢١٧٠	٣٥٩٥	١١٧٧	١٩٤٤	١٢٣٧	١٥٤٦	٢٠٢٩	١٥٩٨

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٢)، التقارير لعدد من السنوات . الرياض.

وفي قطاع تجارة التجزئة تنتشر محلات البقالة والسوبرماركت بكثرة ، حيث يقدم أصحاب البقالات السعوديون للأجانب مقابل إدارتهم رواتب شهرية تتراوح بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ريال. ويشمل قطـــاع التجارة السعودي عدداً من النشاطات كما في الجدول ٦ :

جدول (٦)

عدد المنشآت المرخص لها بمزاولة النشاط التجاري عام ١٤٢٤هـ

نوع النشاط	عدد المنشآت المرخصة	النسبة
الشركات والمؤسسات التجارية	٤٨٩٥١٨	% ٨٧,٣
الوكالات التجارية لشركات أجنبية ومحلية	٦٤٤٧	% ١,٢
شركات تعمل تحت علامة تجارية	٤٤٥٦٢	% ٧,٩
الفنادق والاستراحات	٣٨١٠	% ٠,٨
مكاتب خدمات المهن الحرة	٣٥٤٥	% ٠,٦
المخابز الآلية والبلدية	٧٧٨٧	% ١.٤
محلات وورش الذهب والمجوهرات	٤٧٤١	% ٠,٨
المجموع		% ١٠٠

المرجع : وزارة التخطيط (٢٠١٢) ، تقديرات خطة التنمية السابعة. الرياض .

يشرف على سوق العمل السعودي ثلاث جهات حكومية هي وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية ومجلس القوى العاملة، حيث تقوم وزارة العمل بتطبيق قانون العمل والعمال ونشر وتنظيم شؤون تــوظيف العاملين المواطنين والوافدين ونشر المعلومات بسوق العمــل. أما وزارة الخدمة المدنية فمهمتها تنفيذ سياسات العمل وتوظيف العمالة الوطنية. بينما يتولى مجلس القوى العاملة وضع السياسات.

رابعا: سياسة وبرامج توطين الوظائف في المملكة العربية السعودية :

انطلق برنامج سعودة الــوظائف في أواسط التسعيــنيات من القرن الماضي. وترجع سعودة الــوظائف إلى القرار الــوزاري رقم ٥٠ لعام ١٤١٥هـ (مجلس الوزراء: ١٤١٥هـ). في العام ٢٠١١م زاد الاهتمام بسعودة الوظائف بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين ، والذي دعا لإيجاد الوظائف للمواطنين بشتى الطرق . وقد اهتمت خطط التنمية الخامسة (١٤١٠ _ ١٤١٥) والسادسة (١٤١٥ _ ١٤٢٠)

والسابعة (١٤٢٠ _ ١٤٢٥) ، والثامنة (١٤٢٥ _ ١٤٣٠) ، والتاسعة (١٤٣٠ _ ١٤٣٥) بوضع برامج لسعودة الوظائف وإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة وإيجاد عمل لكل مواطن قادر على العمل، من خلال خطط تهدف إلى تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة ورفع معدل إنتاجية العمالة السعودية وزيادة توافق مستوى مهارات السعوديين مع احتياجات سوق العمل وزيادة إمكانية حصول المرأة السعودية على فرص عمل. (لمزيد من التفاصيل عن القرار الوزاري رقم ٥٠ أنظر الملحق رقم١). تم إلزام المنشآت الخاصة التي تستخدم ٢٠ عاملاً فأكثر بتشغيل ما لا يقل عن ٥%سنويا من السعوديين. ومن ثم تم تثبيت النسبة إلى ٣٠% في جميع الأنشطة، ما عدا قطاعات المقاولات بنسبة ١٠% والصيانة والنظافة في المشاريع الحكومية بنسبة ٥% وفي الصناعات التحويلية بنسبة ١٥%-٢٠% (الكتاب الإحصائي السنوي لوزارة العمل عام ٢٠٠٩). وقد ركزت استراتيجية التوظيف السعودية على تقليل العمالة الأجنبية وتوظيف السعوديين بمعدل يساوي عدد الداخلين الجدد في سوق العمل مع تقديم الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص لتوظيف السعوديين، مع تركيز جهود وزارة العمل على تنظيم سوق العمل وإصدار التراخيص باستيراد الأيدي العاملة، بينما يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية لتمويل تدريب وتأهيل الأيدي العاملة السعودية بتكلفة ١٥٠مليون ريال، مع تولي وزارة الخدمة المدنية مهام الإدارة والإشراف على توظيف السعوديين في الدوائر الحكومية. وقد قام صندوق تنمية الموارد البشرية بتمويل برنامج حافز لتقديم معونة البطالة، والتي تبلغ ٢٠٠٠ ريال شهريا ولمدة سنة. وتهدف سياسة السعودة إلى (كامل، ١٩٨٩، ٧):

(١) خلق فرص عمل للمواطنين والحد من ظاهرة البطالة .

(٢) إكساب السعوديين المهارات والخبرات.

(٣) الحد من التحويلات النقدية للخارج من قبل العمالة الأجنبية .

(٤) توفير عمالة وطنية ذات ولاء وانتماء للوطن .

(٥) الحد من انتشار الثقافات والعادات الأجنبية التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع السعودي .

(٦) حماية الأمن الوطني .

ورغم تطبيق سياسة سعودة الوظائف منذ ما يزيد عن عقد من الزمان إلا أن الــنتائج ليست مشجعــة، نظرا لعدد من العقبــات التي واجهت برنامج سعودة الوظائف. تشكل سعودة الوظائف في المملكة العربية السعودية حلاً جزئياً للبطالة في المملكة، حيث تحتاج معــالجة البطالة إلى خلق وظــائف جديدة في الاقتصاد الســعودي والتي تقارب ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل سنــوياً أو بما يتناسب مع عدد الداخلين الجدد لسوق العمــل سنويا، كما يتطلب معالجــة البطالة إعادة هيكلة الأنشطة في القطاع الخاص وتصنيف المهن ورفع مستوى الأجور وربطها بمستوى الإنتاجية وفتح مجالات عمل جــديدة. ولا يتوقع من سياسة السعودة لوحدها أن توجد الحلول الجذرية للبطالة.

لم تتم الاستجابة الكاملة لسعودة الوظائف لغاية الآن، لأن الأمر يعتمد على قناعة رجال الأعمال في القطاع الخاص، حيث إن تطبيق سياسة سعودة الوظائف يواجه عــدداً من العقبات، منها انخفاض معدلات الأداء لبعض العمالة السعودية ، زيادة الأعباء المالية علــى الشركات التي تطبق الســعودة ، ارتفاع نسبة الغياب والتمــارض لبعض من العمالة السعودية، عدم التزام بعض العمالة السعودية بتنظيم وساعات العمل، ارتفاع معدل ترك العمل، هروب العمالة الأجنبية وظهور بعض حالات عدم التعاون بــين العمالة الوطنية والأجنبية، ارتفاع حالات الشكوى من جانب العمالة الأجنبية. كما تواجه ســياسة سعودة الوظائف عقبة أخرى تتعلق بتفضيل العمالة الأجــنبية على العمالة السعودية في القطاع الخاص نتيجة لعدد من الأسبــاب منها انخفاض الأجر للوافد، سهولة القيادة والإشراف، الطاعة للقرارات

الإدارية، والانضباط في العمل ومواعيده وعدم التغيب، وسهولة الحصول على العمالة الأجنبية الماهرة. ورغم الفوائد المتعددة لسياسة سعودة الوظائف هناك بعض التأثيرات السلبية للسعودة نذكر منها: انخفاض الروح المعنوية للعمالة الوافدة، وقلة الرضا عن العمال وعدم الشعور بالاستقرار الوظيفي وتوتر علاقات العمل.

فيما يلي استعراض لمبادرات وزارة العمل نحو توطين الوظائف (الميمان:٢٠١٣):

١ ـ برنامج نطاقات لتصنيف المنشآت حسب التزامها بنسبة التوطين إلى أربعة نطاقات: الممتاز والأخضر والأصفر والأحمر. تقع المنشآت المحققة لنسب التوطين المرتفعة في النطاقين الممتاز والأخضر وتبلغ نسبتها ٥٠% من عدد منشآت القطاع الخاص، بينما تقع المنشآت المحققة لنسبة توطين أقل من ٥٠% في النطاقين الأصفر ونسبتها ٣٠% والأحمر ونسبتها ٢٠%. من الآثار الإيجابية للبرنامج: تحظى المنشآت في القطاعين الممتاز والأخضر بحوافز وتسهيلات، فيما تتعرض المنشآت في القطاعين الأصفر والأحمر لعقوبات مختلفة. ويهدف برنامج نطاقات إلى : تقليص أعداد الوافدين وإحلال السعوديين بدلهم. وقد استطاع البرنامج توظيف ٣٨٠,٠٠٠ مواطن أي ما يعادل خمسة أضعاف ما تم توظيفه قبل تطبيق البرنامج ، تقليص إصدار التأشيرات للمنشآت المخالفة للتوطين لجلب العمالة الوافدة في تخصصات ومهن محددة ، تخفيض العمالة الأجنبية غير الماهرة وتقليص تحويلات الوافدين والتي تقدر بـ ١٣٠ مليار ريال سنويا.

٢ ـ برنامج نطاقات الأجور لاحتساب نسب التوطين في منشآت القطاع الخاص على أساس عامل كامل لأجر العامل الوطني المحدد ٣٠٠٠ ريال شهرياً، والأجر من ١٥٠٠-٣٠٠٠ ريال يحسب بنصف عامل. ولا يحسب العامل في نسب التوطين بأجر أقل من ١٥٠٠ ريال وحساب المعوق بأربعة عمال.

٣ _ برنامج رفع رسوم العامل الأجنبي السنوية من ١٠٠ريال إلى ٢٤٠٠ ريال في المنشآت المخالفة لنسبة التــوطين وقدرها ٥٠% من العمالة، كما أن نسبة ارتفــاع الأسعار في القطاع الخاص الناجمة عــن ارتفاع تكلفة العمالة تقدر ٠,٩% سنويا. الآثار الإيجابية هي دعم صندوق التنمية البشرية لتقليل تكلفة توظــيف المواطن، حيث يقدر ما تجــنيه وزارة العمل من رفع تكلفة العامل الوافد إلى ١٥ مليــار سنوياً، ستوجــه لصندوق التنمية الــبشرية لتدريب العاطلين ودفع تعويضات حافز لهم (برنامج نطاقات: ٢٠١١) .

٤ _ برنامج حافز، الذي يموله صندوق الموارد البشرية، لدفع تعويضات للمواطن العاطل عن العمل بــقيمة ٢٠٠٠ ريال شهريا ولمــدة سنة، ومن إيجابيات برنامج حافز أنه ساعد في إيجاد قاعدة بيانات عن العاطلين عن العمل ولكنه سهل ترك الكثير من الشباب أعمالهم للحصول على تعويض حافز.

٥ _ برنامج تأنــيث محلات بيع الملابس للنساء : بدء تــأنيث محال المستلزمات النــسائية ومستحضرات التجميل، وتوظيف ١٢٦,٠٠٠ فتاة في قطاع تجارة التجزئة، بحد أدنى من الأجور ٣٠٠٠ريال شهريا.

طبقا للدراسة الاستقصائية لشركة الواني السعودية بتاريخ ١٢-٦-١٤٣٤هــ، على ١٠٠ امرأة سعودية من مختــلف المناطق من فئة السن ١٨-٣٦ كعينة عشوائية للوقوف على وضع عمل المرأة السعودية في قطاع التجزئة عام ٢٠١٣، حيث طالبت النساء السعــوديات بتأمين المواصلات لهن وإعطائهن الفرصة لاختيار ساعات العمل او الدوام بشكل جزئي. وقد خلصت الدراسة إلى أن ٤٢% من السعوديات يفضلن العمل في تجارة التجزئة، و ٦٥% رفضنها بسبب ضغوط عائلية والعادات والتقاليد. والخيار الأفضــل للنساء في بيع الملابس ومستحــضرات التجميل بنسبة ٣٣% وفي الملابس الداخلية بنسبة ١٤% (شركة الواني السعودية:٢٠١٣).

التحليل الوصفي لأفـــراد عينة الدراسة من أصحـــاب أعمال تجارة التجزئة بالطائف كما في الجدول ٧ :

جدول (٧)

تحليل وصفي لعينة أصحاب أعمال تجارة التجزئة بمدينة الطائف

المتغيـــر	الفئـــات	التكرارات	النسبـــة
العمـــر	أقل من ٢٥	٤٥	٥٠ %
	٢٥ _ ٤٠	٣٨	٤٢ %
	٤١ _ ٥٥	٤	٥ %
	أكثر من ٥٥	٣	٣ %
	المجموع	٩٠	١٠٠ %
سنـــوات	أقل من سنة	٢٣	٢٥ %
الخبـــرة	١ _ ٥	٢٩	٣٢ %
	٦ _ ١٠	٢٧	٣٠ %
	أكثر من ١٠	١١	١٣ %
	المجموع	٩٠	١٠٠ %
المستـــوى	أمي	٣	٣ %
العلمـــي	أقل من ثانوية عامة	٣٣	٣٧ %
	الثانوية العامة	٤٠	٤٤ %
	بكالوريوس	١٣	١٥ %
	دراسات عليا	١	١ %
	المجموع	٩٠	١٠٠ %

المرجع : إعداد الباحث .

يـــشير تحليل بيانات الجدول ٧ أن عمر غالبية افراد العينة (٩٢%) يبلغ ٤٠ سنة فأقل، وأن ٥٧% من أفراد العينة لهم خبرة ٥ سنوات فأقل، وأن معظم أفراد العينة بنسبة ٨٤% حاصلون على الثانوية العامة فأقل.

فيما يلي تحلـــيل لمعوقات توطين الوظائف في تجارة التجزئة في مدينة الطائف كما في الجدول ٨ :

الجدول (٨)

تحليل معوقات توطين الوظائف في تجارة التجزئة بمدينة الطائف

م	فقرات معوقات توطيـــن وظائف تجارة التجزئـــة في الطائف	المتوسط الحسابي	الترتيب التنازلي	الأنحراف المعياري	إختبار T	مستوى الدلالة
١	تفشي تجارة التأشيرات والتستر في سوق العمل	٣,٠٩	١٥	١,٢٦١	١,٢٤٢	٠,٦٢٠
٢	عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات تجارة التجزئة	٣,٣٨	١١	١,٠٥٠	٣,٤٥٠	*٠,٠٤١
٣	إنخفاض الأجور في تجارة التجزئة	٤,١٠	٣	١,٠٠٨	٥,٩٢٣	*٠,٠٣٩
٤	إنخفاض إنتاجية العمالة السعودية مقارنة بالوافدة	٣,٣١	١٢	٠,٧٦١	١,٧٩٠	٠,٥٣٢
٥	تدني فرص التدريب والإبتعاث في تجارة التجزئة	٣,٨٠	٧	١,٣١٩	٢,٦٤٧	*٠,٠٥٠
٦	إرتفاع تكلفة تشغيل العمالة السعودية	٣,٤٥	١٠	٠,٦٠٥	٦,٩٤٥	*٠,٠٢٥
٧	قلة عدد أيام الإجازة الأسبوعية والسنوية	٤,٠٥	٤	٠,٦٩٥	٨,١٦٠	*٠,٠٠٠
٨	عدم ضبط استقطاب العمالة الوافدة	٣,٢٤	١٣	١,٣١٩	١,٦١٢	٠,٠٦٣
٩	عدم توفر التأمين الصحي والضمان الاجتماعي	٣,٨٢	٦	١,٠٨٢	٧,٢٣٠	*٠,٠٢٠
١٠	عدم توفر تعويضات إصابات العمل	٢,٨٥	١٦	٠,٦٠٥	١,٠١٩	٠,٨٩٦
١١	تفشي ثقافة العيب للعمل الحرفي والفني .	٣,١٧	١٤	١,١٤٠	١,٥٤٠	٠,٩٧٣
١٢	إنخفاض مستوى الأمان الوظيفي	٣,٥٧	٩	٠,٧٨٩	٢,١٣٥	*٠,٠٤٥
١٣	تدني فرص الترقية في وظائف تجارة التجزئية	٣,٩٠	٥	١,٢١٠	٣,٨٩٠	*٠,٠٣٩
١٤	عدم رغبة العمالة الوطنية أحيانا بمكان العمل المحدد	٣,٦٥	٨	٠,٨٧٦	٢,٢٧٥	*٠,٠٥٠
١٥	التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية	٤,٢٥	١	١,١٢٤	١٢,١٧٥	*٠,٠٠٠
١٦	ساعات العمل الطويلة	٤,١٣	٢	٠,٩٤٧	٩,٤٩٨	*٠,٠٠١
	المعدل الأجمالي	٣,٦١٠		٠,٩٨٦		

* = دال احصائيا على مستوى ٥% .

المرجع : تحليل الباحث .

تبين من تحليل بيانات الجدول ٨ أن معدل المتوسطات الحسابية لمعوقات توطين وظائف تجـــارة التجزئة في الطـــائف (٣,٦١٠) أعلى من متوســـط مقياس ليكرت الخماسي (٣)، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الأولى ونقبل الفرضية البديلة بأن هناك معوقات لتوطين الوظائف في تجارة التجزئة في الطائف مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

(١) التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية .

(٢) ساعات العمل الطويلة .

(٣) إنخفاض الأجور .

(٤) قلة الإجازات .

(٥) قلة فرص الترقي .

(٦) إنعدام التأمين الصحي والضمان الأجتماعي .

(٧) تدني فرص التدريب والإبتعاث .

(٨) عدم ملاءمة مكان العمل .

(٩) عدم الأمان الوظيفي .

(١٠) إرتفاع تكلفة العمالة الوطنية .

(١١) عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات تجارة التجزئة .

(١٢) إنخفاض إنتاجية العمال .

(١٣) عدم ضبط استقطاب الأيدي العاملة .

(١٤) تفشي ثقافة العيب للعمل الحرفي والفني .

(١٥) تفشي تجارة التأشيرات والتستر في سوق العمل .

(١٦) عدم تعويض إصابات العمل.

وهذه المعـــوقات بانحراف مـــعياري متوسط (٠,٩٨٦). كـــما أن معظم هذه المعوقات ذات دلالة إحصائية لاختبار t للعينة الأحادية، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمعظم المعوقات، ماعدا

المعوقات في البنود ١، ٤، ٨، ١٠، ١١ فهي غير دالة إحصائيا وبالتالي يمكن تجاهلها .

وحول تحليل بيانات حلول معوقــات توطين الوظائف في تجارة التجزئة في مدينة الطائف فهي مبينة في الجدول ٩ :

الجدول (٩)

تحليل الحلول المقترحة لمشكلة توطين الوظائف في تجارة التجزئة في مدينة الطائف

الرقم	فقرات الحلول المقترحة	المتوسط الحساب	الترتيب التصاعدي	الأنحراف المعياري	إختبار T	مستوى الدلالة
١	إتباع سياسة الحد الأدنى للأجر	٣,٥٩	٨	١,٢١٩	٢,٧٢٦	٠,٠٣٨*
٢	زيادة الرسوم على استقدام الوافدين	٣,٤٨	٩	٠,٦٧٥	٧,١٤٩	٠,٠٢٦*
٣	فرض ضريبة على رواتب الوافدين	٣,١٠	١٢	٠,٥٩٥	١,٥٦٢	٠,٠٨١
٤	الدعم الحكومي لأجر السعودي في تجارة التجزئة	٣,٩٢	٥	١,٣٣٢	١,٧١٤	٠,٠٦٩
٥	إقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة	٤,٣٥	١	١,٠٤٢	١٢,٠٨٦	٠,٠٠٠*
٦	سن الأنظمة لضبط استقدام العمالة الوافدة	٣,٣٢	١٠	١,٦٨٥	١,٠٠٧	٠,٠٩٥
٧	ترحيل العمالة السائبة المخالفة	٤,١٠	٢	١,١٢٤	١,٦٤٥	٠,٠٧٨*
٨	تحفيز عمل المراة السعودية في تجارة التجزئة	٣,٩٩	٤	٠,٧٦٨	٢,٣١٥	٠,٠٤٣*
٩	توعية الشباب السعودي بأهمية العمل الحر	٣,٢٤	١١	١,٢٣٠	٢,٠٩٦	٠,٠٥٠*
١٠	إعادة النظر ببرنامج حافز لتعويض العاطلين	٣,٧٠	٧	٠,٨٩٦	٢,٣٤١	٠,٠٤٨*
١١	رفع جودة مخرجات التعليم	٣,٨٠	٦	١,٠٢٤	٩,٥٦٣	٠,٠١٩*
١٢	مكافحة التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية	٤,٠١	٣	٠.٧٤٧	٨,٣٧٤	٠,٠٢١*
	المعدل الأجمالي	٣,٧١٦		٠,٩٤٥		

* = دال احصائيا على مستوى ٥% . المرجع : تحليل الباحث .

يتبين من تحليل بيانات الجدول (٩) أن معدل المتوسطات الحسابية لحلول معوقات توطين وظائف تجارة التجزئة في الطائف (٣,٧١٦) هي أعلى من متوسط مقياس ليكرت الخماسي (٣)، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة بوجود حلول لمعوقات توطين وظائف تجارة التجزئة في الطائف مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

(١) إقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة .

(٢) ترحيل العمالة السائبة المخالفة.

(٣) مكافحة التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية .

(٤) تحفيز عمل المراة السعودية في تجارة التجزئة .

(٥) الدعم الحكومي لأجر السعودي.

(٦) رفع جودة مخرجات التعليم .

(٧) توعية الشباب السعودي بأهمية العمل الحر .

(٨) إتباع سياسة الحد الأدنى للأجور .

(٩) زيادة الرسوم على استقدام الوافدين.

(١٠) سن الأنظمة لضبط استقدام العمالة الوافدة .

(١١) توعية الشباب السعودي بأهمية العمل الحر .

(١٢) فرض ضريبة على رواتب العمالة الوافدة .

وهذه الحلول ذات انحراف معياري متوسط (٠,٩٤٥) . كما أن معظم هذه الحلول دالة إحصائياً حسب إختبار (t) للعينة الأحادية ما عدا الحلول في البنود ٣، ٤، ٦ فهي غير دالة إحصائياً، مما يجعلنا نرفض الفرضية العدمية االرابعة ونقبل الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أصحاب الأعمال حول حلول معوقات توطين وظائف تجارة التجزئة بالطائف .

الخاتمــة والتوصيــات :

١ _ الخاتمــة :

هدفت الدراسة للتعرف على معوقات توطين العمالة السعودية في قطاع تجارة التجزئة في مدينة الطائف، وإيجاد الحلول لها والقضاء على التستر التجاري، حيث تشير بيانات وزارة التجارة إلى أن قطاع تجــارة التجزئة يشكل نسبة ١٦% من قطاعات التستر وأن معدل توطــين الوظائف في قطاع تجارة التجزئة لا يزيد عن ١١%، وهو الأقل بين القطاعات الاقتصادية على الرغم من توظيفه لأكبر عدد من العمالة في القــطاع الخاص في المملكة العربية السعــودية. ونظرا لعدم توفر قوائم معتمدة لمجتمع الدراسة، استخدم الباحــث منهجية وصفية تحليلية وتطبيق دراسة ميدانية لعينة قصدية من مؤسسات تجارة التجزئة في الطائف لجمع البيانات الأولية من أصحاب الأعمال.

بعد تحليل بيانات الدراسة الميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية :

١ _ يعاني توطين الوظائف في تجارة التجــزئة في الطائف من عدد من المعوقات مرتبة حسب أهميتها وهي: التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، ساعات العمل الطويلة، انخفاض الأجور، قلة أيام الإجازة، قلة فرص الترقي ، إنعدام التأمين الصحي والضمان الاجتماعي ، تدني فرص التدريب والإبتعاث ، عدم ملاءمة مكــان العمل، عدم الأمان الوظيفي، ارتفاع تكلفــة العمالة الوطنية ، عدم مــواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات تجــارة التجزئة، عدم ضبط استقطاب الأيدي العــاملة، تفشي ثقــافة العيب للعمل الحــرفي والفني، تفشي تجارة التأشيرات والتــستر في سوق العمل، عدم تعــويض إصابات العمل. وهذه المعــوقات بمتوسط حســابي (٣,٦) يدل على موافقة أفــراد العينة عليها

وبانحراف معياري متوسط (٠,٩٨٦)، وأن معظم هذه المعوقات ذات دلالة إحصائية حسب اختبار (t) للعينة الأحادية.

٢ ـ توصلت الدراسة إلى عدد من الحلول لمعوقات توطين وظائف تجارة التجزئة في الطائف مرتبة حسب أهميتها كما يلي: إقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة، ترحيل العمالة السائبة المخـــالفة، مكافحة التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، تحفيز عمل المرأة السعودية في تجارة التجزئة، الدعم الحكومي لأجر السعودي، رفع جودة مخرجات التعليم، توعية الشباب السعودي بأهمية العمل الحر واتباع سياســـة الحد الأدنى للأجور، وإعادة النظـــر في برنامج حافز لتعويض العاطلين عن العمل وزيادة الـــرسوم على استقدام الوافدين. وهذه الحلول بمتوسط حســـابي (٣,٧١٦) يدل على موافقة أفـــراد العينة عليها وبـــانحراف معياري متوســـط (٠،٩٤٥) وأن معظم هذه الحلول ذات دلالة إحصائية حسب إختبار (t) للعينة الأحادية .

٢ _ التوصيــات :

على ضـــوء نتائج الدراسة حول معوقـــات توطين وظائف تجارة التجزئة في الطائف والحلول لهذه المعوقات، توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية ، وهي بمثابة خـــطة عمل يمكن رفعها للجهات المعنية بتـــوطين وظائف تجارة التجزئة في مدينة الطائف :

(أ) تقديم الدعم الحكـــومي لتوطين الوظائف في مؤسسات تجارة التجزئة في مدينة الطائـــف ، وأن يشمل الدعم تحسين رواتب السعوديين في تجارة التجزئـــة والأستثمار في تدريبهم وتـــرشيد استقدام العمالـــة الوافدة إلى قطاع تجارة التجزئة في الطائف.

(ب) تطوير مخرجـــات التعليم وتزويد الدارسين بالمـــهارات الموائمة لاحتياجات تجارة التجزئة في الطائف.

(ج) تقديم التدريب الوظيفي للسعوديين الذين يتم توطين وظائفهم في مؤسسات تجارة التجزئة .

(د) أن يتم توطين الـــوظائف في مؤسســـات تجارة التجزئـــة في الطائف وفقا لاستراتيجيـــة مدروسة تســـاعد في التغلب على العـــوائق التي تواجه هذه المؤسسات في تشغيل العمالة السعودية فيها .

المراجـــع :

(أ) المراجـــع باللغـــة العربيـــة :

ـ برنامج نطاقات (٢٠١٢) مستويات مهنية لتصنيف العمالة في المملكة. وزارة العمل الرياض بتاريخ ٢٣-٦-٢٠١٢ الوطن (http://www.mol.gov.sa) .

ـ بنك الخليج (٢٠١٠) معوقات توطين الكوادر الوطنية في الكويت. إدارة الموارد البشرية. الكويت.

ـ البنك الدولي (٢٠١٢) "سوق العمل السعودي" بالتعاون مع وزارة التخطيط. واشنطن دي. سي .

ـ الجبر، نبيه عبـــد الرحمن (٢٠٠٧) "توطين الوظائف من وجهة نظر العاملين في قطاع التجارة".مجلة جـــامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد ١٥، ص:٩١-١٤١.

ـ الجـــزيرة كابيتال للدراسات الماليـــة (٢٠١٢) قطاع التجزئة السعودي . إدارة الأبحاث يوليو ٢٠١٢. الرياض .

ـ خليفة ، فتحي علي (٢٠٠٨) مبـــادىء الاقتصاد الكلي . كلية العلوم الإدارية والمالية . جامعة الطائف.

ـ الـــدخيل ، ناصر (١٤١٤هـــ) جاهزية الشباب مـــسئولية تضامنية .مجلة تجارة وصناعة الرياض العدد ٤٠٧العام ١٤١٤ ص ٣٤.الرياض.

ـ شركة الواني السعودية ومركز تمكين المرأة وهارفي نيوكلز(٢٠١٣) تصور الرأي العام لعمل النساء في قطاع تجارة التجزئة. الرياض.

(www.alwatan.com.sa/economy/news/ Article ID=113063)

_ العباس، بلقاسم (٢٠١٠) حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط . الكويت في ديسمبر ٢٠١٠م. الكويت .

_ عثامنة ، عبد الباسط (٢٠١١)، إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافد وإمكانية الإحلال : دراسة قياسية للحالة الأردنية (١٩٧٣-٢٠٠٩م) .

_ القحطاني، عبد الوهاب (٢٠١٣)، التستر في الأنشطة التجارية . الرياض العدد ١٦٣٦٥بتاريخ ١٤-٤-٢٠١٣.

_ كامل، مصطفــى مصطفى (١٩٨٩)، "دراسة تحليلية ميــدانية لتطبيق سياسة سعــودة الوظائف في القطاع الخاص" مجلة المال والتجارة. القاهرة. العدد ٢٤٨ مجلد ٢١ ص : ٣-١٩ .

_ مجلس الوزراء (١٤١٥) قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠ بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٤١٥ حول السعودة. الرياض .

_ مجلس الــوزراء السعودي (١٤١٤) توصيات حول توطين الوظائف رقم ١٦٥ تاريخ ١٢/ ٧ / ١٤١٤. اللجنة العامة لمجلس الوزراء . الرياض.

_ مصلحة الإحــصاءات العامة والمعلومــات (٢٠١٢). مسح القوى العاملة في أغسطس ٢٠١٢م. الرياض .

_ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلــومات (٢٠١٢) "القوى العاملة في المملكة العربية السعودية" دراسة في النصف الأول من عام ٢٠١٢. الرياض.

_ مصلحة الإحصــاءات العامة والمعلومات (٢٠١٢) التقاريرلعدد من السنوات . الرياض .

_ الميمــان، منصور (٢٠١٣) قــراءة لأهم مبادرات وزارة العــمل نحو توطين الوظائف. مجلة التدريب والتقنية العدد ١٦٩ فبراير. الرياض .

ـ الهران، محمد بن عبد الله (٢٠٠٤) "إيجـــاد نموذج مقترح لتوطين الوظائف في القطاع الخاص السعودي". مجلة جامعة الملك عبد العزيز كلية الإقتصاد والإدارة العدد ١ ، المجلد ١٨، ص. ص ٧٧-١١٨ .

ـ وزارة التخطيط (٢٠١٢) تقديرات خطة التنمية السابعة. الرياض ، ص ٢٦٤ .

(ب) الدراســـات باللغـــة الانجليزيـــة :

- Musa, Imad (2008) Economic Growth &Unemployment In Arab Countries: Is Okun Law Valid? Journal of Development and Economic Policies, Special Issue,Vol.10.No.2, 2008.

- Samuelson, Paul & William Nordhaus(2006)Economics. Lebanon Library Publisher. Beirut.

- Sylvie Rivot (2011) Special Remedies for Special Causes: Involuntary Unemployment in Keynes' Political Writings "Cambridge Journal of Economics No. 35, November:785-803

الملاحـــق

الملحق الأول

توصيات مجلس الوزراء السعودي حول توطين الوظائف

وافق مجلـــس الوزراء على توصيات اللجنـــة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٦٥ تاريخ ١٢ / ٧ / ١٤١٤هـــ بعد منـــاقشة إحلال العمالة الـــوطنية محل العمالة الأجنبية في القطاع الخاص:

١ _ أن تقوم جميع المنشآت أيا كان عدد العـــاملين فيها بالعمل على استقطاب المواطنين وتوظيفهم .

٢ _ إلزام كل منشأة تستخدم ٢٠ شخصا فأكثر بزيادة العمالة السعودية بما لايقل عن ٥% سنويا.

٣ _ يتم تعديل النـــسبة المشار إليها أعلاه وفق ما يتـــوفر من أيدي عاملة وطنية حسب طبيعـــة وظروف العمل ونسبة العمالة السعودية لأي منشأة او نشاط او منطقة.

٤ _ على المنشآت في تحقـــيقها لتلك النسبة توظيف القـــوى العاملة الوطنية من مختلف الفئات المهنية.

٥ _ إلزام المنشآت بعدم استخدام غير السعوديين للعمل في وحدات التوظيف وفي وظـــائف مسئولي التوظيف ووظائف الاستقبال والمعقبين ومراجعي الإدارات الحكومية وأمناء الصناديق ووظائف الحراسة الأمنية .

٦ _ أن تجازي كل منشاة تخالف الأحكام المتقدمة بكل او بعض الجزاءات التالية:

(أ) وقف الموافقة على طلبات الاستقدام التي تقدم منها.

(ب) وقف طلبات نقل الكفالة او تجديد إقامة العاملين لديها.

(ج) الحرمان من الدخول في المناقصات الحكومية

(د) الحرمان من القروض

(هـــ) الحرمان من الإعانات التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص

٧ ـ تشكيل لجنـــة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية برئاسة وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية لشئـــون العمل ومندوبين من وزارات الداخلية والتجارة والصناعة والكهرباء للنظر في كل ما يتعلق بتنفيذ القرار وعلى الأخص ما يلي:

(أ) اقتراح الجزاء الذي يقع على المخالف بقرار من وزير الداخلية بناء على توصية وزير العمل.

(ب) بحث تعديل نسبة العمالة السعوديـــة التي تزاد سنويا والتوصية بالنسبة المقترحة ويصدر التعديل بقرار من وزير العمل.

(ج) بحث إضـــافة الوظائف والمهن الجديدة الـــتي يحظر على غير السعوديين شغلها ويتم تحديد هذه الوظائف بقرار وزير العمل.

(د) وضع خطة إعلامية لمواكبة تنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع وزارة الأعلام.

(هـــ) تقويم نتائج تنفيذ القرار كل سنتين بمشاركة كل من وزارة التخطيط والأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ويقوم وزير العمل برفع ما تتوصل إليه اللجنة الى رئيس مجلس القوى العاملة .

(و) أي اختصاصـــات أخرى يرى وزير العمل إضـــافتها (مجلس الوزراء السعودي:١٤١٤هـــ.

الملحق الثانـــي

الاستبيـــان

المعوقـــات والحلول المقترحة لتوطين وظـــائف تجارة التجزئة في الطائف من وجهة نظر أصحاب الأعمال :

أولاً : البيانات الشخصية والوظيفية :

الرجاء وضع إشارة (√) حول الإجابة الصحيحة .

١ _ العمـــر :

- ○ أقل من ٢٥ سنة .
- ○ ٢٥ _ ٤٠ سنة .
- ○ ٤١ _ ٥٥ سنة .
- ○ أكثر من ٥٥ سنة .

٢ _ عدد سنوات الخبـــرة :

- ○ سنة واحدة .
- ○ ١ _ ٥ سنة .
- ○ ٦ _ ١٠ سنة .
- ○ ١٠ فأكثر .

٣ _ الدرجة العلميـــة :

- ○ أمـــي .
- ○ أقل من الثانويـــة .
- ○ ثانويـــة عامـــة .
- ○ بكالوريـــوس .
- ○ دراســـات عليـــا .

ثانيـــاً : فقرات الاستبيان حول معوقات توطين قوة العمل في تجارة التجزئة في مدينة الطائف .

م	الفقـــرات	أوافق بشدة ٥	أوافق ٤	أوافق الى حد ما ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق بشدة ١
١	تفشي تجارة التأشيرات والتستر في سوق العمل.					
٢	عدم مواءمة مخرجات التعليم لاحتياجات تجارة التجزئة .					
٤	إنخفاض الأجور في تجارة التجزئة .					
٥	إنخفاض إنتاجية العمالـــة الـــسعودية مقارنـــة بالوافدة.					
٦	تدني فرص التـــدريب والأبتعـــاث في تجـــارة التجزئة .					
٧	ارتفاع تكلفة تشغيل العمالة السعودية.					
٨	قلة عدد أيام الأجازة الأسبوعية والسنوية.					
٩	عدم ضبط استقطاب العمالة الوافدة					
١٠	عدم توفر التأمين الصحي والضمان الأجتماعي					
١١	عدم توفر تعويضات إصابات العمل .					
١٢	تفشي ثقافة العيب للعمل الحرفي والفني					
١٣	انخفاض مستوى الأمان الوظيفي .					
١٤	عدم رغبة العمالة الوطنية أحيانا بمكان العمـــل المحدد.					
١٥	التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية.					
١٦	ساعات العمل الطويلة .					

ثالثـــاً : فقرات الاستبيان حول الحلـــول المقترحة لتوطين قوة العمل في تجارة التجزئة في مدينة الطائف .

م	الفقـــرات	أوافق بشدة ٥	أوافق ٤	أوافق الى حد ما ٣	لا أوافق ٢	لا أوافق بشدة ١
١	إتباع سياسة الحد الأدنى للأجر .					
٢	زيادة الرسوم على استقدام الوافدين.					
٤	فرض ضريبة على رواتب الوافدين.					
٥	الدعم الحكومي لأجر السعودي.					
٦	إقتصار استقدام الوافدين على العمالة الماهرة.					
٧	سن الأنظمة لضبط استقدام العمالة الوافدة.					
٨	ترحيل العمالة السائبة المخالفة.					
٩	تحفيز عمل المرأة السعودية في تجارة التجزئة.					
١٠	توعية الشباب السعودي بأهمية العمل الحر.					
١١	إعادة النظر ببرنامج حافز لتعويض العاطلين.					

عرض كتاب

القيم الإسلامية ودورها في تقديم الحلول للمشكلات البيئية العالمية

تأليـــف : **سماحة الشيخ / أحمد بن حمد الخليلي**
المفتـــي العـــام لسلطنـــة عمـــان
عـــرض : **أحمد بن علي الشرياني**
مدير إدارة البيئة في الأمانة العامة لمجلس
التعاون لدول الخليج العربية
الناشـــر : وزارة الأوقاف والشئون الدينية
سلطنة عمـــان

الحمـــد لله رب العالمين الذي خلق كل شيء في هذا الكون بحكمة بالغة {وخَلَقَ كُلَّ شَـــيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا} (الفرقان ــ ٢). {إِنَّـــا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} (القمر ــ ٤٩). {وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَـــا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْـــنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ} (الحجر ــ ١٩). وسخّر للإنسان كل شيء في الوجود، {اللَّـــهُ الَّذي خَلَقَ السَّماوات وَالأَرضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّماءِ مـــاءً فَأَخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرات رِزقًا لَكُم وَسَخَّرَ لَكُمُ الفُلكَ لِتَجرِيَ فِي البَحرِ بِأَمرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنهارَ . وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمسَ وَالقَمَرَ دائِبَينِ وَسَخَّرَ لَكُـــمُ اللَّيلَ وَالنَّهار} (إبراهيم ٣١-٣٢). وأرسى سبحانه القواعد والأسس التي تحكم التعايش بين المخلوقات في هذا الكون ليعيش كل فرد في إطاره وفق نظم كونية دقيقة {وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} (الأعراف ــ ٥٦) . والصلاة والسلام على رسول الرحمة سيدنا محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ الذي علم أصحابه ــ رضوان الله عليهم ــ أن لا يقتلوا صبياً،

ولا امرأة، ولا كبيراً هرماً، ولا يقطعوا شجراً مثمراً، ولا يخربوا عامراً، ولا يعقروا شاةً، ولا بقرةً إلا لمأكلة، ولا يغرقوا نخلاً، ولا يحرقنه .

وبعد : لقد وقع في يدي كتاب "القيم الإسلامية ودورها في تقديم حلول للمشكلات البيئية العالمية" لسماحة الشيخ العلامة أحمد بن حمد الخليلي – حفظه الله – المفتي العام لسلطنة عمان. والكتاب عبارة عن بحث في أحد محاور مؤتمر "البيئة في الإسلام" وهو المؤتمر الخامس عشر الذي أقامته مؤسسة آل البيت بالمملكة الأردنية الهاشمية في مدينة عمان خلال الفترة ١٨ ـ ٢٠ شوال ١٤٣١هـ الموافق ٢٧ ـ ٢٩ سبتمبر ٢٠١٠م.

ويقع الكتاب في ٢٢٣ صفحة من الحجم المتوسط. وقد قسم سماحته هذا البحث إلى مقدمة ومحورين وخاتمة. ففي المقدمة عرف سماحته البيئة لغة واصطلاحا، وقد خرج إلى أن البيئة متنوعة ومتعددة المفاهيم، فقد تكون طبيعية كالأرض وما تشتمل عليه في بطنها أو من فوق ظهرها، وقد تكون اجتماعية بحسب ما يكون عليه الناس في ذلكم المحيط من نظم اجتماعية تدعم العلاقات فيما بينهم وتصل بعضهم ببعض، وقد تكون دينية بحسب ما يسود المجتمعات من عقائد غيبية وما ينشأ عنها من سلوك الأفراد الذين آمنوا بها وممارساتهم لصنوف العبادات التي تنجم عنها، وقد تكون ثقافية بحسب ما ينتشر في الأمم من معارف وما تتميز به من تصورات، وقد تكون اقتصادية بحسب ما تعتمد عليه في بناء نهضتها وتحريك حياتها وتوسعة مشاريعها من ثروات طبيعية أو إنتاجية، وقد تكون صناعية بحسب ما تبتكره أو تقلد فيه غيرها من الصناعات.

وتناول المحور الأول قيم الإسلام حيث أوضح سماحته، أن القيم جمع قيمة وهي في الأصل ثمن الشيء وتكون بمعنى الاستقامة، كما أن الإسلام هو الانقياد والإذعان لدين الله الحق الذي اصطفاه لعباده، فقد ذكر سماحته أن القرآن الكريم

يربط بين الامتنان على الإنـــسان بما يغدق عليه من سيوب هذا الكرم المدرار وما يحيط به من عباب هـــذا الفضل الزاخر، وبين فرضيـــة عبادته لربه التي خُلق من أجلها. لهذا فـــإن نعمة الله على الإنسان تستلـــزم قيامه بحسن عبادته، والعبادة لا تنحصـــر في عبادات يؤديها الإنسان في ســـاعات من ليله أو نهاره أو في مواقيت دورية من عمره، بل العبادة أوسع مفهوماً من ذلك فهي تشمل كل ما يصدر عن الإنسان من بر وإحـــسان، سواء ما تعود منفعته على نفسه أو على أسرته أو على مجتمعه أو على أمته أو على جنسه أو على مخلوقات الله تعالى الأخرى. بجانب هذا فإن الإسلام شدد على تحقيق الإيمان بالله وبالإيمان باليوم الآخر، وجعلهما ركنين ركينيين في بناء حياة المسلم الفكريـــة والعلمية والأخلاقية والاجتماعية من أجل التـــوازن والانضباط، لأن الإيمان بالله هو إيمان بالمبدأ، ولقد حض الإسلام الحنيف أتباعه على العنايـــة بالإصلاح الاجتماعي، وذلك بدعوته إلى بذل الجهد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون عليهما من جميع أفراد الأمة الخواص والعوام، فقد جعلهما ميزة للأمة وشـــرفا لها بين جميع الأمم، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أساسيات قيم الإسلام .

بعد ما ذكر سماحته جملة من القيم الإسلامية انتقل إلى المحور الثاني حول تأثير القـــيم في المحافظة على البـــيئة، حيث قال إن عقيدة الإيمـــان بالله واليوم الآخر تقي صاحبها ممـــا يصاحب الحياة البشرية من دوافـــع شيطانية، حيث إن لكل جزئية في تعاليم الإسلام أثرها الفعال في وقاية الإنسان من التردي في مدارك السوء، والاندفاع وراء رغبات النفس الجامحة التي تنشـــر الفساد في الأرض. وقد أشار سماحته إلى أن لأركان الإسلام أبلغ الأثـــر في كبح جماح النفس وضبط غرائـــزها، والسيطرة على جواذبها ودوافعها حتى تـــؤطر حركاتها جميعا في إطار البر والإحسان، الذي يبني ولا يهدم ويصلح ولا يفسد. وقد ذكر سماحته صورا من هذه الآثار.

بعد جولة سمـــاحته في عالم البيئة وفي التعرف على مواقعها وشواهدها ، وفي وسط هـــذه الأنحاء وبين هذه التـــعاريج والمنعطفات، خلـــص مما سبق إلى نتائج أخرجها مصبوبة في قالب التوصيات ، من أبرزها.

١ ــ غرس مبادئ الإسلام المشرقة ومثله العليا في الناس قاطبة بشتى الوسائل التربوية والدعوية والثقافية، وذلك من خلال :

(أ) المناهج التربوية، وذلك بإفعامها بعقيدة الإيمان بالله واليوم الآخر خالصة نقية من كل ما يشـــوبها، وبصورة مشوِّقـــة تعمق مفاهيمها في أبعاد النفس، حـــتى تؤثر على الناشـــئة تأثيرا بالغا يـــصونها من ارتكاب ما يخالف مقتضاها من الأعمال، وما يجانف أساسها من الأخلاق، لتنطبع الناشئة بطابع الأخلاق والدين ولتنطلق من مركز عقيدتها إلى جميع أنحاء حياتها.

(ب) الوسائل الإعلامية والثقـــافية، وذلك بالتركيز فيها على جانب العقيدة والعبـــادات والأخلاق، لقيادة الجمهـــور إلى القيم الدينيـــة بتأثير من تصورها الصحيح للمبدأ والمعاد.

(ج) الحرص على تنقية المنـــاهج والوسائل التعليمية من كل ما يعاكس هذه الأهداف النبيلة، ويجانب هذه الغايات العليا.

٢ ــ تنمية الشعور بمسؤولية كل إنسان أمام الله تعالى عن حياته كلها، وعن شبابه بصفة خـــاصة، من أجل تأطير هذه الحيـــاة في إطار البر والتقوى، وتسخير طاقات الشباب فيما يعمر ولا يدمر، ويصلح ولا يفسد، ونشر ثقافة محاسبة النفس على ما قدمت وأخرت في أوساط الناس جميعا.

٣ ــ إعادة رسالة المسجد إليه بحيث لا تحصر وظيفته في إقامة الصلوات فحسب، وإنما تُحيا فيه حلقات العلم ولقاءات أهل الذكر، ليكون أثره فاعلا في نفوس

الأفراد ، ببعثها إلى المسارعـــة إلى البر والحرص على الخير والتزام التقوى في كل جزئية من جزئـــيات الحياة، مع اتخاذ شتى الوسائل للربط بين المجتمعات ومساجدها، لينهل جميع الأفراد من معين الدعوة الدفاق، الذي تجري جداوله الصافية الرقراقة من بيوت الله، التي أذن أن ترفع ويذكر فيها اسمه.

٤ _ إشاعة ثقافة الطهر الحسي والمعنوي في نفوس الجماهير لا سيما الناشئة، لتنطبع النفوس على التقـــزز والاشمئزاز من كل ما يدنسها حسا أو معنى، ولتحرص على الآداب الشرعية في تكييف حياتها الشخصية والأسرية والاجتماعية.

٥ _ بناء الأخلاق والآداب بين الناس ، وخصوصاً الناشئة ، على أسس من تعاليم الدين في احترام حرمات الله تعالى وعدم تدنيس مرافق الناس، كالطرق والمياه والظلال.

٦ _ تبصير الناس بغايات العبادات وآثارها في النفوس، بتحريك دواعي الخير فيها وكبح نوازع الـــشر وضرورة المحافظة عليها على وجه العبادة لا العادة، حتى تكون كل عبادة منها تحيي موات النفوس، وتبعث عزائم الخير فيها، وتفجر ينابيع الإحسان منها، وتُغوِّر طبائع السوء والفساد.

٧ _ تثقيف الناس جميعا بثقافة الدين الواسعة العميقة، وتبصيرهم ببصيرة القرآن، ليدركوا مسؤولياتهم في الحياة، وأنهم لم يخلقوا هملا ولن يتركوا سدى، وإنما خلقهم الله ليستـــخلفهم في أرضه، وليبوئهم مكان السيادة بين خلقه، وعليه فإنهـــم مطالبون بأن يعمروا أرض الله بشـــرعه، وأن يكونوا فيها أداة لتنفيذ حكمه ونشر عدله، والتعامل على أساس البر والمرحمة مع جميع أنواع خلقه.

٨ _ توعية الناس بأن الله تعالى أنعم عليهم بأن خلق لهم ما في الأرض، وسخر لهم ما في الكون، وأن عليهم أن يشكروا الله على كل نعمة من هذه النعم بحسن المحافظة عليها، واستغلالها الاستغلال الأمثل فيما يعود بالمصلحة على الأفراد

والأسر والمجتمعات والأمم والجنس البشري كله، وكل ما يشارك الإنسان في وجوده على هذه الأرض، وأن كل مخالفة لذلك شر يعود وباله على الجميع، لذلك كان على الناس أن يتكاتفوا على الخير، وأن يتعاونوا على البر والتقوى، وأن يجنبوا أنفسهم ومجتمعاتهم وأممهم كل فحشاء ومنكر وبغي وظلم وجور، لتعيش الإنسانية في استقرار وأمن وطمأنينة وسلام.

٩ ـ ترسيخ مبادئ الحياة الاجتماعية في نفوس الناس، ليدرك كل أحد أن الإنسان اجتماعي بفطرته مدني بطبعه، لذلك كان على المجتمع أن يحتضن أفراده ويرعى حقوقهم ويحافظ على سلامتهم، وكان على كل فرد أن يرعى مصلحة مجتمعه وأمته ويؤثرها على مصلحة نفسه ، وأن يسعى بإخلاص للنهوض بأمته من كبوتها وانتشالها من عثرتها.

١٠ ـ المحافظة على سلامة الدين والأنفس والعقول والأعراض والأموال كما جاءت شريعة الإسلام، وعدم تعريض شيء منها للتلف، وذلك بتحريم وحظر كل ما يخل بسلامتها، ويدخل في ذلك ما يلي:

(أ) محاربة كل ما يلبس على الناس أمر دينهم، ويشككهم في عقيدتهم،أو ينشر بينهم الفحشاء والرذيلة بأي وسيلة كان ذلك، أو يحبب إليهم سفاسف الأمور، أو يزهدهم في معاليها.

(ب) منع كل ما يقلق النفوس ويزعج الحياة من الفتن والشرور بين الناس، أو يثير بينهم الضغينة والأحقاد، أو ينشر بينهم البغضاء والحسد.

(ج) محاربة البغاء والفجور بإغلاق جميع أبوابهما، ومنع الترويج لهما من خلال الصحافة الماجنة والصور الخليعة والإعلانات المستهترة، ومصادرة جميع الأماكن المخصصة لممارسة الفحشاء، وإقامة الحدود الشرعية على كل من ثبت عليه ممارستها.

(د) منع الخمور وجميع المسكرات والمخدرات، بحظر استعمالها أو استيرادها أو تصــديرها أو الاتجار فــيها بأي وجه أو تصنيعــها، وإقامة الحكم الــشرعي على كل من خــالف ذلك، فإن من المفارقــات الفاضحة والتنــاقضات الغريبة، أن تحارب المخدرات دوليا وتصل عقوبة الترويج لها والمتاجرة فيهــا إلى حد الإعدام في بعض الدول، ويفسح مع ذلك للخمور أن تتلف العقول وتبدد الــصحة وتقضي على حياة كثير من الــناس من خلال ما تنشره من أمــراض وينتج عنها من أحداث، وقد أخذت الصيحات تتعالى حتى من عقلاء الغرب منذرة بالعاقبة الوخيمة لتفشي الخمور في المجتمعات، فهل ينتظر المسلمون أن يأتيهم قرار منعها من الغرب فيكونوا متلقين وأتباعا بدلا من أن يكونوا أئمة وقادة؟! على أن كتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم أبلغ في التحذير وأدعى إلى النأي عن كل تلبس بأي شيء من المسكرات.

(هــ) إلحــاق التبغ بالمخدرات ومنع زرعه وتــصنيعه واستعماله بأي وجه، سواء كــان تدخينا أو مضغا أو سعوطــا، وحظر الاتجار به وتصديره واستيراده والترويج له، فإن هذا ما تدعو إليه منظمات الأغذية والدواء في الغرب، وقد كــان المسلمون أولى بأن يسبقوا إلى هذه الدعوة، فإن دينهم يحظر عليهم كل ضار.

(و) توعيــة الناس بالقصد والاعتدال في الانتفاع بالطبيعة والترفق بما أودع الله تعالى في هذه الأرض من خيرات.

١١ ــ إحياء نظام الحســبة وتشكيل لجان للأمر بــالمعروف والنهي عن المنكر، للمحافظة على سلامة المجتمعات، وحفظ الأنفس والأموال، وصون الأنساب والأعراض.

١٢ ـ تحكيم الشريعة الإسلامية بين جميع المسلمين ومن كان يعيش بينهم، وتنفيذ أحكامها وإقامة حدودها، لأنها مصدر العدل وقمة الإنصاف، وبها يحافظ على سلامة الأفراد والمجتمعات، وتؤدى الحقوق ويردع الجناة.

ولا شك أن الموضوع الذي تنـــاوله الكتاب جدير بالعناية والاهتمام، لأن كل جزئية من تـــعاليم الإسلام الحنيف لها أثر كبير في إصلاح الحياة وترميم بنائها مما طرأ عليه من إفساد النـــاس لها، وقد أدرك العقلاء من غير المسلمين ما في قيم الإسلام من حلول للمشكلات العالمية، سواء مـــا يتعلق بالبيئة أو بغيرها مما يمس حيـــاة الناس. ونتمنى أن يجد الكتاب، قبولا وتـــرحيبا، وأن يكون له الأثر البالغ للمساهمة في المحافظة على سلامة البيئة في العالم العربي والإسلامي .

التقاريـــر

تقرير عن "دورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير نظم العمل" مسقط ٢ ـ ٦ مارس ٢٠١٤م

إعداد : رانيـــة رضى فضـــل
باحثـــة اجتماعية أولى ـــ مملكـــة البحريـــن

مقدمـــة :

تحت رعاية الدكتـــور صالح بن ناصر بن محمد القاسمي ، مدير عام الأوقاف وبيت المال ، انعقدت دورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير نظم العمل ، وهي من ضمن البرنامج التدريبي لأجهزة الزكاة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد أقيـــمت هذه الدورة في مدينة مـــسقط على مدى ٥ أيام من ٢ إلى ٦ مارس ٢٠١٤ ، وشارك فيهـــا عدد من منتسبي صنـــاديق الزكاة في دول مجلس التعاون ، إضافة إلى العاملين في الجانب الخيري.

وافتتحت هذه الدورة بآيات من الذكر الحكيم . وبعدها ألقى الدكتور خالد بن سعيد المشرفي ، مـــدير إدارة الزكاة بصندوق الزكـــاة بسلطنة عمان ، كلمة رحب فيها بالضيوف من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين فيها أهمية دورة تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير نظم العمل، وموضحاً كذلك الدور التي تضطلع به صناديق الزكاة والجهات الخيرية في المجتمع .

وتناولت الدورة في يومها الأول الحديث عن أهمية تبسيط الإجراءات ، ومفهوم تبـــسيط الإجراءات ، وأسباب تعقد الإجراءات ، وعلاقة تبسيط الإجراءات بوظائف الإدارة والمشروع ، كما واشـــتملت على تدريبات وحالات عملية . وفي اليوم الثاني تحدث الدكتور أحمد بن علي المعشني عن مسارات الإجراءات ، وإجراءات المتعاملين

من داخـــل الشركة ، واشتمل هذا اليوم أيضـــاً على تدريبات وحالات عملية . وفي اليوم الثالث تناول الدكتور المعشني الحديث عن خرائط سير العمل "وكيفية تصويرها" واستخدامهـــا، وخرائط توزيع العمل "وكيفية إعـــدادها" واستخدامها ، واستطلاع الآراء ودوره في تحليل الإجراءات، وتدريبات وحالات عملية . وفي اليوم الرابع تناول الدكتور أحمـــد المعشني التعريف بخطـــوات تبسيط الإجراءات ، وتحـــديد مشكلة الإجراءات ، ووضع المقترحات ، والـــتنفيذ والمتابعة للإجراءات الجديدة ، وتدريبات وحالات عملية . وفي اليوم الخامس تناول مخرجات ونتائج تبسيط الإجراءات : وقت العمل، ودراسة المستندات والنماذج ، ودليل الإجراءات، وتدريبات وحالات عملية. كما تضمن البرنـــامج خلال أيامه الخمسة على عرض لتجارب صناديق الزكاة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبادل المعرفة بين الحضور .

وتمثّلت أهداف هذه الدورة في :

١ ـ تعريف المشاركين بمفهوم تبسيط الإجراءات وعلاقتها بالإجراءات .

٢ ـ تذكير المشاركين بمبررات تبسيط الإجراءات وإعادة تصميم الأعمال .

٣ ـ أن يظهر المشاركون استيعابا للإجراءات الإدارية الخالية من التعقيد والبيروقراطية.

٤ ـ أن يمارس المشاركون خطوات تبسيط الإجراءات .

٥ ـ أن يصمم المشاركون خطة مقترحة لتبسيط الإجراءات داخل مؤسساتهم .

واشتملت الدورة على خمس وحدات تدريبية هي :

ـ تبسيط الإجراءات .. نظرة عامة.

ـ ومجال ونطاق تبسيط الإجراءات.

ـ والطرق المستخدمة في تحليل الإجراءات.

ـ وخطوات تبسيط الإجراءات .

ـ ومُخرجات ونتائج تبسيط الإجراءات .

الوحدة التدريبية الأولى : تبسيط الإجراءات .. نظرة عامة :

واشتملت هذه الوحدة على مجموعة من المحاور الرئيسة : وهي أهمية تبسيط الإجراءات ، ومفهوم تبسيط الإجــراءات ، وأسباب تعقد الإجراءات ، وعلاقة تبسيط الإجراءات بوظائف الإدارة والمشروع وتدريبات وحالات عملية .

١ _ أهمية تبسيط الإجراءات :

تــبسيط الإجراءات في أي مــنظمة أو شركــة دليل على وعي رجال الإدارة والعاملين بها ، كمــا أن له انعكاسات إيجابية علــى سلوك الموظف والجمهور وهما أساس النجاح في أي شركة من الشركات، كما ذكر الدكتور المعشني أن في إحدى الدراسات التي أجريت على ٩٢ شركــة أمريكية لمعرفة الوفورات التي تحققها عملية تبسيط الإجراءات، اتضح منها أن الوفورات قد تصل إلى مليون دولار في السنة .

وتتمثل فوائد وأهمية تبسيط الإجراءات في التالي : التوحيد في طريقة إنجاز بعض الأعمال وعدم تأخر إنجــاز بعض الأعمال وتوفير الوقت لدى الإداريين ووجود نظام محكم للرقابــة على أعمال الموظفين، والمــساعدة في المراجعة المــستمرة على توزيع الاختصاصات وقيام كل شخص بالخطوة التي تتناسب مع إمكانياته، وفحص النماذج والمستندات التي تستخدم في الشركة وجعل المتعاملين مع الشركة في حالة نفسية جيدة.

٢ _ مفهوم تبسيط الإجراءات :

هناك مفــهوم شائع غير صحيح، فيما يتعلق بمفهوم تبسيط الإجراءات، وهو أن تبسيط الإجراءات يعني تقليل خطوات العمل واختصارها بهدف راحة طالب الخدمة ، حتى ولو كان ذلك على حساب عملية الرقابة والدقة في الأداء . كما أشار الدكتور المحاضر إلى أن هذا المفهوم الخاطئ ظل شائعاً حتى الوقت الحاضر دون أن يكون هناك تأكيــد لهذا المعنى وصحته أو نفي له ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن بعض المفكرين والكتاب في الإدارة والتنظيم يعتقدون ذلك وعن اقتناع كامل، وحيث أنّ المراجع في

هذا الموضوع غير متـــوافرة بالقدر الكافي، وبالتالي فلا يوجد قراء كثيرون لهذا الفرع من فروع المعرفة ، وأيضاً إلى قلة برامج الـــتدريب بالنسبة لتبسيط الإجراءات، وإلى تأثير الواقع والممارسة وما يحدث فيهما من أسباب بقاء هذا المفهوم.

يعرف (تيـــري) الإجراءات بأنها سلسلة من المهام المرتبطة ببعضها وفقاً لتتابع حدوثها، فيما يعرفها (إيرسون) بـــأنها طرق محددة سلفاً لكيفية القيام بالأعمال. كما يعرفها البعض بأنها البيانات التي توضح خطوات العمل في تتابع زمني معين من أجل إنجاز عمل معين.

ويعرّف تبسيط الإجراءات بأنه تحليل جميع العناصر التي تؤثر على أداء العمل في الحاضر والمستقبل، حتى يكون بالشكل المحقق للهدف، وذلك من خلال برنامج رسمي مخطط، وبصرف الـــنظر عن القائم بهذا النشاط . والمفهوم الصحيح لتبسيط الإجراءات يشمل مجموعة من الجوانب وهي مستندات وصور وتوقيعات وخطوات العمل ومكان العمل ودليل الإجراءات ووقت العمل .

٣ _ أسباب تعقد الإجراءات :

هناك سببان رئيسيان لتعقيد الإجراءات، وهما الأسباب التصميمية والأسباب الشخصية لتعقيد الإجراءات .

أولاً : الأسباب التصـــميمية وهي التي ترجع إلى سوء في تصميم الإجراءات ذاتها، مثل غياب التسلسل والتناسق وغياب الترابط بين الإجراءات وغياب التتابع الزمني وغموض أو غياب الهدف .

ثـــانياً: الأسباب الشخصية لتعقـــد الإجراءات، وهي التي ترجع لأسباب شخصية متعلقة بالمخـــططين والمنفذين لهذه الإجراءات ومـــنها : الرغبة في إحكام الرقابة بالتعقيد وفقدان الثقة والخوف من المساءلة والعقلية المتحجرة وتحقيق مصالح شخصية والرغبة في التسلط والظهور.

٤ _ علاقة تبسيط الإجراءات بوظائف الإدارة والمشروع :

٤ _ ١ : علاقة تبسيط الإجراءات بوظائف الإدارة :

لا ريب أن وظــائف الإدارة هي نفسها وظائف المــدير وتتساوى في المعنى مع عــناصر الإدارة أو عناصر العملية الإدارية ، وتــتبلور في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة . والأمــر الذي يميز وظائف الإدارة أنها متداخلة مع بعضها، وبمعنى آخر فإن التخطيط يتضمن تنظيماً وتوجيهاً ورقابة ، والرقابة تتضمن تخطيطاً وتنظيماً وتوجيهاً.

وإذا نظرنا لتبسيط الإجراءات، فإنها تعتبر جزءاً من وظيفة التنظيم، وما دام التنظيم متداخلاً في باقي الوظائف فإن التبسيط للإجراءات موجود في التخطيط وفي التنظيم وفي التوجيه وفي الرقابة، لاسيما وأن كل عمل ونشاط ووظيفة من هذه الوظائف يستخدم مستندات ونماذج ويستغرق وقتاً معيناً ويتضمن خطوات متسلسلة ومحددة .

٤ _ ٢ : علاقة التبسيط بوظائف المشروع :

تطلق وظــائف المشروع على الوظائف الــتي تتمثل غالباً في وحدات إدارية تعكسها الخريطة التنظيمية، وتعتمد علــى الفردية وعدم التكرار، فالوظيفة المالية تمثلها الإدارة المالية ولا تتكرر الإدارة المــالية في نفس الشركة، والإدارة التجارية والتي تختــص بالبيع أو البيع والشراء تمثل وظيفــة معينة من وظائف المشروع ولا تتكرر في نفس الشركة، وهكذا يمكن معرفة وظائف المشروع بمجرد قراءة الخريطة التنظيمية الخاصة به، وتتكامل الأهداف الفرعية لوظائف المشروع لتحقيق الهدف العام ولذلــك فمن الضروري إحــداث تنسيق بــين الإدارات التي تزاول هذه الوظائف. ومن البــديهي أن كل وظيفة من تلك الوظائف تؤثر في باقي الوظائف وتتــأثر بباقي الوظائف ، فعملية التأثير والتأثر متبادلة وبدرجة عالية. ومن البديهي أيضاً وجود إجــراءات في كل وظيفة ولذلك فإن هناك عــلاقة قوية بين تبسيط الإجراءات وكافة وظائف المشروع.

الوحدة التدريبية الثانية : مجال ونطاق تبسيط الإجراءات :

وتشمل هذه الـــوحدة على : مسارات الإجراءات، وإجراءات المتعاملين من داخل الشركة ، وتدريبات وحالات عملية .

١ _ مسارات الإجراءات :

الشركات مع الجهات أو الأفراد من خارج الشركة أو مع الإدارات والأفراد من داخلها من خلال مجموعة من الإجراءات . ولا تخرج الأعمال التي يتم إنجازها من خلال الإجراءات عن الأوضاع الخمسة التالية :

١. أعمال تـــبدأ إجراءاتها داخل الـــشركة وتنتهي داخل الـــشركة كمنح المـــوظف إجازة ، وهنا يمكن تحليل ودراسة كافة الإجراءات لأنها تدخل جميعاً تحت سيطرة الشركة .
٢. أعـــمال تبدأ من خارج الشركة وتنتهي داخل الشركة، مثل تحصيل قيمة الكهرباء والميـــاه، وفي هذه الحالة لا يمكن للشركة أن تبسط الإجراءات بالنسبة لجزء العمل الذي يتم خارجها .
٣. أعمال تبـــدأ من داخل الشركـــة وتنتهي خارج الـــشركة، مثـــل التقارير والإحصاءات التي تعدها الشركة لبعض الجهات الخارجية، سواء كانت رئاسية أم لا، وهنا لا يمكن أيضاً تبسيط الإجراءات بالنسبة لما يتم خارج الشركة.
٤. أعمال تبدأ من داخل الشركة ثم تمر بجهات خارجية ثم تنتهي مرة أخرى في الشـــركة، مثل المناقصات من وقـــت الإعداد لها إلى حين البت فيها فقط.
٥. أعمال تبدأ من خارج الشركة ثم تمر بمراحل وإجراءات داخل الشركة ثم تعود مـــرة أخرى خارج الشركة، مـــثل كشف الحساب الذي يرد من البنك والمصادقة _ أو المناقصة _ بالنسبة له وإخطار البنك بذلك .

٢ _ إجراءات المتعاملين من خارج الشركة :

١) المــورد: إن علاقة المورد بالشركة تمر بالعديد من الخطوات والإجراءات والتي قد تتمثل في الآتي : الاستفسار الصادر من الشركة للمورد ، الرد بالــسعر والكمية وشروط التوريد ، إصــدار أمر الشراء من الشركة ، توريد الكمية، مستنــد الاستلام بعد الفحص ، إخطار الإدارة المالية ، إصدار الشيك ، تسليم الشيك.

الجزء الأكبر من الإجراءات يتم داخل الشــركة، ويمكنها أن تقوم بتبسيطه عن طــريق اختصار بعض الخطــوات أو تقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز كل خطوة أو تقليل المستندات الضرورية للعمل.

٢) البنــوك : نظراً لتضخــم حجم المشروع الحديث وزيادة حجم أعماله وقيمة إيــراداته ومصروفاته، فإن جميع الــشركات أصبحت لا يمكنها الاستغناء عن التعامل مع البنوك . وعملية التعامل مع البنك تأخذ أكثر من شكل، منها علــى سبيل المثال : فتح الحــساب ، إيداع مبالغ أو شيكــات ، وسحب مبالغ ، وفتح اعتماد مستندي ، استخراج خطاب ضمان بنكي ، طلب كشف حساب وعمل تسويات بنكية .

وكل نوع من أنواع الــتعامل المشار إليه يمــر بكثير من الخطوات والإجراءات ويتطلب الــدراسة والتحليل ، ولكننــا نلاحظ أن كافة المعاملات السابقة يشترك البنك في جزء من خطواتها وتشترك الشركة في الجــزء الآخر، ولذلك فإن تبسيطها من جــانب الشركة بمفردها قد لا يكون مجدياً بدرجة عالية إذا ما لم يقم البنك بدوره في هذا المجال.

٣) هيئات ومصالح حكــومية : منها علي سبيــل المثال : الكهرباء، المياه، مكاتب العمل، الجوازات، البلــدية. وكل جهة من هذه الجهات تكثر

نوعـــيات التعامل معها، وكل نـــوعية منها تمر بـــإجراءات وتستخدم مستندات وبالتالي هناك حاجة للتبسيط.

٤) الجـــمهور من الأفراد المتعاملين (عملاء الشـــركة) : يتضح من المشاهدة والملاحظة العملية أن الشركات التجارية، والتي تقوم بالبيع للجمهور، لا توجد مـــشكلة إجراءات عند تعاملها مع عملائها وتصبح عملية دراسة وتحليل الإجراءات بهدف تبـــسيطها أمراً لا مبرر له ، بينما نجد مثلاً أن المؤسسات الحكومية، والتي تهدف لأداء خدمات للجماهير مثل الكهرباء والسجل المدني وتراخيص المـــرور وما يماثلها ، تكون محل شكوى من طول الإجراءات وتعقيدها في كثير من الأحيان وتصبح دراسة وتبسيط الإجراءات أمراً مهماً للغاية في هذه الجهات .

٢ ـ إجراءات المتعاملين من داخل الشركة :

تختلف نوعيات المـــتعاملين من داخل الشركة ، ولكنها في الغالب لا تخرج عن واحـــد من أنواع ثلاثة هي : وحدة تنظيمية ، لجنة ، وأفراد . وكل نوع من الأنواع الثلاثة توجد أنشطة وأعمال خاصة به وتحتوي على مجموعة خطوات وإجراءات :

١. فالوحدة التنظيميـــة مثل الشئون القانونية أو إدارة الإحصاء قد تطلب بيانات من وحدات أو أفراد داخل الشركة ، لاســـتخدامها في مجريات التحقيق أو النشرات التي تصدرها الشركة وابتداء من المكاتبات الخاصة بطلب البيانات ومروراً بتجهيز البيانات وإرسالها والاستفسار عن بعضها، وكل ذلك يمر بخطوات معينة.

٢. وبالنسبة للجنة مجلس الإدارة فقد تطلب بيانات عن إدارات أو أفراد في الداخل وقد تصدر تعليمـــات أو توجيهات في المسار العـــكسي. وفي الحالتين توجد خطـــوات وإجراءات نماذج ومستندات، وبـــالتالي يمكن أن تكون محل دراسة وتحليل وتبسيط .

٣. وبالنسبة للفرد العامل بالشركة فإنه يمر بمعاملات شتى وإجراءات كثيرة، ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن شكوى الإجــراءات الداخلية لا توجد في حالة الــوحدة التنظيمية وفي حــالة اللجنة، وإنما تتمثــل بوضوح في حالة الموظف بالشركة وذلك عندما يتم إنجاز عمل معين يتعلق به وما أكثر هذه الأعمال .

وهكــذا نجد الكثير من الأعمال الخاصة بالأفراد العاملين كالمعاش والاستقالة والنقل والفصل من الخدمة ، وعندمــا نرغب في تبسيط الإجراءات الداخلية فإننا ينبغي أن نبدأ بالأعمــال المتعلقة بالموظفين وهــذا لا يعني إغفال أعمال اللجان والوحدات التنظيمية.

ونلاحظ بالنــسبة للأعمال، والتي تتضمن الإجراءات المرتبطة بالموظفين، أنها قد تكون متكررة بالنسبة للموظف كالإجازة والترقية وصرف المرتب، وقد تكون غير متكررة في العادة كالتعيين والمعاش والفصل من الخدمة والاستقالة .

٢ _ ١ : أهمية تبسيط الإجراءات في تحفيز العاملين :

عندما يحصل الموظف على حقــوق من الشركة التي يعمل بها فإن ذلك من شأنه أن يقوي من انتمائه لها ويحفزه للعمل ، ويزداد هذا التحفيز والانتماء عندما يحصل عليه بسهولة ويسر وبأقل قدر مطلوب من الإجراءات .

ومن هنا نجد أنّ المنشآت المــتقدمة إدارياً لا تهتم بتبسيط الإجراءات المتصلة فقط بالجماهير الخارجية من الــعملاء، وإنما تهتم أيضاً بتبسيط الإجراءات المتصلة بخدمات موظفيها ، فهم الذين ينتجون ويحققون الأرباح ويستقطبون العملاء ، بل أن لهم أولوية في عملية التبسيط ، وإذا كان من الضروري أن نريح العميل فالأكثر ضرورة أن نريح الموظف فالاثنان يمثلان طرفي معادلة تحقيق الأرباح .

الوحدة التدريبية الثالثة: الطرق المستخدمة في تحليل الإجراءات :

تتضمن هذه الـــوحدة التدريبيـــة : خرائط سير العمل وكيفيـــة تصويرها واستخـــدامها، وخرائط توزيع العمل وكيفيـــة إعدادها واستخدامها، واستطلاع الآراء ودوره في تحليل الإجراءات ، وتدريبات وحالات عملية .

١ _ خرائط سير العمل وكيفية تصويرها واستخدامها :

١ _ ١ : مقدمة عن طرق التحليل :

تعتبر كل من خريطة سير العمل وخريطة توزيع العمل واستطلاع الآراء من الأدوات المستخدمة في تحليل الإجراءات ، والتي تشير إلى تحليل واقع ملموس كما تشير إلى المقترحات المطلوبة .

١ _ ٢ : مفهوم خريطة سير العمل :

تسمى خـــريطة سير العمل بخريطة ســـير الإجراءات أحياناً ، حيث توضح المراحل والخطوات التي يمر بها إنجاز عمل معين كإنهاء معاملة مثل الترقية .

١ _ ٣ : كيفية تصوير خريطة سير العمل :

إن نقطة البدايـــة في رسم خريطة سير العمل تتمـــثل في النشاط أو المعاملة المـــطلوب معرفة خط سير إنجازها وتصوير طريقة السير، كما هي موجودة بالفعل وكما هي مقترحة من جانب الخبير . ومن الملاحظات في رسم خريطة سير العمل:

١. التعرف على بداية إجراءات المعاملة (المنبع) وكذلك نهاية الإجراءات (المصب)، ووصف كل خطوة من خطوات العمل بطريقة دقيقة.
٢. تحديد الرموز التي سوف تستخدم في خريطة سير العمل، والتي تشير إلى طبيعة كل خطـــوة ويخصص لكل خطوة رمز الـــدائرة (O) وترمز لعمل معين مثل كتابة رسالة ، والسهم (←) ويرمـــز لعملية انتقال من مكان لآخر أو من مـــوظف لآخر كتحويل مذكـــرة ، المربع (□) ويرمز لعـــمليات المراجعة،

ونصف الدائــرة أو حرف دال بالإنجليزية (D) ويــرمز لعمليات الانتظار أو التأخير ، المثلث المقلوب (▽) ويرمز لعملية الحفظ والتخزين.

٣. معرفة ودراسة وتحليل المسافة التي تقطعها المعاملة من مكان إلى آخر.

٤. تحديد الوقت بكل مرحلة من مراحل العمل المختلفة .

٥. جمع الخريطة الحالية مع الخريطة المقترحة في نموذج وشكل واحد .

٢ _ خريطة توزيع العمل وكيفية إعدادها واستخدامها :

٢ _ ١ : مفهوم خريطة توزيع العمل :

تعتبر خــريطة تــوزيع العمل من أكثــر الأدوات المستخدمــة في تبسيط الإجراءات، وهي عبــارة عن قائمة أو كشف وليــست شكلاً هندسياً أو رسماً، وتوضح توزيع الأعمــال في المنشأة ومجموع الســاعات المخصصة لكل عمل أو نشاط، كما توضح مهام وواجبات المــوظف والوقت الذي يستغرق في إنجازها وتفيــد الخريطة في التعرف على سوء توزيع الموظفين ، والتعرف على كيفية قضاء الموظف لوقته الرسمي ، ومعرفة تقسيم الوقت بين الأنشطة ، ومعرفة مدى ملاءمة الأشخاص وتخصصاتهم للأعمال ، ومعرفة مدى حاجة المنظمة لتعيين موظفين جدد ، والوقوف على مدى تراكم العمل بصفة عامة .

٢ _ ٢ : إعداد خريطة توزيع العمل :

عند إعداد خريطة تــوزيع العمل فإنه يجب إعداد مجموعة من القوائم، ومن واقع هذه القــوائم يتم إعداد الخريطة كجدول الأعمال اليومية للموظف ، وقائمة واجبات الموظف الأسبوعية ، وقائمة نشاط الوحدة ، وخريطة توزيع العمل .

٣ _ استطلاع الآراء ودوره في تحليل الإجراءات :

٣ _ ١ : آراء الموظفين :

إن الموظف في المؤسسة بحكم الممارسة والخبرة ومعرفته بنظم العمل ولوائحه تتكون لديه صورة واضحة عن الإجراءات ومدى ملاءمتها ، ووضوح الإجراءات بالنسبة له مما يجعله قادراً على إبداء رأيه عند دراسة وتحليل الإجراءات وتبسيطها .

٣ _ ٢ : آراء الجمهور الخارجي المتعامل مع المنشأة :

إن المتعامل مع المؤسسة من الخارج قد يكون أكثر إحساساً بمشكلة الإجراءات، ولذلك من الأفضل أن نتعرف على الآراء الخاصة بالمتعاملين وفي النشاط الذي يربط المتعامل بالشركة من خلال الاستبانات ، كما ينبغي أن تدعم المنشأة بفكرة صندوق الشكاوى للاستفادة منها سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بغيرها .

الوحدة التدريبية الرابعة : خطوات تبسيط الإجراءات :

تتناول هذه الوحدة التعريف بخطـــوات تبسيط الإجراءات، وتحديد مشكلة الإجراءات ، ووضع المقترحات ، والتنفيذ والمتابعة للإجراءات الجديدة ، بالإضافة إلى تدريبات وحالات عملية .

١ _ خطوات تبسيط إجراءات العمل :

هناك خمس خطوات رئيسية لتبسيط إجراءات أو طرق العمل والتي تتمثل في:

(١) اختيار العمل المراد تحسينه وتطوير أدائه .

(٢) تسجيل جزئيات أو إجراءات هذا العمل .

(٣) تحليل إجراءات هذا العمل .

(٤) التوصل إلى التحسينات الممكنة في إجراءات العمل .

(٥) تصميم الإجراءات الجديدة ، وتنفيذ ومتابعة التصميم الجديد .

٢ _ تحديد مشكلة الإجراءات :

المشكلة وأسبابها ومظاهرها :

وتتمثل المشكلة في "الفرق أو الفجوة بين ما هو واقع وما ينبغي أن يكون" ، والأسباب وراء حدوث المشكلة قد تكون بيروقراطية الإدارة أو عدم سماع الرأي الآخر أو التــشدد من أجل تحقيق الرقابة أو هــواية تعذيب الآخرين أو النقل من منظمة أخرى نقلاً حرفــياً بدون تحليل. وينتج عن هذه المشكلة شكوى كثير من النــاس الذين ترتبط بهم هــذه الإجراءات وقد تنتج مشــادات ومشاحنات بين المتعاملين وبين الموظفين وقد ترتفع تكلفة إنجاز الأعمال بزيادة الخطوات .

٣ _ وضع المقترحات :

٣ _ ١ : من يضع المقترحات :

لا توجــد شخصية محددة بالذات لوضــع المقترحات الخاصة بالإجراءات ، ولكننا نجــد أنها قد تكون شخصاً مــن الخارج (بيت خبرة مثلاً) وقد تكون من موظفي المؤسسة .

٣ _ ٢ : شكل المقترحات :

قد يتم تقديم المقترحات في صورة شفــوية أو مكتوبة ، وفيما يلي ما يجب مراعاته عند تقديم الاقتراحات:

١. من الأفضل أن تكون مكتوبة ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة .

٢. ينبغي أن يتوافر قدر من المرونة وإمكانيــة التعديل عليها عندما يتطلب الأمر وتستدعي الظروف ذلك .

٣. كلما كانت المقترحات نابعــة من نفس المنشأة وظروفها، وغير منقولة بدون دراسة من منشآت أخرى، كلما كان ذلك أفضل .

٤. على خبير الإجـــراءات أن يحدد الوقت اللازم لأداء كل خطوة، مع الأخذ في الاعتبار مؤهلات وإمكانيـــات الموظفين والتسهيلات المتاحة للعمل كالآلات المكتبية وطبيعة الجمهور وسلوكه العام .

٥. يفضل مناقشة المقترحات مع القائمين بالتنفيذ .

٣ _ ٣ : مناقشة المقترحات :

لابد أن تتم مناقشة المقترحات قبل أن يصدر بها قرار للتنفيذ ، حيث أن قرارات التنفيذ لا تكـــون مقبولة وفعالة ما لم يقتنع المنـــفذون بها ، ولذلك فإننا نرى أنه من الأفضل في كثير من الحالات مناقشة مضمون القرار وأسبابه ونتائجه مع القائمين على تنفيذه قبل صدوره، حتى لا يتسبب المنفذون في خلق عوائق ومشاكل في التطبيق.

٣ _ ٤ : صياغة المقترحات :

إن المقترحـــات لا تنشأ من فـــراغ، وإنما هي وليدة العـــديد من الأفكار والخطوات والعمليات، وإذا ما أمعنا النظر في المقترحات وصياغتها فهي لا تخرج عن كونها تقارير، ويراعى في ذلك كل ما يراعى في صياغة التقارير. وعند صياغة المقترحات ينبغي التأكد من تحقيق الخطوات الثمان التالية :

١. تحديـــد المشكلة .
٢. تحديد الهـــدف .
٣. تحديد مجال ونطاق التبسيط .
٤. تحديد الخطوات التنفيذية لعملية التبسيط .
٥. جمع أكبر قدر من الحقائق والمعلومات .
٦. تحليل الحقائق والمعلومات التي تم جمعها .
٧. التوصل إلى نقاط ضعف محددة في الإجراءات .
٨. وفي النهاية صياغة المقترحات بالشكل العلمي المطلوب .

الوحدة التدريبية الخامسة : مُخرجات ونتائج تبسيط الإجراءات :

تتناول وحـــدة مخرجات ونتائج تبسيط الإجراءات : وقت العمل ، ودراسة المستندات والنماذج ، ودليل الإجراءات ، وتدريبات وحالات عملية .

١ _ وقــت العمــل :

إن الوقت يساوي نقوداً، ولذلك فكلما وفرنا في الوقت وما يتبع ذلك من توفير في عدد الموظفين وزيادة الانتـــماء للشركة، كلمـــا زادت الوفورات المالية وزادت ربحيتها. ونحن نلاحظ أن قياس الوقت الخاص بالعمل يكون سهلاً وبسيطاً في الأعمال والأنشطة الإنتـــاجية والحرفية والصناعية بصفـــة عامة، بينما نجد أن قياس الوقت في الأعمـــال الكتابية الروتينية لا يزال صعب التطبيق حتى وقتنا هذا، ولذلك فإن وجوده في الواقع العملي لايزال محدوداً للغاية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية .

٢ _ دراسة المستندات والنماذج :

تعتبر المستندات والنماذج المستخدمة في أي منشأة إحدى الأدوات الرئيسية لدقة البيانات والمعلومات، وأحد المصادر التي لا يمكن الاستغنـــاء عنها عند الرغبة في الحصول على بيانات، ولذلك تحتل دراسة النماذج أهمية خاصة تستمد من أهمية المستندات والنماذج نفسها.

وعنـــد دراسة النماذج بهدف التبسيـــط ينبغي أن ننتبه إلى عدد المستندات ، والبيـــانات بكل مستند وخطوات النمـــوذج وتوقيعاته ، وحجم النموذج ولونه، وحفظ المستند ومدة الحفظ ونوع الورق ، وتوحيد النماذج بقدر الإمكان .

٣ _ دليـــل الإجـــراءات :

٣ _ ١ : مفهوم دليل الإجراءات وأهميته :

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة مكتوبة توضح الخطوات التي يمر بها إنجاز عمل معين والنماذج والمستندات المطلوبة ، بالإضافة إلى التعريف بالجهات الخارجية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بإنجاز العمل .

٣ _ ٢ : مكونات دليل الإجراءات :

١) المقدمة : وتتـــضمن التعريف بالجهة والخدمـــات المختلفة التي تؤديها للأفراد والجماهير والقوانين المـــنشئة لها والوزارة أو الجهة الأعلى التي تتبعها الجهة التي تقوم بإعداد الدليل، وكذلك الفروع التابعة للجهة والدور الذي يمكن أن تقوم به تلك الفروع .

٢) أنواع المعاملات المختلفة التي تقوم الجهة بـــإنجازها : ويتم تناول كل معاملة على حدة ، حيث تحدد إجراءات العمل من البداية حتى النهاية ونماذجها ، مع ضرورة أن تكون هذه الإجراءات واضحة تماماً من وجهة نظر الأفراد .

٣) الخاتمـــة : وقد تتضمن صـــور المعاملات في شكلها الـــنهائي أو صور بعض النماذج المستخدمـــة والتي لم ترد في طلب الدليـــل ، وأماكن الحصول على النماذج وأسعارها ودور الجهـــات الأخرى التي يتكامل عملها مع عمل تلك الجهة ، وأنواع التظلمات والجهات التي يلجأ إليها للتظلم أو الاستفسار أو ما يماثل ذلك .

وقد اختتمت فعـــاليات هذه الدورة بتوزيع الشهادات والهدايا التقديرية على المشاركين وتكريم أجهزة الزكاة المشاركة .

مؤشرات إحصائية

جدول (1) Table (1)

المؤشرات الاقتصادية العامة
General Economic Indicators

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Population (No.)								السكان (عدد)
2008	42,721,439	3,441,813	1,448,479	2,867,000	25,787,025	1,103,496	8,073,626	2008
2009	44,333,692	3,484,881	1,638,626	3,170,917	26,660,857	1,178,415	8,199,996	2009
2010	45,126,197	3,582,054	1,715,098	2,773,000	27,563,432	1,228,543	8,264,070	2010
2011	46,495,469	3,632,009	1,732,717	3,295,298	28,376,355	1,195,020	8,264,070	2011
GDP at Current Prices (Mn Dollar)								الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)
2008	1,184,377	147,539	115,112	60,744	519,797	25,711	315,475	2008
2009	958,737	105,993	97,664	48,240	429,098	22,938	254,803	2009
2010	1,143,543	119,833	124,951	58,813	526,811	25,714	287,422	2010
2011	1,448,931	160,625	171,241	69,972	669,507	28,992	348,595	2011
GDP at Current Prices (Annual Growth %)								الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (معدل النمو السنوي %)
2008	27.2	28.7	44.6	45.0	25.0	18.3	22.3	2008
2009	-19.1	-28.2	-15.2	-20.6	-17.4	-10.8	-19.2	2009
2010	19.3	13.1	27.9	21.9	22.8	12.1	12.8	2010
2011	26.7	34.0	37.0	19.0	27.1	12.7	21.3	2011
Imports of Goods & Services at Current Prices (Mn Dollar)								الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية (مليون دولار)
2008	505,619	38,248	32,312	22,646	176,685	16,014	219,714	2008
2009	436,575	31,138	28,332	16,765	162,069	11,132	187,140	2009
2010	473,970	35,010	29,677	19,169	174,203	12,828	203,084	2010
2011	569,704	39,900	43,733	22,718	197,977	13,639	251,737	2011
Imports of Goods & Services at Current Prices (Annual Growth %)								الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية (معدل النمو السنوي)
2008	25.9	17.9	13.3	34.6	21.7	29.0	32.3	2008
2009	-13.7	-18.6	-12.3	-26.0	-8.3	-30.5	-14.8	2009
2010	8.6	12.4	4.7	14.3	7.5	15.2	8.5	2010
2011	20.2	14.0	47.4	18.5	13.6	6.3	24.0	2011

المصدر: نشرة الحسابات القومية لدول مجلس التعاون ، العدد الثاني ، قطاع شئون المعلومات ــ إدارة الإحصاء، ٢٠١٤ ، ص ٣٣ .

تابع جدول (1) Cont'd Table (1)

المؤشرات الاقتصادية العامة
General Economic Indicators

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
GDP at 2006 Constant Prices (Mn Dollar)								الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2006 (مليون دولار)
2008	934,090	116,634	83,070	42,880	414,956	21,388	255,162	2008
2009	898,024	98,426	92,775	45,062	410,981	21,955	228,826	2009
2010	954,562	97,505	109,435	47,740	434,313	22,923	242,646	2010
2011	1,051,707	116,084	123,930	50,284	475,550	23,347	262,513	2011
GDP at 2006 Constant Prices (Annual Growth%)								الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2006 (معدل النمو السنوي%)
2008	8.2	8.5	16.3	11.6	7.1	6.3	7.0	2008
2009	-3.9	-15.6	11.7	5.1	-1.0	2.6	-10.3	2009
2010	6.3	-0.9	18.0	5.9	5.7	4.4	6.0	2010
2011	10.2	19.1	13.2	5.3	9.5	1.8	8.2	2011
Imports of Goods & Services at 2006 Constant Prices (Mn Dollar)								الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة لعام 2006 (مليون دولار)
2008	–	–	–	15,777	136,275	12,858	201,684	2008
2009	–	–	–	11,888	127,742	11,165	170,112	2009
2010	–	–	–	13,466	134,910	13,097	170,716	2010
2011	–	–	–	–	147,826	11,162	–	2011
Imports of Goods & Services at 2006 Constant Prices (Annual Growth%)								الواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة لعام 2006 (معدل النمو السنوي%)
2008	–	–	–	21.6	9.7	17.8	21.4	2008
2009	–	–	–	-24.6	-6.3	-13.2	-15.7	2009
2010	–	–	–	13.3	5.6	17.3	0.4	2010
2011	–	–	–	–	9.6	-14.8	–	2011
GDP per Capita (US$ Dollar)								نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
2008	27,723	42,867	79,471	21,187	20,157	23,300	39,075	2008
2009	21,625	30,415	59,601	15,213	16,095	19,465	31,074	2009
2010	25,341	33,454	72,853	21,209	19,113	20,930	34,780	2010
2011	31,163	44,225	98,828	21,234	23,594	24,260	42,182	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ٣٥ .

تابع جدول Cont'd Table (1)

المؤشرات الاقتصادية العامة
General Economic Indicators

Item	المجموع	دولة الكويت	دولة قطر	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية	مملكة البحرين	الإمارات العربية المتحدة	البيان
	TOTAL	KUWAIT	QATAR	OMAN	K.S.A.	BAHRAIN	U.A.E.	
Percentage Growth in GDP per Capita (%)								نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2008	17.8	27.2	22.4	38.7	20.9	11.4	-5.8	2008
2009	-22.0	-29.0	-25.0	-28.2	-20.2	-16.5	-20.5	2009
2010	17.2	10.0	22.2	39.4	18.8	7.5	11.9	2010
2011	23.0	32.2	35.7	0.1	23.4	15.9	21.3	2011
Gross National Income (Mn Dollar)								إجمالي الناتج القومي (مليون دولار)
2008	1,197,664	158,293	108,359	57,985	528,962	24,787	319,279	2008
2009	962,701	112,923	88,265	45,221	437,738	20,538	258,016	2009
2010	1,141,843	129,247	112,025	56,054	533,855	23,340	287,322	2010
2011	1,447,500	169,616	157,988	66,773	679,191	25,227	348,705	2011
GNI per Capita (US$ Dollar)								نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (دولار)
2008	28,034	45,991	74,809	20,225	20,513	22,462	39,546	2008
2009	21,715	32,404	53,865	14,261	16,419	17,429	31,465	2009
2010	25,303	36,082	65,317	20,214	19,368	18,998	34,768	2010
2011	31,132	46,700	91,179	20,263	23,935	21,110	42,195	2011
Percentage Growth in GNI Per Capita (%)								نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (%)
2008	16.4	23.1	21.7	35.0	21.2	8.9	-7.6	2008
2009	-22.5	-29.5	-28.0	-29.5	-20.0	-22.4	-20.4	2009
2010	16.5	11.4	21.3	41.7	18.0	9.0	10.5	2010
2011	23.0	29.4	39.6	0.2	23.6	11.1	21.4	2011
GDP Deflator								مقلص الناتج المحلي الإجمالي
2008	127	126	139	142	125	120	124	2008
2009	107	108	105	107	104	104	111	2009
2010	120	123	114	123	121	112	118	2010
2011	138	138	138	139	141	124	133	2011
GDP Deflator (Annual Growth%)								مقلص الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو السنوي %)
2008	17.5	18.7	24.3	29.9	16.7	11.3	14.3	2008
2009	-15.8	-14.9	-24.0	-24.4	-16.7	-13.1	-9.9	2009
2010	12.2	14.1	8.5	15.1	16.2	7.4	6.4	2010
2011	15.0	12.6	21.0	13.0	16.1	10.7	12.1	2011

المصدر : المصدر السابق ، ص ٣٧ .

بـاب الوثـائـق

آلية عمل لجان الخبراء المختصين المكلفة من وزراء العدل بدول المجلس وخطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء ـ ٢٠١٣م

تقديـــم :

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله ومصحبه وبعد :

يطيب لـــقطاع الشئون القانونية بالأمـــانة العامة لمجلس التعاون أن يقدم آلية عمل لجان الخبراء المكلفة من وزراء العدل بدول المجلس ، والتي اعتمدها أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات العدل في اجتمـــاعهم الخاص (الاستثنائي) الذي عقد بمقر الأمانة العامـــة ـــ الرياض ـــ بتاريخ ٩ ـــ ١٠ ربيع الآخر ١٤٣٠هـــ الموافق ٥ ـــ ٦ أبريل ٢٠٠٩م ، وخطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء . والتي اعتمدها أصحاب المعالي وزراء العدل في اجتماعهم الرابع والعشرين والذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٦ ـــ ١٧ ذو القعدة ١٤٣٣هـــ الموافق ٢ ـــ ٣ أكتوبر ٢٠١٢م .

آملين أن يحققا الهدف المرجو من اعتمادهما ..

آلية عمل لجان الخبراء المختصين المكلفة من وزراء العدل بدول المجلس :

١ ــ تقوم الأمانة العامة (قطاع الشئون القانونية) في بداية كل عام بتحديد مكان ومواعيد انعقاد اجتماعات الخبراء وفقاً لقرارات التكليف الصادرة عن اجتماع وزراء العدل بدول المجلس .

٢ ــ تبلّغ الأمانة العامة وزارات العدل بـــدول المجلس بمواعيد ومكان انعقاد كل اجتـــماع قبل انعقاده بثمانية أسابيع على الأقل ، على أن ترفق الأوراق ذات الصلة بموضوع الاجتماع .

٣ ــ تقوم الدول الأعضاء بإرسال ملاحظاتها ومرئياتها بشأن الموضوع المراد بحثه إلى الأمانة العامة قبـــل موعد انعقاد الاجتماع بـــأربعة أسابيع ، على أن تقوم الأمانة العامة بتعميم الملحوظات والمرئيات على الدول الأعضاء.

٤ ــ يشكل وفد كل دولة من الـــدول الأعضاء من المختصين بالموضوع على أن يتضمن تشكيل الوفد ممثليه من الجهات المعنية.

٥ ــ تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ الأمانة العامة قبل انعقاد الاجتماع بأسبوع على الأقل بأسماء ووظائف أعضاء وفودها.

٦ ــ تبدل اللجنة جهدها لإنجاز أعمالها بتوافق الآراء وفي حالة عدم وجود توافق في الآراء ، تتخذ اللجنة توصياتها بالأغلبية .

٧ ــ إذا رأت اللجنة ضرورة انعقاد اجتماع آخر لإنجاز المهمة المنوطة بها وفقاً لقرار وزراء العدل بدول المجلس ، تقوم الأمانة العامة بتحديد موعد آخر لعقد ذلك الاجتماع ، مع تحديـــد البنود والنقاط التي ستناقش فيه ، على أن لا يتجاوز موعد فترة ثلاثة أشهر من تاريخ انعقاد اجتماعها الأول.

٨ ــ إذا انعقد الاجتماع التالي ، لا يجوز للجنة إعادة النقاش فيما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق.

٩ _ إذا لم تتوصل اللجنة في اجتمـــاعها الثاني إلى توصيـــة تنجز الموضوع محل التكليف من وزراء العدل، تقوم الأمانة العامة بتبيان أسباب عدم تمكن اللجنة من إنجاز المـــوضوع ورفع الأمر إلى اجتمـــاع وكلاء وزارات العدل القادم لبحث المسألة وتذليل المعوقات .

خطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون
بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية
بوزارات العدل بالدول الأعضاء

أولاً : التعاون البيني بين إدارات التـــعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء :

١ _ تولي الإدارات المعنية وبشكل مباشر وبـــالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس متـــابعة وتفعيل قرارات أصحـــاب المعالي وزراء العدل، مع قيـــام مسئولي الإدارات بالتخـــاطب مباشرة مع قطاع الـــشئون القانونية بـــالأمانة العامة للمجلس ، بشأن مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمل لجان الخبراء ، وذلك وفق الأسس المعتمدة من أصحاب المعالي وزراء العدل .

٢ _ تحديد نقاط اتصال في الإدارات المعنية، والأمانة العامة (قطاع الشئون القانونية) وذلك لتفعيل إنفاذ القرارات والتوصـــيات الصادرة في اجتماعات أصحاب المعالي وزراء العدل (حسب الجدول المرفق) ، على أن يكون الاتصال بكافة وسائل الاتصال المتاحة ، وأن تـــسعى تلك الإدارات إلى استخدام التقنيات الحديثة في الاتصال .

٣ _ مباشـــرة الإدارات للإجراءات اللازمة بالتنســـيق مع الجهات ذات العلاقة بالدول الأعضاء بشأن تنفيذ أحكام اتفاقيات التعاون العدلي والقانوني والقضائي الخليجية.

ثـــانياً : التعاون والتنسيق بين إدارات التعـــاون الدولي والعلاقات الدولية على المستويين الاقليمي والدولي :

١ ــ الـــتبادل المباشر بـــين الإدارات للملاحظات والمرئيـــات والدراسات بشأن الاتفاقيـــات الدولية الأمميـــة ذات الصلة بأوجه التعـــاون العدلي والقانوني والقضائي والموقف حيال مدى إمكانية الانضمام إليها من عدمه .

٢ ــ تبيان المواقف بشأن إجراءات الـــتصديق على الاتفاقيات الأممية والاقليمية ، وبحث أوجه التفعيل الأمثل لأحكامها دولياً ووظنياً .

٣ ــ تبادل الرؤى وتنســـيق النصوص القانونيـــة بين الإدارات حول مشروعات الاتفاقيات الثنائية بين الـــدول الأعضاء والدول الأخرى في مجالات التعاون العدلي والقانوني والقضائي .

٤ ــ تـــبادل المعلومات والأفكار بشأن التحضير لما يعقد من اجتماعات ومؤتمرات وندوات اقليمية ودولية.

٥ ــ تبادل أنسب الآليات الإجرائية لدى الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقيات الدولية الأممية في شأن تفعيل أحكام التعاون الدولي عن استعراض التنفيذ لدى دول المجلس .

٦ ــ تبادل تجارب الدول الأعضاء بشـــأن آليات التواصل مع المنظمات الأقليمية والدولية ـــ ذات الصلة ـــ الحكومية منها وغير الحكومية .

٧ ــ مشـــاركة إدارات التعاون الدولي والعلاقات الـــدولية في المؤتمرات الاقليمية والدولية ذات الصلة بالمواضيع العـــدلية والقانونية والقضائية ، على أن تقوم تلك الإدارات بالتنسيق فيما بينها أثناء تلك المشاركات ، على أن يقوم ممثل دولة الـــرئاسة بالدعوة لعقد اجتماع تنسيقي لممثلي الدول الأعضاء لاستبيان وتوحيد المواقف حيال المواضيع المطروحة .

٨ _ عقد اجتماع خاص للجنة بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء بمقر الأمانة العامــة لبحث الموضوعات الدولية المــستجدة ذات العلاقة بالشأن العدلي ، لتنسيق المــواقف حيالها ، مع رفع نتائج ذلك الاجتماع مباشرة إلى أصحاب المعالي وزراء العدل بالدول الأعضاء .

ثالثاً : تنــظيم العمل في إدارات التعاون الدولي والــعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء :

١ _ تحديــث طرق ووسائل الاتصال الــذي تجريه إدارات التعاون الدولي ، مع وزارات الخارجيــة بالدول الأعضاء ، وذلك فيــما يتعلق بمجالات التعاون العدلي والقانوني والقضائي .

٢ _ تضمين المواقع الالكــترونية لوزارات العدل بــدول المجلس ، إيقونة أو رابط الكتروني لإدارات التعاون العدلي والعلاقات الدولية ، وذلك لتيسير سبل تبادل المعلومات وتسهيل عملية التواصل والربط الالكتروني بينها .

جهات الاتصال في إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بدول المجلس

أولاً: الإمارات العربية المتحدة

القاضي / عبدالرحمن مراد البلوشي ـ مدير إدارة التعاون الدولي .
هاتف الإدارة : 97126921144+
المباشر : 97126921114+
الفاكس : 97126814991+ - 97126921666+
البريد الإلكتروني : amurad@moj.gov.ae
الهاتف المتحرك : 971504433215+
المحام أول / عبدالله حسن المرزوقي
المكتب : 97126921077+
الفاكس : 97126814991+
البريد الإلكتروني : aalmrzoqi@moj.gov.ae - ad9244@hotmail.com
الهاتف المتحرك : 971506617000+
المحام أول / منى إبراهيم الجابري
المكتب : 97126921074+
الفاكس : 97126814991+
البريد الالكتروني :maljabri@moj.gov.ae
الهاتف المتحرك : 971509795956+

ثانياً: مملكة البحرين

المستشار / عبدالعزيز الراشد البنعلي

مستشار وزير العدل

جوال : +97339696704

البريد الإلكتروني: aaziz102@gmail.com

ثالثاً: المملكة العربية السعودية

المدير العام / أحمد بن إبراهيم اليوسف

هاتف مكتب: +96614059716

جوال : +966505466885

الفاكس : +96614059716

البريد الإلكتروني: A.B.ALyosef@hotmail.com

المستشار القانوني/ د . علي بن فايز الشهري

المكتب : +96614013646

جوال : +966500221132

الفاكس : +96614013646

البريد الإلكتروني: Dr.Ali.Fa@hotmail.com

رابعاً: سلطنة عمان

عيسى بن سالم بن محمد البراشدي

القائم بأعمال مدير دائرة التعاون الدولي

هاتف مكتب : 0096824697699 (396) تحويله

جوال : 0096899278448

البريد الالكتروني : boos70@hotmail.com

ناصر بن محمد بن سيف السابقي

رئيس قسم التنسيق ـ دائرة التعاون الدولي

هاتف مكتب : 0096824697699(395) تحويله

جوال : 0096899238959

البريد الالكتروني : Nasser.alsabqi@gmail.com

خامساً: دولة قطر

الأستاذة / نجاة مهدي الخلف

مدير إدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي

هاتف الإدارة : 97444842189+

الفاكس : 97444173822+

البريد الإلكتروني :al_khalaf_14@hotmail.com

الدكتور / أكرم عبد الرزاق المشهداني

خبير قانوني بإدارة الاتفاقيات والتعاون الدولي

المكتب : 97444842489+

الجوال : 97466064645+

البريد الإلكتروني :am.528@hotmail.com

الأستاذة / إسراء علي المحمدي

أخصائي قانوني بإدراة الاتفاقيات والتعاون الدولي

المكتب : 97444842193+

الفاكس : 97444832855+

البريد الالكتروني :esraa 1984@hotmail.com

الهاتف المتحرك : 97455174744+

سادساً: دولة الكويت

المستشار / زكريا عبدالله الأنصاري

وكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية

جوال : 96566050303+

الفاكس : 96522450639+

البريد الإلكتروني : zak@moj.gov.kw

سابعا: الأمانة العامة

عبدالمجيد بن أحمد السعدي
مدير إدارة التشريع والبحوث
هاتف مكتب : 009664827777 (1896) تحويله
جوال : 00966569888890
فاكس : 0096614832417
البريد الالكتروني: aalsaadi@gccsg.com malsaadi262@yahoo.com
عبدالله بن فهيد المنيخر العجمي
باحث قانوني
هاتف مكتب : 009664827777 (1811) تحويله
جوال : 00966558118111
فاكس : 0096614832417
البريد الالكتروني: aalmunikher@gccsg.com
محمد بن عبدالله الشريف
باحث قانوني
هاتف مكتب : 009664827777 (1678) تحويله
جوال : 00966548800004
فاكس : 0096614832417
البريد الالكتروني: malshreef@gccsg.org

السياسة التحريرية
لمجلة التعاون

تهدف مجلة التعاون إلى التركيز بصفة رئيسية على الأهداف التالية:

١ ـ تحليل وبحث القضايا ذات الأهمية لمسيرة العمل المشترك لمجلس التعاون أو الدول الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وغيرها.

٢ ـ نشر المعرفة بالجوانب والقضايا المتضمنة في مسيرة التعاون وتعميق الرؤية بشأنها لدى صناع القرار في الدول الأعضاء وذوي الشأن والباحثين والمهتمين وغيرهم للتوعية بها وإحداث التفاعل الإيجابي معها.

٣ ـ توفير منبر للتواصل مع وبين المهتمين وفرصة لإقامة حوارات بناءة من شأنها تعزيز مسيرة مجلس التعاون.

٤ ـ تعرف الحلول لما يواجه أو قد يواجه مسيرة مجلس التعاون أو التنمية في الدول الأعضاء من معوقات.

٥ ـ إبراز الفعاليات والأحداث التي تتم في إطار مجلس التعاون أو في الدول الأعضاء، مما له صلة بالعمل المشترك.

ولتحقيق هذه الأهداف تتضمن المجلة عدة أقسام تشمل: الدراسات، المقالات التحليلية، التقارير، ومراجعة الكتب، إلى جانب أقسام أخرى مهمة للقراء والمتابعين لمسيرة عمل المجلس. وتحرص المجلة أن تأتي الموضوعات المنشورة في صلب الاهتمامات المباشرة لمجلس التعاون أو دوله، وبالأخص أصحاب الشأن من صناع القرار وذوي الرأي والتأثير، والمثقفين والباحثين والمهتمين في الدول الأعضاء وخارجها. وفيما يلي بعض الأسس العامة للكتابة في بعض أقسام المجلة :

١ ـ الدراسات: تعالج الدراسات موضوعاتها على نحو متعمق ومفصل نسبيا، مع تطبيقها لمنهجيات تتسم بالموضوعية والدقة في العرض، والدعم بالبيانات والمعلومات الدقيقة والبراهين والمصادر الكافية. وتتناول الدراسات القضايا ذات الأبعاد المهمة للسياسات والخطط والجهود الدائرة في إطار العمل المشترك، وبالأخص الموضوعات التي تكون نتائجها ذات مضامين لصناعة القرار.

٢ ـ المقالات التحليلية: تعالج المقالات موضوعات ذات أبعاد استراتيجية هامة من النواحي السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، وبأسلوب مختصر ومركز دون الدخول في تفصيلات بالأرقام أو البيانات. وتوفر المقالات قدرا تحليليا شاملا ومتعمقا للواقع، ورؤية، في ضوء ذلك لما يقترح أن تكون عليه توجهات المستقبل بالنسبة لمجلس التعاون أو للدول الأعضاء.

٣ ـ التقارير: تتضمن التقارير وصفا تحليليا لقضايا موضوعاتها تتصل مباشرة أو غير مباشرة بمجالات العمل في مجلس التعاون والجهود والخطوات التي تتم في إطار تنفيذ القرارات. ويفضل أن تشمل التقارير موضوعات متصلة بالقرارات المتخذة في إطار مجلس التعاون ويكون لها في الغالب تأثير مباشر أو غير مباشر على الصالح العام، وأن تكون مدعومة بالحقائق (البيانات أو الأدلة)، ودقيقة وموثقة.

٤ ـ قراءة في كتاب: يتناول هذا القسم مراجعة أو عرضا لكتاب يكون لمحتواه صلة ضمنية أو صريحة بعمل مجلس التعاون، كأن يكون مثلا تقويما أو تحليلا لبعض السياسات والخطط أو الجهود القائمة في مجالات العمل المشترك أو وصفا لبعض التجارب والممارسات الدولية والإقليمية. وينبغي أن يكون الكتاب على قدر كبير من المصداقية في منهجية العرض والتحليل ودقة البيانات والمعلومات والعمق وسلامة الحجة، وأن تأتي المراجعة، أو العرض للكتاب بصورة مختصرة وملمة لما يتضمنه من أفكار رئيسة، مع إبراز الجوانب التي يمكن أن تمثل مضامين مهمة لعمل المجلس.

قواعد للتنسيق وإعدادات الكتابة في مجلة التعاون

أولاً : تنسيق الشكل العام (formatting) : يراعى الآتي:

١ ـ يعد نص الورقة المطلوب نشرها (التي لا تتضمن جداول أو رسومات أو أشكال) باستخدام MS Office Word 2007 ، ويمكن إعداد الجداول والرسومات والأشكال باستخدام أية برامج متوافقة في التحرير والتنسيق والحفظ مع MS Office Word 2007، مع إمكان إيراد الجداول والرسومات التي يصعب دمجها بشكل سليم في نهاية الورقة.

٢ ـ يستخدم بنط Simplified Arabic 16 للحرف العربي بما في ذلك العناوين الرئيسة والفرعية، والمصادر، والاقتباسات، ويستخدم Times New Roman 13 للحرف اللاتيني. وفي الجداول والأشكال يلتزم باستخدام نفس البنطين مع اختيار المقاس المناسب. أما الأرقام فتكتب بالعربية (وليس الهندية) باستخدام بنط Simplified Arabic 13 .

٣ ـ تكتب جميع علامات التنصيص (النقطة، الفصلة، الفصلة المنقوطة، القوسين،،،) بدون ترك أي فراغ بينها وبين الكلمات المرتبطة بها.

٤ ـ يراعى في التنسيق ألا يشتمل على ألوان أو تصميمات غرضها فقط إضفاء جاذبية على شكل الورقة.

ثانياً : صفحة الغلاف: تشتمل صفحة الغلاف على:

١ ـ عنوان واضح ومختصر للورقة .

٢ ـ اسم الكاتب (أو الكتاب) .

٣ ـ هامش في الأسفل يتضمن: اسم الكاتب (أو الكتاب)، اللقب، جهة العمل، العنوان البريدي الإلكتروني، التليفـــون النقال، جملة في سطرين أو ثلاثة عن مجال التخصص والاهتمام.

ثالثـــاً : قواعد عامة: يتبع الآتي:

١ ـ يشار إلى الملحوظات (التهميشـــات)، ومصادر الاقتباسات والمراجع بأرقام تسلسلية تكـــتب في أعلى الحرف الأخير من الفقرة أو الجملة أو الكلمة التي تخصها (Superscript)، مع تدوينها جميعا في نهـــاية الورقة حسب تسلسل التـــرقيم. وتعطى التفاصيل الخاصة بالمصادر والمراجع حسب أسلوب جامعة شيكاغو، كما في الأمثلة الآتية:

المصـــادر:

الكتـــب : الطيب صالح، موسم الهجرة إلى الشمال (القاهرة: مطبعة مدبولي، ١٩٩٢)، ١٤٠.

المجـــلات: محمد عبدالرحيم، "دراسات عن استخدامات الطاقة الشمسية في دول مجلس التعـــاون"، مجلة دراســـات الخليج، ١٤، العدد ٥ (٢٠٠٨م): ١٢٠.

المراجـــع :

الكتـــب : ياسين، محمد. التعاون الدولي. بيروت: دار الشروق، ٢٠٠٩م.

المجـــلات : الحسن، محمد. العملة الخليجيـــة الموحدة مجلة الاجتماع، ١٤، العدد ٣ (٢٠٠٨م): ١١٥-١١٩.

٢ ـ تـــرسل الورقة إرفاقـــاً (attachment) إلى مدير التحريـــر عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان : attawun@gcc-sg.org .

مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية